بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كليـــة الآداب

قسـم التاريـــخ

العلاقات الأردنية - الكويتية خلال الفترة (1961- 1999)

"دراسة تاريخية"

The relations between Jordan and Kuwait (1961 - 1999)

A Historical study

إعداد:

كريمه سليمان الجدايه

2008240006

إشراف:

الأستاذ الدكتور أحمد الجوارنه

حقل التخصص- التاريخ الحديث والمعاصر

2013

العلاقات الأردنية - الكويتية خلال الفترة (1961- 1999)

"دراسة تاريخية"

The relations between Jordan and Kuwait (1961 - 1999)

A Historical study

إعداد:

كريمه سليمان الجدايه

بكالوريوس تاريخ، جامعة اليرموك 2000

ماجستير نقوش، جامعة اليرموك 2004

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في فلسفة التاريخ الحديث والمعاصر، في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

لجنة المناقشة:

- **الأستاذ الدكتور أحمد محمد الجوارنه**.................................مشرفاً رئيساً
- **الأستاذة الدكتورة هند غسان أبو الشعر**.................................عضـــواً
- **الأستاذ الدكتور نظام محمود بركات**.................................عضـــواً
- **الأستاذ الدكتور سليمان عيد الخرابشه**.................................عضـــواً
- **الدكتور وليد صبحي العريض**.................................عضـــواً

تاريخ تقديم الأطروحة: 2013/5/1

الإهداء:

إلى سبب الوجود..والدي ووالدتـــــي

إلى أرق زوج... زوجي محمد

إلى أغلى خال.. خالي مصطفـــــى

إلى الأعـــزاء .... إخواني وأخواتي

إلى الغالية...ابـنـتي جـــــود

شكر وتقدير:

أتقدم بعظيم الشكر ووافر الإمتنان إلى أستاذي الفاضل: الأستاذ الدكتور أحمد الجوارنه، لما قدمه لي من دعم وتوجيهات أثناء كتابة الدراسة، وأقدم الشكر الكبير إلى أعضاء لجنة المناقشة لملاحظاتهم القيمة التي أفادت الدراسة، و إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة أثناء جمع مادة الدراسة وكتابتها، وأخص بالذكر السيد نضال قطناني والسيد محمد السعدي في قسم المصادر والسجلات في مكتبة جامعة اليرموك، والسيد (أبو حسن) رئيس قسم الوثائق والصحف في مكتبة الجامعة الأردنية، إذ قدموا لي المساعدة أثناء بحثي في أرشيف الصحف اليومية.

قائمة المحتويات:

الجداول:

الأشكـــــال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	خريطة الأأردن	1
16	خريطو الكويت	2
107	الزيارات المتبادلة بين الأردن والكويت في المجال السياسي من عام 1961-1999	3
108	نسب الزيارات بين الأردن والكويت في المجال السياسي من عام 1961-1999	4
108	مخطط تبادل الزيارات بين الأردن والكويت في المجال السياسي من عام 1961-1999	5
119	التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة 1961-1969	6
120	التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة 1970-1979	7
121	التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة 1980-1989	8
122	التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة من 1990-1999	9
123	التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة من 1961-1999	10
124	مخطط التجارة الخارجية بين الأردن والكويت من عام 1961-1999	11
124	نسب التجارة الخارجية بين الأردن والكويت من عام 1961-1999	12
131	المساعدات المقدمة من الكويت إلى الأردن من عام 1974-1989	13
131	نسب المساعدات المقدمة من وزارة المالية الكويتية إلى الأردن في فترة السبعينيات والثمانينيات	14
135	مخطط أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن من عام 1973-1979	15
136	مخطط أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن من عام 1980-1989	16
137	مخطط أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن في الفترة من عام 1990-1999	17
138	مخطط أعداد الزائرين الكويتيين إلى لأردن في الفترة من 1973-1999	18
139	نسب أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن من عام 1973-1999	19
145	مخطط الزيارات المتبادلة بين الأردن والكويت في المجال الاقتصادي من عام 1961-1999	20
158	أعداد الطلبة الكويتيين في الجامعات والمعاهد الكويتية من عام 1976-1979	21
159	أعداد الطلبة الأردنيين في الجامعات والمعاهد الكويتية من عام 1986-1990	22
160	أعداد الطلبة الكويتيين الدارسين في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك من عام 1980-1989	23
161	أعداد الطلبة الكويتيين في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك من عام 1990-1999	24
168	الزيارات المتبادلة بين الأردن والكويت في المجال الثقافي والتعليمي من عام 1961-1999	25

الملخص باللغة العربية:

الجدايه، كريمه سليمان. العلاقات الأردنية – الكويتية خلال الفترة (1961–1999)

"دراسة تاريخية" رسالة دكتوراه بجامعة اليرموك. 2013 (المشرف: أ.د. أحمد محمد الجوارنه)

تتناول هذه الدراسة العلاقات الأردنية – الكويتية في الفترة الواقعة من عام 1961–1999، إذ تبدأ بتاريخ استقلال الكويت، وتنتهي بانتهاء فترة حكم الملك حسين بن طلال، وقسمت الدراسة إلى مقدمة تاريخية وأربعة فصول: تناول الفصل الأول: طبيعة السياسة الخارجية في كلا البلدين، من حيث الجهات المسؤولة عن صنع القرار، والعوامل المؤثرة في صنع القرار في كلا البلدين، والمقارنة بينهما، ودراسة العوامل التي ساعدت على قيام العلاقات بين البلدين. وتناول الفصل الثاني: البحث في مواقف البلدين، من قضايا بعضهم البعض، والتي كان لها دور في تقوية العلاقات تارة، وإضعافها تارة أخرى.

أما الفصل الثالث: فقد قسم إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: العلاقات بين البلدين في المجال السياسي، من حيث تاريخ العلاقة السياسية بين البلدين وتطورها، والتمثيل الدبلوماسي بينهما، ثم الزيارات المتبادلة بين البلدين في هذا المجال. وتناول المبحث الثاني: العلاقات بين البلدين في الجانب الاقتصادي، من حيث الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في هذا المجال، والقروض والمساعدات المقدمة من الكويت إلى الأردن، وحجم التبادل التجاري بين البلدين، والعلاقات في الجانب السياحي، من حيث الإجراءات التي اتخذها البلدين لتنشيط السياحة بينهما، والزيارات المتبادلة في المجال الاقتصادي. وتناول المبحث الثالث: العلاقة بين البلدين في الجانب الثقافي والتعليمي، و تطور العلاقة في هذا المجال، والاتفاقيات الموقعة بينهما،

وبرامج العمل المنبثقة عنها، والبعثات الدراسية بين البلدين، والزيارات المتبادلة في هذا المجال، وبحث في الفصل الرابع في مواقف الأردن والكويت من القضايا التالية: مؤتمرات القمة العربية، الصراع العربي الإسرائيلي، الاشتراك في المنظمات الدولية والإقليمية.

خلصت الدراسة إلى أن العلاقات بين الأردن والكويت، لم تختلف عن نظام العلاقات الدولية، القائم على مصلحة الدولة بالدرجة الأولى، وعلى مواقف كل دولة من قضايا الدولة الأخرى، فقد تميزت العلاقات الأردنية الكويتية بالتذبذب، إذ كانت قوية في فترة الستينيات، بسبب دعم الأردن للكويت، للتصدي للأطماع العراقية في الأراضي الكويتية، وضعيفة في فترة السبعينيات، بسبب رفض الكويت لموقف الحكومة الأردنية، من المنظمات الفلسطينية الموجودة على الأراضي الأردنية، وقوية في فترة الثمانينيات بسبب تقارب وجهات النظر بين البلدين، من الحرب العراقية الإيرانية، إضافة إلى دعم الأردن للكويت، للتصدي لأي اعتداء إيراني على الأراضي الكويتية، وكانت شبه مقطوعة في فترة التسعينيات، بسبب موقف الأردن المحايد، من الاعتداء العراقي على الأراضي الكويتية، حيث اعتبرته الكويت تأييداً للعراق، على مبدأ إن لم تكن معي فأنت ضدي.

المقدمة:

على الرغم من مواقف الأردن والكويت القومية، التي دعت من خلالها الدولتان إلى الوفاق والتعاون العربي المشترك، إلا أن العلاقات بينهما لم تختلف عن نظام العلاقات الدولية، القائم على أساس مصلحة الدولة الوطنية، وموقف كل دولة من قضايا الدولة الأخرى، فقد امتازت العلاقات الأردنية الكويتية بعدم الاستقرار، بسبب موقف كل دولة من أزمات الأخرى.

تعود بداية العلاقة بين البلدين إلى تاريخ وحدة الضفتين عام 1950، عندما فتحت بريطانيا الدولة الحليفة للأردن الحامية للكويت أبواب الكويت ودول الخليج العربي أمام العمالة الأردنية والفلسطينية لتخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأردن، إذ ساهم هؤلاء في دعم الاقتصاد الأردني، وفي بناء دولة الكويت الحديثة، وزادت قوة العلاقات بين البلدين في فترة **الستينيات** بعد حصول الكويت على الاستقلال بسبب وقوف الأردن إلى جانب الكويت ضد العراق، عندما أعلن الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم عام 1961 ضم الكويت إلى الأراضي العراقية.

ساد العلاقات بين البلدين نوع من الجمود في فترة **السبعينيات** خاصة في الجانب الاقتصادي، وذلك بسبب رفض الكويت لموقف الحكومة الأردنية من المنظمات الفلسطينية، فقد ربطت الكويت استمرارية علاقتها بالأردن، بالمصالحة بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية، وفي فترة **الثمانينيات** كانت العلاقات بين البلدين قوية جداً، فهي الفترة الذهبية للعلاقات بين البلدين على كافة الأصعدة، وذلك بسبب موقف الأردن من الحرب العراقية الإيرانية، ووضع الأردن كافة إمكانياته تحت تصرف الكويت، عندما تعرضت الأراضي الكويتية لبعض الاعتداءات الإيرانية، أما فترة **التسعينيات** فقد كانت ضعيفة جداً، وهي الفترة التي ساءت فيها

العلاقات إلى درجة كبيرة، وذلك بسبب موقف الأردن المعروف من دخول القوات العراقية إلى الكويت، ورغم التبريرات الأردنية، فقد أصرت الكويت على أن الموقف الأردني كان مع العراق ضد الكويت، وقطعت علاقتها بالأردن بشكل كامل، ولم تعد العلاقة بين البلدين إلا بعد وفاة الملك حسين، وتسلم الملك عبد الله الثاني الحكم.

أهمية الدراسة

جاءت أهمية هذه الدراسة بتحديدها للعلاقات الأردنية – الكويتية في الفترة الزمنية من عام (1961–1999)، إذ بحثت الدراسات السابقة العلاقات الأردنية – الكويتية في فترات زمنية متفرقة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى البحث في العلاقات الأردنية – الكويتية خلال الفترة الزمنية من عام (1961–1999) من خلال دراسة المواضيع التالية:

1. الظروف التاريخية التي مرت بها كل من الأردن والكويت، والتي كان لها دور في العلاقات بينهما
2. السياسة الخارجية في كل من الأردن والكويت، والجهات المسؤولة عنها، والعوامل المؤثرة فيها، والعوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين.
3. مواقف الأردن من بعض القضايا الكويتية، ومواقف الكويت من بعض القضايا الأردنية.
4. العلاقات بين البلدين في المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية.
5. مواقف كل من الأردن والكويت في مؤتمرات القمة العربية، والصراع العربي الإسرائيلي، والاشتراك في المنظمات الدولية والإقليمية.

تحليل مصادر الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المصادر التي تحتوي على معلومات حول العلاقات الأردنية – الكويتية، وهي **الدستوريين الأردني والكويتي**، إذ استفادت الدراسة منهما في الفصل الأول الذي أورد دور السلطات الدستورية في صنع السياسة الخارجية في البلدين، واستفادت الدراسة من **الجريدة الرسمية الأردنية** والتي نشر فيها صور الاتفاقيات المعقودة بين الأردن والكويت في المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية، وصور اتفاقيات القروض المعقودة بين الأردن والصندوق الكويتي للتنمية، إضافة إلى أسماء السفراء المعتمدين في البلدين، **أما الجريدة الرسمية الكويتية (الكويت اليوم)** لم تستطع الباحثة الحصول إلا على العدد رقم: 737، الصادر بتاريخ 28/7/ 1969، والذي ورد فيه صورة اتفاقية مشروع اليرموك لري وادي الأردن.

واستفادت الدراسة من أرشيف **الوثائق الحكومية** المحفوظ في دائرة المكتبة الوطنية، الذي ورد فيه البرقيات المتبادلة بين الأردن والكويت في عدد من المواضيع، والتي منها: برقية موافقة الكويت على طباعة الكتب المدرسية للطلبة الأردنيين بعد حرب عام 1967، واستفادت كذلك الدراسة من بعض نسخ **الوقائع والوثائق الأردنية** الصادر عن الحكومة الأردنية، والتي ورد فيها البيان المشترك بين الأردن والكويت بتاريخ 11/5/ 1980 حول موقف البلدين من اتفاقية كامب ديفيد، وعدد من مقابلات الملك حسين مع وكالات الأنباء.

ومن المصادر المهمة التي استفادت منها الدراسة كتاب **الحكومة الأردنية (الكتاب الأبيض الأردن وأزمة الخليج آب 1990- آذار 1991)** إذ يمثل هذا الكتاب جانب مهم من العلاقات بين البلدين بينت فيه الحكومة الأردنية جهودها لحل المشكلة العراقية – الكويتية التي نتجت عن دخول الجيش العراقي إلى الأراضي الكويتية عام 1990، وذلك من خلال عرض زيارات

وخطابات الملك حسين مع زعماء العالم لحل المشكلة، واستفادت الدراسة كذلك من كتاب الحكومة الكويتية (**الكتاب الأبيض في ميزان الحقيقة**) إذ اعدت الحكومة الكويتية هذا الكتاب رداً على ما جاء في الكتاب الأبيض الأردني، فندت فيه كل الجهود الأردنية لحل المشكلة الكويتية العراقية، واعتبرت كل ما قام به الملك حسين لمنع التدخل الأجنبي وحل المشكلة ضمن البيت العربي، هو لصالح العراق على حساب الكويت.

واستفادت الدراسة كذلك من **مضابط جلسات جامعة الدول العربية**، والتي جاء فيها موقف الأردن من الاعتداء العراقي على الأراضي الكويتية عام 1961، إضافة إلى الاستفادة من **الوثائق البريطانية**، وذلك من خلال اتفاقية عام 1913 الموقعة بين بريطانيا والدولة العثمانية، والتي خضعت الكويت بموجبها للحماية البريطانية.

الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة تناولت العلاقات – الأردنية الكويتية، إذ استفادت الدراسة من بعض مواضيعها فمنها: كتاب الباحث تيسير الفارس (**العلاقات الأردنية – الكويتية واقعها ومستقبلها**) بحث فيه موقف الأردن في كل من محاولة عبد الكريم قاسم 1961، ومحاولة صدام حسين عام 1990 في ضم الكويت إلى الأراضي العراقية، وتحدث عن العلاقات الأردنية – الكويتية فقط في الجانب الاقتصادي، إذ أقتصرها في جدول يبين القروض المعقودة بين الصندوق الكويتي والمملكة الأردنية الهاشمية، وجدول يبين الميزان التجاري بين الأردن والكويت من عام 1997-2003، ثم بحث الزيارات التي تمت من الجانب الأردني إلى الكويت بعد عودة العلاقات بين البلدين في عهد الملك عبد الله الثاني، وتحدث في نهاية بحثه عن البنك الأردني الكويتي، كمثال على التعاون المشترك على مستوى القطاع الخاص، واقتصر الدكتور إبراهيم الشرعه كتابه (**دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في حل الأزمة الكويتية العراقية بين عامي 1961م- 1963م**) على موقف

الأردن من محاولة عبد الكريم قاسم عام 1961 ضم الكويت إلى الأراضي الكويتية، وقدم الدكتور علي محافظة في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد عام 2001 دراسة بعنوان (**العلاقات الأردنية – الكويتية**)، لكن هذه الدراسة مختصرة بعشر صفحات، إضافة إلى أن المعلومات الواردة في هذه الدراسة جاءت بدون توثيق، وقدم الدكتور شملان العيسى في نفس المؤتمر دراسة بعنوان (**العلاقات الأردنية – الكويتية**)، مختصرة بثماني صفحات تحدث فيها عن علاقة الأردن والكويت بالولايات المتحدة الأمريكية، وموقف الأردن والكويت من التسوية السلمية مع إسرائيل، ومستقبل العلاقات الأردنية – الكويتية بعد زيارة الملك عبد الله الثاني عام 1999 للكويت.

كما جاءت العلاقات بين الأردن والكويت في عدد من الدراسات ضمن العلاقات الأردنية – العربية، والتي منها رسالة الماجستير للباحث سامي الفلاحات (**العلاقات السياسية الأردنية – الخليجية من عام 1990–2004**) الصادرة من الجامعة الأردنية عام 2006، حيث تناولت هذه الدراسة العلاقات السياسية فقط بين الأردن ودول الخليج ومن ضمنها الكويت، وفي فترة تختلف عن فترة الدراسة موضع البحث، كذلك جاءت إشارة إلى العلاقات بين البلدين في رسالة الماجستير للباحث مصلح المجالي (**العلاقات الأردنية–العربية خلال الفترة من 1990–2000**) الصادرة من الجامعة الأردنية عام 2003، ولا يوجد في هذه الدراسة معلومات حول العلاقات الأردنية الكويتية، إذ اقتصرت على الإشارة إلى تحسنها بعد عام 1999.

واقتصرت مجموعة من الدراسات البحث في موقف الأردن من الحرب الخليج، جاءت من خلال الرسائل الجامعية والتي منها رسالة دكتوراه للباحث عبد اللطيف الرعود (**الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية**) الصادرة من جامعة أم الدرمان عام

1999، ورسالة ماجستير للباحث محمود الحديدي (**الأردن وأزمة الخليج 2/8/ 1990- 1991/2/26**) الصادرة من جامعة اليرموك عام 2007، ورسالة ماجستير للباحث عمر خضيرات (**لعامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج**) الصادرة من جامعة آل البيت عام 1997، ورسالة ماجستير للباحث صالح القرعان (**الموقف الأردني من أزمة الخليج**) الصادرة من الجامعة الأردنية عام 1993م.

تقسيم الدراسة:

بعد جمع المعلومات وترتيبها حسب الموضوع والتسلسل الزمني، قسمت الدراسة إلى: مقدمة تاريخية عن الأردن والكويت، وأربعة فصول، وخاتمة، ثم رتبت قائمة المصادر والمراجع، ووضعت صور عن بعض الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في الملاحق، فجاءت الدراسة على النحو التالي:

مقدمة تاريخية: بحث فيها الظروف التاريخية التي مر بها البلدين، وخاصة خضوعهما للحكمين العثماني والبريطاني، حيث كان لذلك دور في وجود علاقة مبكرة بين البلدين.

الفصل الأول: بحث هذا الفصل في السياسة الخارجية الأردنية والكويتية، من حيث العوامل المؤثرة فيها، والجهات المسئولة عنها، ومقارنة بين السياسة الخارجية الأردنية، والسياسة الخارجية الكويتية من حيث الأهداف والوسائل، ثم البحث في العوامل المؤثرة في العلاقات بين الدولتين.

الفصل الثاني: قسم هذا الفصل إلى مبحثين، ركز المبحث الأول على موقف الكويت من حرب عام 1967، وأزمة أيلول عام 1970، كذلك موقف الكويت من قرار فك الارتباط بين الضفتين، والاعتراف بمنظمة التحرير ممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين، أما المبحث الثاني فقد بحث في موقف

الأردن من محاولة عبد الكريم قاسم عام 1961، ضم الكويت إلى الأراضي العراقية، ومحاولة صدام حسين عام 1990، ثم مقارنة بين موقف الأردن في كل من المحاولتين.

الفصل الثالث: قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، **تناول المبحث الأول:** العلاقات بين الأردن والكويت في المجال السياسي، حيث جاء فيه تاريخ العلاقات بين الأردن والكويت سياسياً، من حيث التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، والزيارات المتبادلة بين البلدين، وتناول **المبحث الثاني:** العلاقات بين البلدين في المجال الاقتصادي، تضمن مجالات التعاون الاقتصادية القائمة بين البلدين، من خلال الاتفاقيات الثنائية، وحجم التجارة الخارجية من الصادرات والواردات، ودور الكويت في تقديم القروض والمساعدات المالية للأردن، والتعاون السياحي، وعرض الزيارات المتبادلة بين البلدين، وتناول **المبحث الثالث:** العلاقات في الجانب الثقافي والتعليمي، حيث تحدث عن الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في المجال الثقافي والتعليمي، وبرامج العمل المنبثقة عن هذه الاتفاقيات، ثم تناولت البعثات الدراسية بين البلدين، ثم بيان الزيارات المتبادلة بين البلدين.

الفصل الرابع: بحث هذا الفصل في مواقف الأردن والكويت في كل من: مؤتمرات القمة العربية، والصراع العربي الإسرائيلي، والاشتراك في المنظمات الدولية والإقليمية.

وانتهت الدراسة بالخاتمة، التي تضمنت الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة

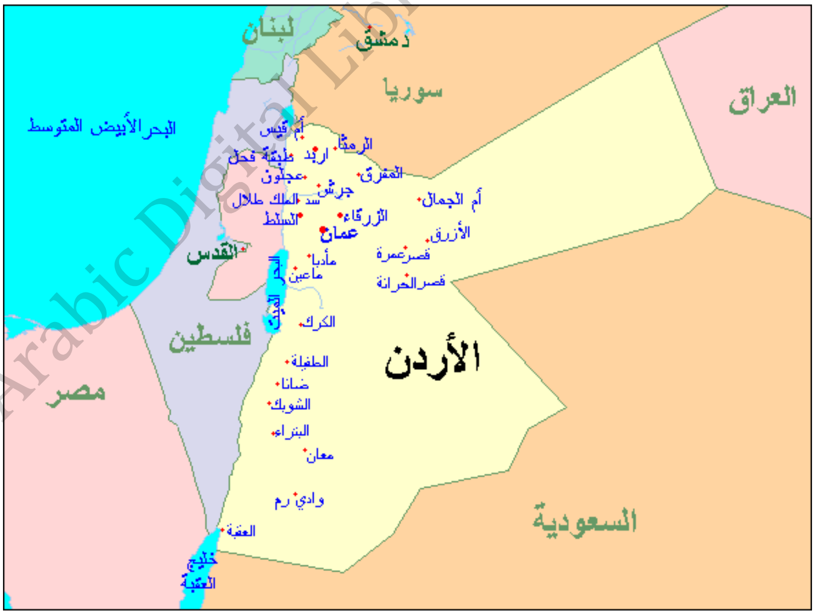
مقدمة تاريخية:

أولاً: تاريخ الأردن

أ. موقع الأردن:

تقع الأردن في الجزء الجنوبي من بلاد الشام الذي كانت تعد جزءاً منه قبل التقسيم الاستعماري للوطن العربي في اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، يحدها من الشمال سوريه ومن الغرب فلسطين، ومن الجنوب البحر الأحمر والسعودية، ومن الشرق السعودية والعراق، وتبلغ مساحتها (89.297) كم، وتقع بين خطي عرض (29.11 – 33.22) شمالاً وبين خطي طول (34.45 – 39.18) شرقاً.(1)

شكل رقم (1) خريطة الأردن



ب. الأردن وحكم الدولة العثمانية:

خضعت الأردن للحكم العثماني بعد هزيمة المماليك أمام العثمانيين في معركة مرج دابق عام 1516م، إذ كانت منطقة شرق الأردن طوال فترة العهد العثماني من القرن السادس

(1) البحيري، صلاح الدين، جغرافية الأردن، مكتبة الحسيني، عمان، 1991، ص: 20-21

الميلادي وحتى مطلع القرن العشرين الميلادي جزءاً من ولاية سوريه، ولم يتم اقتطاع أي جزء منها لضمه إلى ولايات أخرى، ولم تقم الدولة العثمانية بإجراء تعديلات جوهرية على المنطقة،(1) وتقسم فترة خضوع شرق الأردن للعهد العثماني إلى مرحلتين: الأولى من عام 151- 1850 وجاءت أهمية شرق الأردن خلال الحكم العثماني بوقوعها على طريق الحج الشامي،(2) وكانت هيبة الإدارة العثمانية تتوقف على مدى تأمين سلامة الحجاج وتسهيل سفرهم وحمايتهم من اعتداءات البدو، وما عدا ذلك كانت منطقة الأردن تعيش في حالة نسيان كامل، فالدولة العثمانية أهملتها كمنطقة صحراوية تقع على طرف الإمبراطورية، ووالي دمشق لم يكن راغباً بفرض سيطرته في منطقة معادية ومزعجة، لذلك اعترفت الدولة بشيوخ العشائر البدوية أمراء على عشائرهم يتمتعون بجزء كبير من الاستقلال الذاتي،(3) وعقدت اتفاقيات مع شيوخ القبائل التي تقيم على مقربة من طريق الحج، وكانت تدفع لهم مبالغ من المال للحفاظ على الأمن، ويشرفوا على ملء البرك بمياه الأمطار خلال فصل الشتاء كلٌ في منطقته، وبذلك ضمنت سلامة الحجاج من الاعتداءات، وفي ظل هذا الإهمال عاشت المنطقة في صراعات بين القبائل البدوية نفسها، أو بينها وبين السكان المستقرين.(4)

وفي المرحلة الثانية والتي استمرت من 1850-1916 وهي فترة التنظيمات في الدولة العثمانية شهدت منطقة شرق الأردن ترسيخاً للحكم العثماني، حيث طبقت الدولة العثمانية نظاماً

---

(1) أبو الشعر، هند، تاريخ شرقي الأردن في العهد العثماني 1516-1918، الجمعية العلمية الملكية، عمان، 2001، ص: 17

(2) شقيرات، أحمد، تاريخ الإدارة العثمانية في شرق الأردن 1864-1918، ط1، آلاء للطباعة والتصميم، 1992، ص: 25-26

(3) محافظه، محمد، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921- 1946، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، 1990، ص: 20-21

(4) الماضي، منيب، الموسى سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين 1900- 1959، ط2، مكتبة المحتسب، عمان، 1988، ص: 3

إدارياً جديداً، وقررت عام 1951 أن تؤلف وحدة إدارية باسم قضاء عجلون يمتد من نهر اليرموك شمالاً إلى نهر الزرقاء جنوباً، ومركزه مدينة إربد ويتبعه ناحيتا جرش وعجلون، وناحية الرمثا تابعة إلى درعا مباشرة، وكان يتبع هذا القضاء في السنوات العشر الأولى لتكوينه بمتصرفية نابلس التابعة لولاية بيروت، وفي عام 1868 شكلت قضاء البلقاء الممتد من نهر الزرقاء حتى وادي الموجب، وكان مركزه مدينة السلط ويتبع لواء نابلس، وفي عام 1893 شكل لواء الكرك ومركزه مدينة الكرك ويتبعه أقضية معان والطفيلة والبلقاء، وفي عام 1905 فصلت لواء عجلون عن لواء حوران وضمته إلى الكرك.(1)

لم تستطع الدولة العثمانية طيلة فترة حكمها لشرق الأردن أن تبني مع السكان علاقات تقوم على الثقة المتبادلة، وذلك لأن اهتمامها كان منصرفاً إلى حكم البلاد من فوق، وليس إلى تطويرها وإعمارها وإنشاء الطرق والمدارس وغير ذلك من المرافق العامة، فقد كانت تريد الطاعة المطلقة من خلال جمع الضرائب، والتجنيد الإجباري في الجيش العثماني، وعندما أعلن الدستور العثماني الثاني عام 1908 وجرت الانتخابات لمجلس المبعوثان، مثل شرقي الأردن مبعوث واحد من الكرك، وقد تمرد أهالي الكرك عام 1910 على الدولة العثمانية فقام والي دمشق بإخضاعهم بقسوة ووحشية شديدين، وقد كان لهذا التمرد أثر كبير في نفوس الأهالي، الذين لم يترددوا في الانضواء تحت لواء الثورة العربية الكبرى عام1916.[2]

---

(1) محافظه، محمد، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921- 1946، ص: 25

(2) علي، محافظه، تاريخ الأردن المعاصر عهد الإمارة 1921-1946، ط2، مركز الكتب الأردني، عمان، 1989، ص: 8

ج.الأردن والانتداب البريطاني:

بعد نجاح العرب في ثورتهم على الدولة العثمانية عام 1916، انفصلت شرق الأردن عن ولاية سوريا ووضعت تحت الإدارة البريطانية بموجب اتفاقية سايكس بيكو الموقعة بين بريطانيا وفرنسا عام 1916، حيث أخلفت بريطانيا في الوعود التي قدمتها للشريف باستقلال الدول العربية بعد التعاون الذي جرى بين الجيش العربي وبريطانيا أثناء الثورة العربية الكبرى، وبدأت بهذه الاتفاقية اهتمامات ومصالح بريطانيا في شق الأردن،[1] وفي ظل الانتداب البريطاني تأسست الدولة الأردنية عام 1921 حيث حكمها أول ملوك الأردن الملك عبد الله الأول وهو نجل الشريف حسين بن علي قائد الثورة العربية الكبرى، حيث وصل الأمير عبد الله إلى الحكم في شرق الأردن بعد انهيار الدولة التي أنشأها فيصل في سوريا، وذلك بناءً على طلب القبائل الأردنية، وعدم معارضة من بريطانيا.[2]

عمل الملك عبد الله على تخليص الأردن من الانتداب البريطاني وذلك من خلال المحاورة وعلى مبدأ (خذ وطالب) فكانت معاهدة عام 1928 بداية لطريق التحرر من الانتداب البريطاني حيث كان من أهم بنودها: وضع القانون الأساسي للبلاد، تنازل حكومة الانتداب عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للأمير، منح الحكومة البريطانية حق الاحتفاظ بقوات مسلحة في شرق الأردن، وتنظيم وإنشاء مثل هذا القوات عندما تقتضي الضرورة، تكليف الحكومة البريطانية بالامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية، وإنشاء السكك الحديدية في شرقي الأردن، حق بريطانيا

([1]) محافظه، محمد، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921– 1946، ص: 31

([2]) الموسى، سليمان، المرجع السابق، ص: 23

في ضمان السيادة الإقليمية للبلاد. (1) لكن هذه المعاهدة لم ترض طموح الأردنيين في الاستقلال، فاستمرت الاعتراضات والمراسلات مع الحكومة البريطانية إلى أن حصلت الأردن على الاستقلال في عام 1946.

د.الأردن بعد الاستقلال:

حصلت إمارة شرق الأردن على الإستقلال في 25/5/ 1946، وتم وضع دستور جديد عام 1947، وسميت الإمارة بالمملكة الأردنية الهاشمية، واعتمد نظام الحكم الملكي الوراثي، وتم تشكيل أول مجلس نيابي في العام نفسه. (2) وتمت في عام 1950 الوحدة بين الأردن وفلسطين، حيث استمرت حتى عام 1988 مدة 38 عاماً، وكانت من أنجح مشاريع الوحدة العربية التي ظهرت على الساحة العربية، وترتب عليها حدوث تطورات سياسية في الأردن اقتضت تعديل الدستور، خاصة ما يتعلق بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، حيث زيد عدد أعضاء المجلس التشريعي من 20 إلى 40 يمثل الضفة الغربية 20 نائباً، والضفة الشرقية 20 نائباً، وتم تغير الحكومة حيث شكلت حكومة جديدة برئاسة توفيق أبو الهدى ومشاركة أبناء الضفة الغربية، وفي 20/7/ 1951 خلال قيام الملك عبد الله الأول بزيارة لمدينة القدس اغتيل على يد أحد أبناء فلسطين. (3)

تولى الملك طلال الحكم بعد اغتيال والده الملك عبد الله الأول، وقام بإصدار الدستور الأردني المعمول به حتى الوقت الحاضر، إذ قلص من سلطات الملك، وجعل الحكومة مسؤولة

---

(1) أبو غنيمه، أحمد، ملامح الحياة السياسية في الأردن منذ العشرينيات وحتى التسعينيات، ط1، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، 1998، ص: 37

(2) موسى، سليمان، إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (1921-1946)، ط1، المجمع العلمي لبحوث الحضارة الإسلامية،عمان، 1990، ص: 113، 150، 153، 194

(3) محافظه، محمد، الأردن تاريخ وحضارة، ط1، مؤسسة حماده للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، إربد، 2001، ص: 96

أمام مجلس الأمة، لكن حكم الملك طلال لم يدم أكثر من سنة بسبب ظروفه الصحية، فتنازل عن العرش لابنه الملك حسين.[1]

هـ. عهد الملك الحسين بن طلال:

نودي بالملك حسين ملكاً على الأردن في 11/8/ 1952، وبسبب عدم بلوغ الملك حسين السن القانوني للحكم تشكل مجلس وصاية عليه، وتسلم سلطاته الدستورية في 2/5/ 1953.[2] واجه الأردن في فترة حكم الملك حسين تحديات كبيرة، فقد كانت بريطانيا لا تزال تسيطر على قيادة الجيش الأردني وتقيد الأردن بمعاهدة ، إضافة إلى تعرض الأردن إلى الاعتداءات الإسرائيلية المتوالية على الخطوط الأمامية الأردنية والقرى المجاورة لها، مما دفع الملك حسين إلى تعريب قيادة الجيش الأردني في 1/3/ 1956، وأنهاء المعاهدة الأردنية البريطانية في 13/3/ 1957، عمل الملك حسين على مد جسور التعاون والتضامن مع الأقطار العربية للوقوف في وجه الخطر الصهيوني، وتوجت جهوده بقيام الاتحاد العربي بين الأردن والعراق بداية عام 1958، إلا أن الانقلاب على الحكم الملكي الذي حصل في العراق في 24 تموز من نفس العام أدى إلى إنهاء هذا الإتحاد، وشارك الأردن إلى جانب الدول العربية المجاورة لإسرائيل في حرب حزيران 1967 التي انتهت بهزيمة كبيرة للعرب، وتكبد الاقتصاد الأردني في هذه الحرب خسائر كبيرة، ثم تمكن الأردن من تحقيق الانتصار بعد ذلك في معركة الكرامة عام 1968، عاش الأردن بعد ذلك فترة من الاضطراب الأمني بسبب وجود الفدائيين في الأراضي الأردنية، وانتهت هذه المشكلة عام 1970[3]، حيث عاد الأمن والاستقرار إلى الأردن، بعد معارك دامية بين الطرفين.[1] أخذ

([1]) محاسنه، محمد، صفحات من تاريخ الأردن وحضارته، ط1، د.ن، عمان، 2000، ص: 204-205

(2) عوده، أحمد، الأردن من الألف إلى الياء، ط1، المكتبة الوطنية، عمان، 1999، ص: 35-36

(3) للإطلاع على مشكلة عام 1970 بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية على الأراضي الأردنية، أنظر الفصل الثاني

الفلسطينيون بعد ذلك يطالبون بالاعتراف بمنظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين، وعلى ذلك تم فك الارتباط بين الأردن وفلسطين عام 1988.[2]

حافظ الملك حسين طيلة فترة حكمه على اتباع سياسة متوازنة مع دول العالم كافة، اعتمد فيها على أساس التعاون والتنسيق المتبادل المنبثق عن أهداف الأمم المتحدة ومبادئها، كذلك حرص في علاقاته العربية على إيجاد التعاون والتنسيق بين الدول العربية من أجل العمل العربي المشترك، وأثمرت جهوده بالتوقيع على مجلس التعاون العربي في 2/16/ 1989 والذي ضم (الأردن، والعراق، ومصر، واليمن)، لكن هذا المجلس انتهى بسبب حرب الخليج عام 1990، إذ كانت العراق الأساس في هذه الحرب، ووقفت الأردن واليمن على الحياد، إذ حاول الأردن حل الخلاف بين البلدين دون السماح للتدخل الأجنبي،[3] أما مصر فقد وقفت مع الكويت ضد العراق، وكان ذلك كفيلاً بإنهاء هذا المجلس.[4]

أصبح الأردن بعد حرب الخليج في وضع اقتصادي حرج، حيث كانت خسائره بعد هذه الحرب حوالي (8.3) مليار دولار، ما يعادل 110% من مجمل الناتج القومي للأردن، واستقبل الأردن كذلك حوالي (350) ألف من مواطنيه الذين طردوا من دول الخليج، وقرر مجلس الشيوخ الأمريكي نتيجة موقف الأردن من الحرب إلغاء المساعدات المقررة للأردن لعام 1991،[5] نتيجة للحالة السياسية الاقتصادية التي عاشها الأردن بعد موقفه من حرب الخليج، قرر الاشتراك في

---

(1) المجالي، بكر، الهاشميون رسالة وحدة ونهضة، مطبعة التوفيق، عمان، 2003، ص: 117-120

(2) للإطلاع على فك الإرتباط بين الأردن وفلسطين، أنظر الفصل الثاني

(3) للإطلاع على موقف الأردن من الحرب أنظر الفصل الثاني

(4) محافظه، محمد، الأردن تاريخ وحضاره، ص: 190-192

(5) محافظه، علي، العلاقات الأردنية - الكويتية، ص: 199

مباحثات السلام مع إسرائيل، حيث وقع معاهدة السلام عام 1994.[1] توفي الملك حسين في 7 شباط 1999، وتولى الحكم ابنه الملك عبد الله الثاني، ومازال ملكاً على الأردن حتى الآن.[2]

ثانياً: تاريخ الكويت

أ. موقع الكويت

تقع الكويت في الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي، بين خطي عرض 28، 30 درجة شمال خط الإستواء، وخطي طول 46، 48 شرق جرينتش، يحدها الخليج العربي من الشرق، وتحدها السعودية من الجنوب والجنوب الغربي، وتحدها العراق من الغرب والشمال، [3] وتبلغ مساحة الكويت حوالي (17.818) كيلو متر مربع.[4] جاءت أهمية الكويت بموقعها على الزاوية الشمالية الغربية من رأس الخليج العربي، وهي تمثل بذلك نهاية الطريق البحري المتجه من مناطق إنتاج السلع الموسمية في الهند إلى أسواقها الاستهلاكية في أوروبا عبر البحر المتوسط، وعند الكويت كانت تبدأ أولى خطوات الوصلة البرية المكملة لهذا الطريق، خاصة إبان الفترات التي كانت تضعف فيها البصرة كآخر ميناء في رأس الخليج كما حدث في عهد الفرس عام 1779.[5]

([1]) للإطلاع على توقيع الأردن على معاهدة السلام مع إسرائيل أنظر الفصل الرابع، ص:

([2]) الدروع، قاسم، العرقان، عبد الله، صفحات مشرقة في مسيرة الأردن الحديث، ط1، د.ن، د.م، 2000، ص: 16

([3]) سلطان، غانم، جغرافية الكويت، د.ن، د.م، 1993، ص: 28

([4]) وزارة الإعلام الكويتية، الكويت حقائق وأرقام، الإصدار الخامس، إدارة المطبوعات الإعلامية، الكويت، 1992، ص: 29-30

([5]) سلطان، غانم، المرجع السابق، ص: 30

شكل رقم (2) خريطة الكويت



ب. نشأة الكويت:

يعود التاريخ السياسي الموثق للكويت إلى عام 1752م، وهو تاريخ بداية حكم الشيخ صباح ابن جابر (1674–1756) للإمارة، وينتسب الشيخ صباح الأول بن جابر إلى فخذ "العتوب"[1] من قبيلة "عنزة" التي هاجرت خلال الفترة (1665–1667) من الهدار في منطقة الأفلاج الواقعة في نجد وسط الجزيرة العربية، بسبب القحط والمجاعة، واستقرت في البدعة (قطر حالياً). وشارك العتوب في مقاتلة الفرس، في محاولة لتحرير البحرين من سيطرتهم وحكمهم لها آنذاك، وعلى الرغم من تحقيق بعض النجاحات، إلا أنهم خسروا المعركة النهائية في عام 1700–1701،

(1) العتوب: هم حلف يضم مجموعة من الأفخاذ التي تنتمي لقبائل عربية عدة هاجرت من مواطنها الأولى في نجد واستقرت على شواطئ الخليج حيث تحالفت مع بعضها الآخر وتصاهرت فيما بينها، ويرجعون بأصولهم الأولى إلى قبيلة عنزة المعروفة في اواسط نجد

فغادروا أراضيهم، وتوجهوا إلى سواحل الكويت التي كانت تعرف آنذاك بـ"الكرين" للاستقرار فيها من جديد، إلى جانب مجموعة من صيادي الأسماك من قبيلة "العوازم[1]".[2]

كانت الكويت آنذاك تحت حكم الشيخ براك بن عريعر، من عشيرة بني خالد، وحكمها من بعد وفاته ابن أخيه الشيخ سليمان محمد عريعر في الفترة من عام 1736 إلى عام 1752. إذ كان الشيخ يعين الشخصيات البارزة من سكان الكويت كوكيل له هناك، يحكمها نيابة عنه، حيث كان مقر الشيخ في "القطيف" ويرسل ممثلاً عنه في كل فترة لجمع الضرائب لحسابه،[3] وبعد وفاة الشيخ سليمان بن عريعر، استلم المشيخة رحيم الذي يمثل "العتوب" في مجلس بني خالد ويشاركهم في حكم الكويت، ولما توفي الشيخ رحيم خلفه أخوه الشيخ صباح الأول[4] مؤسس إمارة الكويت في عام 1752. وهو الذي قام ببناء الأسوار حول القرية الصغيرة، التي كان عدد سكانها، لا يتجاوز الأربعة الآف نسمة، وكانت قبيلة "العتوب" تضم ثلاثة بطون رئيسية: آل خليفة (حكام البحرين حالياً)، والجلاهمة، والصباح، وقد غادر آل خليفة ونصف فخد الجلاهمة الكويت، إلى "زوبارة" على الساحل القطري، لكي يستقلوا في شؤونهم وتجارتهم، وتصريف أمورهم وذلك خلال فترة الستينات من القرن الثامن عشر، واستمر حكم الشيخ صباح الأول مدة ست

---

(1)العوازم: هي قبيلة هوازنية قيسية مضرية من قبائل شبه الجزيرة العربية تنتشر في الكويت والمملكة العربية السعودية.، ويعتبر العوازم أقدم من استوطن الكويت قبل أسرة آل صباح ، وأكبر قبيلة بالكويت عددا وتعتبر من القبائل المؤثرة في السياسية الكويتية

(2) الأعظمي، وليد، الكويت في الوثائق البريطانية (1752–1960)، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، قبرص، 1991، ص: 23

(3) الرشيد، عبد العزيز، تاريخ الكويت، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت، ص: 31

(4) الشيخ صباح بن جابر الصباح ، أول حاكم للكويت، اختلف المؤرخون على تاريخ بداية حكمه، وقد ذكر حسين الشيخ خزعل في كتابه «تاريخ الكويت السياسي» أنه في عام 1716 تحالف ثلاثة من أهم زعماء القبائل التي سكنت الكويت وهم صباح بن جابر بن سلمان بن أحمد وخليفة بن محمد وجابر بن رحمة العتبي رئيس الجلاهمة على أن يتولى صباح الرئاسة وشؤون الحكم وأن يتشاور معهم، ويتولى خليفة شؤون المال والتجارة ويتولى جابر شؤون العمل في البحر وتقسم جميع الأرباح بينهم بالتساوي، توفي عام 1776.

سنوات، وجاء من بعده ابنه الشيخ مبارك الذي حكم عاماً واحداً تقريباً، ليخلفه بعد ذلك في عام 1756 أخوه الشيخ عبد الله بن صباح، الذي استمر حكمه خمسين عام، وتوفي في عام 1814 ليخلفه ابنه جابر الأول (1814–1859)[1]، وبعده ابنه الشيخ صباح الثاني (1859–1866)، ومن ثم ابنه الشيخ عبد الله الثاني (1866–1892)، ومن بعده الشيخان محمد وجراح أبناء الشيخ صباح الثاني، ومن بعدهما الشيخ مبارك بن صباح (1896–1915)[2]

تقلد الحكم جابر الثاني بعد أبيه الشيخ مبارك لمدة قصيرة، حيث حكم أربعة عشر شهراً، وتوفي عام 1917، وتولى الإمارة من بعده أخوه الشيخ سالم المبارك، وكانت سنوات حكمه خلال الحرب العالمية الأولى، وبعد وفاته عام 1921م حكم الشيخ أحمد بن جابر الثاني، الذي بقي في الحكم ثلاثين عاماً نظم خلالها الكثير من مواقف البلاد، وقد كان عهده، عهد تجديد عام في الكويت، ثقافياً وعمرانياً، فظهر في عهده البترول، وأعطى امتيازه لشركة انجليزية أميركية، وهي شركة نفط الكويت المحدودة. توفي الشيخ أحمد بن جابر الثاني عام 1950. [3]

ج. علاقة الكويت بالدولة العثمانية:

بدأت العلاقة من عام 1871م إلى عام 1914م بممارسة بعض مظاهر السيادة، عندما زار والي بغداد (مدحت باشا) الكويت، في ذلك العام وأصدر أمراً باعتبار الكويت قضاء يتبع البصرة، وأن شيخ الكويت قائمقام لها، وخلال هذه الفترة لم يمارس حاكم البصرة أو الدولة العثمانية، أي مظهر من مظاهر السيادة الفعلية على الكويت، مثل إقامة حامية عسكرية، أو

([1]) فتحيه، البداوي، مهنا، محمد، الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والإقليمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988، ص: 8

([2]) الأعظمي، وليد، الكويت في الوثائق البريطانية (1752–1960)، ص: 23–24

([3]) الكتاب السنوي لدولة الكويت، وزارة الإعلام، 1988، ص: 13

تعيين بعض الموظفين العثمانيين، أو فرض ضرائب كما كان يحدث في مصر والعراق والشام مثلاً.[1]

كان التحرر من التبعية العثمانية من بين الأسس السائدة في سياسة الكويت منذ تأسيسها، حيث سار موقف الكويت من الدولة العثمانية في اتجاهين: الاتجاه الأول الوقوف في وجه الدولة العثمانية في الأمور التي تمس استقلال شيوخ الكويت وسيادتهم على بلدهم، وفي الاتجاه الثاني مساندة الدولة العثمانية وتدعيم نفوذها في المناطق التابعة لها، وذلك عن طريق تقديم المساعدات الممكنة، ممثلة في قيام الشيخ جابر بإرسال بعض سفنه إلى البصرة لرفع الحصار عنها، ومساعدته كذلك في تدعيم السلطة العثمانية في المحمرة.[2] ومنذ عام 1896 وبعد أن تولى الشيخ مبارك السلطة، بدأ سياسة الابتعاد عن الدولة العثمانية الضعيفة، والتقرب إلى بريطانيا القوية، حيث رفض الشيخ مبارك استقبال موظف الحجر الصحي العثماني، ورفض الضغوط العثمانية، وطلب الحماية من بريطانيا، وتوجت بتوقيع اتفاقية عام 1899[3] مع بريطانيا دون أخذ الإذن من الدولة العثمانية، وتبع ذلك فرض ضرائب على السفن التركية، ومنع

(1) لوريمر، جي،ج، الكويت في دليل الخليج، جمع المادة: خالد الزيد، الجزء: الثاني، د.ن، د.م، 1981، 29-30

(2) الصالح، نوريه، علاقات الكويت السياسية بشرقي الجزيرة العربية والعراق العثماني 1866-1902، ط1، دار ذات السلاسل، د.م، 1977، ص: 60

(3) اتفاقية عقدت بين الإمبراطورية البريطانية وحاكم الكويت الشيخ مبارك الصباح عام 1899 بطلب منه بهدف مقاومة المد العثماني في الكويت، تضمنت بنود الاتفاقية على أن الشيخ مبارك بن صباح، بدافع من مطلق إرادته ورغبته، يتعهد ويلزم بهذا نفسه وورثته وخلفاءه بعدم قبول وكيل أو ممثل أي دولة أو حكومة في الكويت، أو في أي منطقة أخرى، ضمن حدود إقليمه، من دون موافقة الحكومة البريطانية مسبقًا، كما يلزم نفسه أيضًا وورثته وخلفاءه، بعدم التنازل عن أو بيع أو إيجار أو رهن أي جزء من إقليمه، أو إعطائه لغرض إشغاله، أو لأي غرض آخر إلى حكومة أو رعايا أي دولة، من دون أخذ الموافقة المسبقة من الحكومة البريطانية.

تمويلها، وإخضاعها للتفتيش.[1] وفي 29 تموز عام 1913، تم إبرام اتفاقية بين بريطانيا والدولة العثمانية، اعترفت الدولة العثمانية بموجبها بالمعاهدة البريطانية الكويتية، وبأن الكويت إمارة مستقلة تتمتع بالحماية البريطانية، وانتهت بهذه الاتفاقية المحاولات التي كانت تقوم بها الدولة العثمانية، لبسط نفوذها على الكويت.[2] حكم الكويت في العهد العثماني الشيخ صباح بن جابر (صباح الأول) (1776م)، الشيخ عبد الله بن صباح (1776–1814م)، الشيخ جابر بن عبد الله (1814–1859م)، الشيخ صباح بن جابر بن عبد الله (1859–1866م)، الشيخ عبد الله بن صباح (1866–1892م)، الشيخ محمد بن صباح (1892–1896م).

د. علاقة الكويت مع بريطانيا:

بدأت العلاقة بين الكويت وبريطانيا عام 1776م، على أثر استيلاء الفرس على ميناء البصرة، مما أدى إلى تحول خط بريطانيا الصحراوي من الخليج العربي إلى حلب عبر الكويت، وعلى أثر ذلك نقلت شركة الهند الشرقية البريطانية مركزها من البصرة إلى الكويت، حيث اتبعت بريطانيا سياسة جديدة نحو شبه الجزيرة العربية وخاصة الكويت، فاقترحت على شيخ الكويت محمد آل صباح إقامة علاقات تحالف، إلا أنها فشلت في ذلك فدبرت مؤامرة ضده مع أخيه الشيخ مبارك آل صباح. ونجحت المؤامرة بقتل مبارك أخويه محمد وجراح، واغتصاب الحكم.(3) وعقد مع بريطانيا سلسلة اتفاقيات، ومن ضمنها اتفاقية عام 1899م التي منح خلالها بريطانيا امتيازات واسعة تتعلق باحتكار السياسة الخارجية، والامتيازات الاقتصادية،

([1]) العنزي، عبد الله، (نشأة الكويت السياسية، والإدعاءات العراقية)، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 24، عدد2، جامعة الكويت، صيف 1996، ص: 15–16

([2]) نوفل، سيد، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الطبعة الثانية، دار المعرفة، القاهرة، 1961، ص: 175

([3]) الخترش، فتوح، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، الكويت، 1985، ص:65–74

وعقدت بعد ذلك اتفاقية بريطانية عثمانية في عام 1913 تضمنت الحماية البريطانية للكويت بدلاً من الحماية العثمانية.(1) وفي عام 1922 وقعت اتفاقية "العقير" والتي تحددت من خلالها الحدود بين العراق والكويت والسعودية، وفي عام 1961 حصلت الكويت على الاستقلال.(2) حكم الكويت في فترة الحماية البريطانية كل من الشيخ مبارك الصباح (1896–1915)، الشيخ جابر المبارك (1915–1917) الشيخ سالم المبارك الصباح (1917–1921)، الشيخ أحمد الجابر الصباح (1921–1950)، الشيخ عبد الله السالم الصباح (1950–1965).

هـ. الكويت بعد الاستقلال:

حصلت الكويت على استقلالها عام 1961 إذ اعترفت بريطانيا بسيادة الكويت على أراضيها، وكان يحكم الكويت في هذه الفترة الشيخ عبد الله السالم الصباح، الذي استلم الحكم عام 1950 بعد وفاة الشيخ أحمد بن جابر الثاني، وتحولت الكويت في ظل حكمه إلى بلد عصري مستقل، له مكانته في المحافل الدولية، وتوجهت جهوده بوضع دستور الكويت عام 1963 الذي أصبحت الكويت به إمارة دستورية، ويعتبر حجر الزاوية في تأسيس الديمقراطية التي تقر بها الكويت حتى اليوم، واختيار آل صباح حكاماً لها،(3) وأجريت في العام نفسه أول انتخابات نيابية في الكويت، توفي الشيخ عبد الله السالم عام 1965، ثم خلفه الشيخ صباح السالم الصباح الذي شهدت الكويت خلال فترة حكمه الازدهار والرخاء والتقدم في مختلف المجالات، وتم في عهده توقيع اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) في

Records of Kuwait from 1899–1961,part: 2, FO371/175 (1)

(2) قلعجي، قدري، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، دار الكتاب العربي، د.م ص: 14–19

(3) مهنا، محمد، الكويت التاريخ – السياسة – التحديث، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 2002

عام 1968، توفي الشيخ صباح السالم عام 1977.[1] حكم الأمير جابر الأحمد الصباح بعد الشيخ صباح السالم حتى عام 2006، استمرت في عهده حركة التطور والبناء، ودخل الكويت عضواً في مجلس التعاون الخليجي عام 1981، وتعرض الكويت في عهده للغزو العراقي عام 1990.[2]

و. دور الظروف التاريخية في العلاقات بين الأردن والكويت:

إن الظروف التاريخية التي مرت بها كل من الأردن والكويت متشابهة إلى حد كبير، وقد كان لهذا التشابه دورٌ في تأسيس العلاقات بين البلدين، فمن أوجه الشبه بينهما خضوع البلدين للحكم العثماني، وكان خضوعهما لهذا الحكم مرتبطاً بموقعهما المميز بالنسبة للدولة العثمانية، فالأردن يقع على خط الحج الشامي، والكويت تقع في نهاية الطريق البحري على الخليج العربي والذي كانت تنقل السلع من خلاله إلى أوروبا، والبلدان طلبا مساعدة بريطانيا للتخلص من الحكم العثماني، فالأردن طلب مساعدة بريطانيا عام 1916 حيث وعدت بريطانيا الشريف حسين تخليص جميع الولايات العربية من الحكم العثماني، وطلبت الكويت أيضاً الحماية البريطانية ضد العثمانيين وجاء ذلك في اتفاقية عام 1899 حيث حصلت بريطانيا بموجبها على امتيازات واسعة في الكويت.

وتتشابه البلدين أيضاً بخضوعهما للحكم البريطاني، فقد خضعت الأردن للانتداب البريطاني بموجب اتفاقية سايكس بيكو عام 1917، والكويت خضعت للحماية البريطانية بموجب اتفاقية عام 1913 والتي تضمنت الحماية البريطانية للكويت بدلاً من الحماية العثمانية، كذلك تتشابه الأردن والكويت بالعلاقة الودية بين قيادتي البلدين وبريطانيا، حيث كانت هذه العلاقة

([1]) الكتاب السنوي لدولة الكويت، وزارة الإعلام، 1988، ص: 13

([2]) موقع وزارة الخارجية الكويتي http://www.mofa.gov.kw/MOFA

أثناء الانتداب والحماية، وتحولت إلى علاقة صداقة بعد الاستقلال، وكان لهذه الصداقة ربما الدور الكبير في تأسيس العلاقة بين الأردن والكويت، وذلك عندما فتحت بريطانيا أبواب الكويت أمام العمالة الأردنية، حيث كانت الأردن قد استقلت عن الانتداب البريطاني، والكويت لا زالت تتمتع بالحماية البريطانية، وذلك لمساعدة الأردن اقتصادياً، خاصة بعد لجوء عدد كبير من أبناء فلسطين إلى الأردن بعد حرب عام 1948، وحدة الضفتين عام 1950، لكن بعد استقلال الكويت أخذت العلاقات بين الأردن والكويت.

الفصل الأول: السياسة الخارجية الأردنية والكويتية

تمهيد:

تعددت وتنوعت مفاهيم السياسة الخارجية، مما أدى إلى خلط وغموض في معناها، لكن على الرغم من ذلك، فإن مجمل المفاهيم تتفق على أساسيات واحدة للسياسة الخارجية فهي: مجموعة الأفعال وردود الأفعال التي تقوم بها الدولة في البيئة الدولية سعياً إلى تحقيق أهدافها، وذلك في إطار قيام الدولة بوظيفتين رئيسيتين هما: إدارة الصراعات الدولية، وتعبئة الموارد القومية.[1]

وهي أيضا أنماط السلوك السياسي الخارجي، الهادفة والمؤثرة، التي تتحرك من خلالها الدولة حيال الوحدات الدولية الأخرى منفردة أو مجتمعة.[2] وقد اختصرها البعض بأنها: القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية، والأعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات.[3] فالسياسة الخارجية حركة هادفة مستمرة، لا تختلف عن غيرها من السياسات، وذلك لأنها تتطلع إلى تحقيق أهداف محددة، تتأثر طبيعتها بكمية القدرات الموضوعية والذاتية المتاحة للدولة في وقت معين، كما أن تنفيذها يتأثر بمدى الاستعداد الذاتي لاستثمار موارد الدولة، حيث من المستلزمات الأساسية لحركة السياسة الخارجية الفاعلة، أن تدرك الدولة ماذا تريد، والسبل الفاعلة المؤدية إلى ذلك.[4]

ويؤثر في السياسة الخارجية عوامل عدة، كالديموغرافيا، والاقتصاد والسياسة المحلية، بما في ذلك الرأي العام المحلي، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والقوات المسلحة، ويتفاوت مقدار تأثيرها في السياسة الخارجية من قرار إلى آخر، ويعتمد في ذلك على المصالح

([1]) عليوه، السيد، إدارة الصراعات الدولية، الهيئة المصرية للكتاب، د.م، 1988، ص: 43

([2]) الرمضاني، مازن، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، دار الحكمة، بغداد، 1991، ص: 33

([3]) بركات، نظام وآخرون، مبادئ علم السياسة، ط3، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1984، 284

([4]) الرمضاني، مازن، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، ص: 41

المرتبطة بالقرار، ومقدار الضبط الاقتصادي والاجتماعي، الذي يفرضه النظام السياسي على الأفراد.(1)

تبدأ عملية صنع السياسة الخارجية في أي دولة، عندما يواجه المسؤولون، موقفاً يدخل في نطاق السياسة الخارجية، كأزمة دولية مفاجئة تتطلب موقفاً إزاءها، أو أسلوب لخصم يتطلب رد فعل تجاهه، أو تنبؤاً بحدث دولي هام يستدعي الاستعداد له، وهكذا، وفي كل الأحوال فإن صانعي السياسة الخارجية يبحثون موضوعات مثل: إلى أي مدى يتضمن الموقف أمامهم المصالح المعنية لدولتهم؟ وهل المصالح المنظمة حيوية أم ثانوية؟ وهل يتوقع للتطورات المتعلقة بهذا الموقف أن تمس هذه المصالح على نحو جوهري أم هامشي؟ وهكذا، فإذا انتهوا إلى ما يفيد ضرورة تحريك الدولة لحماية مصالحها، بدؤوا في استعراض البدائل المختلفة لهذا التحرك على ضوء إمكانيات الدولة المتاحة، والخبرات الماضية لتحرك الدولة في مواقف مماثلة، إن وجدت، والنتائج المتصورة لكل من البدائل المطروحة، وذلك حتى يصلوا إلى اختيار أنسب بديل فيكون هو القرار المتخذ.(2)

اعتماداً على مفاهيم وأهداف السياسة الخارجية، فإن السياسة الخارجية تتلخص بأنها الخروج بقرارات من صانعي القرار في أي دولة، تجاه قضية معينة، ترتبط بها مع الدول الأخرى، بهدف الاستفادة من هذه القضية لمصلحة الدولة بالدرجة الأولى، أو من أجل إبعاد الدولة عن الأضرار التي قد تلحق بها جراء حدوث هذه القضية، وذلك اعتماداً على العوامل الداخلية والخارجية، التي تؤثر في صناعة القرار الخارجي للدولة، وحنكة صانعي القرار في الدولة.

(1) العزام، عبد المجيد، عملية صنع السياسة الخارجية، وزارة الثقافة، عمان، 1998، ص: 10-11

(2) عليوه، السيد، إدارة الصراعات الدولية، ص: 42-43

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأردنية

أولاً: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية

1. الملك

يعتمد دور رئيس الدولة في القرارات السياسية الخارجية على الصلاحيات الدستورية الممنوحة له، وعلى مدى اهتمامه الشخصي وتجربته السياسية في مجال السياسة الدولية، أي المتغيرات الذاتية الخاصة بصانع القرار.[1] والملك حسب الدستور الأردني هو رئيس الدولة، إذ انه يصنع كل القرارات المهمة، وصلاحياته وسلطاته الفعلية والدستورية لا يستطيع أي رئيس وزراء أن ينافسه فيها، وللملك دورٌ حقيقيٌ رئيسيٌ في صنع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، وخصوصاً القرارات المهمة، وهو صانع الأحداث والمقرر لكل قرار، ولكل مسألة مهمة.[2]

كان للملك حسين خبرات قيادية كثيرة وكبيرة، إذ انه عاصر العديد من رؤساء الدول لأكثر من أربعة عقود، وأقام علاقات حميمة مع قيادات مختلفة في العالم، إضافة إلى ذلك منحه الدستور سلطات مطلقة في إدارة السياسة الخارجية، فنصوص الدستور الأردني تشير بوضوح إلى أن الملك هو رأس الدولة، ورئيس السلطة التنفيذية، وتتمثل صلاحياته في قيادة وتوجيه الشؤون الخارجية حسب ما جاء في الدستور الأردني بمايلي:

- الملك هو رأس الدولة.....وهو رأس السلطة التنفيذية، التي تدير وتنفذ السياسة الخارجية، وله الحق بتعيين مجلس الوزراء وإقالته، وقبول استقالته.[3]

---

(1) الرمضاني، مازن، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، ص: 342

(2) الدستور الأردني، واجبات الملك

(3) المصدر نفسه، المادة رقم: 30،35

- الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية.[1] بإرادته تشارك القوات المسلحة في الحروب، وترسل للقيام بمهام حفظ السلم والأمن الدولي.
- الملك هو الذي يعلن الحرب، ويعقد الصلح، ويبرم المعاهدات والاتفاقيات الدولية.[2] فالحرب والدبلوماسية هما الأداتان الرئيسيتان للسياسة الخارجية.

2. مجلس الوزراء

إن صلاحيات مجلس الوزراء هي إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية.[3] وفعلياً يعتبر رئيس الوزراء الأردني صاحب المكانة الأولى داخل المؤسسة الأردنية في صنع القرار بعد الملك،[4] وهو المسؤول الأول عن تنفيذ السياسة الخارجية، وذلك حسب (المادة: 51) من الدستور الأردني، والتي تشير بوضوح إلى أن اختصاصات رئيس الدولة تنتقل إلى مجلس الوزراء المسؤول المباشر عن تنفيذها، وتحمل مسؤوليتها أمام البرلمان، إذ إن أوامر الملك الشفوية والخطية لا تعفي الوزراء من مسؤولية التنفيذ.

وحسب نظام وزارة الخارجية الأردني رقم 69 لسنة 1993 الصادر بمقتضى المادة 120 من الدستور، فإن لوزارة الخارجية التابعة لمجلس الوزراء صلاحيات ودوراً في السياسة الخارجية الأردنية تتمثل بما يلي:[5]

([1]) الدستور الأردني، المادة رقم: 32

([2]) المصدر نفسه، المادة رقم: 33

([3]) المصدر نفسه، المادة رقم: 45

([4]) أبو ديه، محمد، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، ص: 132

([5]) الدليل التنظيمي لوزارة الخارجية الأردنية، عمان، 1994، ص:1

- المساهمة في وضع السياسة الخارجية للمملكة وتنفيذها، والعمل على حماية المصالح الوطنية الشاملة، وتطوير مختلف جوانب علاقات المملكة الخارجية مع جميع الدول والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية، والبعثات الأردنية، والبعثات المعتمدة، والتنسيق مع الجهات المختصة لتحقيق ذلك.
- رعاية شؤون الأردنيين وحماية مصالحهم في خارج المملكة، وتوثيق الصلة معهم لما فيه خدمتهم، وخدمة المملكة.
- إعداد دراسة المعاهدات والاتفاقيات، وتوثيقها، وإجراء الاتصالات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، بشأن عقدها وتوقيعها، واتخاذ الإجراءات لإبرامها، وحفظها وتبليغ جميع الجهات المختصة، ومتابعة تنفيذها.

3. السلطة التشريعية (مجلس الأمة)

تتمثل صلاحيات السلطة التشريعية في السياسة الخارجية الأردنية في التصديق على المعاهدات والاتفاقيات، والتي يترتب عليها تحميل خزانة الدولة شيئاً من النفقات، ولا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة.[(1)]

وحسب الدستور الأردني فإن صلاحيات السلطة التشريعية في السياسة الخارجية هي في المجالات التالية:

- التشريع: وفقاً لنصوص الدستور، التي تتضمن التشريعات الخاصة بالشؤون الخارجية والامتيازات الممنوحة لممثلي الدول والمنظمات الدولية المختلفة لدى الأردن.[(2)]

([1]) الدستور الأردني، المادة: 33، تعديل 2/2

(2) المصدر نفسه، المواد: 91، 92، 93، 95

- الاختصاص السياسي: تتمثل بالرقابة على السلطة التنفيذية، وذلك حسب نصوص مواد الدستور، التي تنص على أن صلاحية السلطة التشريعية، مساءلة وزير الخارجية، كعضو في مجلس الوزراء.(1)
- لمجلس الأمة صلاحيات النظر في الميزانية العامة للدولة، المقدمة من الحكومة، بما فيها المخصصات الخاصة بوزارة الخارجية، وبعثاتها الدبلوماسية.(2)

ثانياً: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية

هنالك عدة عوامل تؤثر في صنع السياسة الخارجية الأردنية، حيث تقسم إلى عوامل داخلية، وعوامل خارجية.

أ. العوامل الداخلية:

1. العامل الجغرافي

يلعب المتغير الجغرافي من حيث الموقع، وحجم المساحة، والموارد الاقتصادية الأولية، والظروف المناخية، دوراً مهماً في صنع القرار السياسي، سواء كان ذلك بشكل إيجابي أو سلبي، والأردن يعتبر من الأقطار صغيرة الحجم مقارنة بحجم أغلب الدول المجاورة له، حيث تبلغ مساحته (89.287) ألف كيلومتر مربع،(3) إضافة إلى ذلك فإن غالبية مساحته الجغرافية صحراوية، وبعضها يعتمد على مياه الأمطار.

---

(1) الدستور الأردني، المواد: 51، 53، 56، 96

(2) المصدر نفسه، مادة: 112

(3) المركز الجغرافي الملكي الأردني، معلومات حول الأردن، الرابط الالكتروني: http//www.rjgc.gov.jo/ar/jordan.html

فالأردن يقع في قلب المشرق العربي، ويشكل حلقة وصل بين الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق، ورغم صغر مساحة الأردن ومحدودية إمكانياته فإنه يقع على أطول خط حدودي مع إسرائيل.[1] وذلك جعل منه خط الدفاع الأول عن المشرق العربي، وفرض عليه ذلك التزامات دفاعية ضخمة، في الوقت الذي يفتقر فيه الأردن إلى الوزن العسكري المكافئ بسبب تواضع موارده اقتصادياً، فكان على الأردن أن يتحمل نفقات دفاع تفوق طاقته تراوحت مابين 50% وأكثر من 60% من إجمالي الإنفاق العام، وأجبره ذلك على اتباع سياسات مرنة وواقعية تجاه القضايا الإقليمية والدولية، كما أن وقوع الأردن بين دول تتميز كل منها بعنصر أو أكثر من عناصر القوة، شكل له متاعب سياسية وعسكرية وأمنية كادت تعصف بكيانه منذ التأسيس.[2]

2. العامل الاقتصادي:

إن قدرات الدولة الاقتصادية هي التي تحدد مستوى استقلال القرار السياسي، وتحقيقه وفقاً لاستراتيجية الدولة الأمنية، ووفقاً لأهداف سياستها الخارجية، القومية أو الوطنية.[3]

فالأردن بلد يفتقر إلى النفط ومصادر الثروة الطبيعية الأخرى، إضافة إلى ضعف الزراعة وصغر مناجم الفوسفات فيها، وذلك جعل من الصعب بناء وتطوير مشاريع إنتاجية، دون الاعتماد على المساعدات الخارجية، التي تلعب الدول المانحة لها دوراً كبيراً في التأثير على سياسة الأردن الخارجية، إضافة إلى أن الصراع العربي الإسرائيلي، على اعتبار أن للأردن

([1]) البحيري، صلاح الدين، جغرافية الأردن، ص: 23

([2]) الخلايله، احمد، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، ط1، المطابع المركزية، عمان، 1998، ص: 186

([3]) نهار، غازي، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج العربي، د.ن، عمان، 1992، ص:52

أطول الحدود العربية مع إسرائيل، وضع المزيد من العقبات في طريق محاولات التحول والتطور جعل الأردن يخصص جزءاً كبيراً من موازنته، لبناء قوته العسكرية الدفاعية.(1) وارتبط الأردن بعلاقة تبعية مع الكثير من الدول الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وخاصة السعودية ودول الخليج وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، من حيث اعتماده على المساعدات والقروض الخارجية لتمويل جزء من ميزانيته العامة، ولسد العجز في ميزان مدفوعاته الخارجية.2

3. العامل السكاني:

ينعكس دور العامل السكاني في توجيه السياسة الخارجية الأردنية، وذلك بسبب الضآلة في الكم السكاني، ولذلك تأثيرٌ واضح على الحركة السياسة الأردنية، لكون البعد الديمغرافي يعد من أهم العوامل الإنسانية التي تدخل في حساب تقييم قدرة الدولة، حيث إن السكان يشكلون عصب القوة البشرية اللازمة للحرب، سواء في ميدان القتال أو لمعاونة القوات المحاربة، لذلك تبنى صناع القرار السياسي الأردني سياسة خارجية لمواجهة ضآلة الكم السكاني، إذ وجهت على أساس عدم التدخل في الشؤون الداخلية فيما بين الدول المجاورة واحترام السيادة القطرية لكل بلد، وفض النزاعات بين الدول العربية بالطرق السلمية.(3)

وهناك اتجاه آخر للعامل السكاني في توجيه السياسة الخارجية الأردنية، وذلك عندما واجه الأردن إحدى الحالات الفريدة في عملية الاستيعاب البشري، حيث تضاعف عدد سكانه مرات عدة خلال ربع قرن، نتيجة لظروف عدم الاستقرار في بعض الدول المحيطة، ولما تعرض له

---

(1) العزام، عبد المجيد، عملية صنع السياسة الخارجية، ص:5

(2) العزام، عبد المجيد، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، ص: 54

(3) الهزايمه، محمد، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، ط2، عمان، 2004، ص: 59-60

الشعب الفلسطيني من عمليات تهجير قسرية متتالية، نجمت عن ظروف الصراع العربي الإسرائيلي، وكان ذلك عبئاً على الأردن وعلى حساب الاقتصاد الأردني الشحيح.[1]

4. العامل العسكري:

تلعب القوة العسكرية أدواراً مختلفة في السياسة الخارجية للدول، سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، فهي أداة فاعلة في السياسة الخارجية، من خلال المشاركة في التخطيط والتنفيذ، أو من خلال استخدامها كأداة تنفيذ فقط، وتكون بعيدة المشاركة في التخطيط.[2]

يرتبط تأثير القدرات العسكرية على سلوك السياسة الخارجية الأردنية بطبيعة موقعه على خطوط التماس الساخنة في منطقة الشرق الأوسط، التي تشهد تقلبات حادة ومتباينة في طبيعة التحالفات السياسية، ومن الناحية الكمية، يتصل التأثير بطبيعة توازنات القوى العسكرية السائدة في المنطقة، فالأردن يتوسط مجموعة قوى تمتلك من الإمكانات العسكرية ما يفوق إمكاناته، سواء كان ذلك بالنسبة للإنفاق العسكري، أو بالنسبة لعدد أفراد القوات المسلحة، وأنظمة التسليح.[3]

ويعتبر دور المؤسسة العسكرية في التأثير على السياسة الخارجية الأردنية سلبياً، وذلك لأن الزيادة في حجم وإمكانيات الجيش مرهونة بإدارة الدول المصدرة للسلاح، حيث إنها تتحكم بنوعية وحجم الأسلحة التي تقرر تصديرها، إضافة إلى امتناع الدول المصدرة للسلاح عن توريد صفقاتها خلال الأزمات، حيث امتنعت الولايات المتحدة عن تزويد الأردن بالسلاح بعد نكبة حزيران 1967م، لكون الأردن استخدم السلاح الأمريكي في مواجهة حليف أمريكا في المنطقة،

([1]) تليلان، اسامة، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، وزارة الثقافة، عمان، 2000، ص: 33

([2]) نهار، غازي، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج العربي، ص: 69

([3]) تليلان، أسامه، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، ص: 52

وهو الكيان الصهيوني، واعتبرت ذلك خروجاً على شروط تلقي المساعدات العسكرية الأمريكية، وذلك مما يسبب الحيلولة دون استقلالية السياسة الخارجية، لكون الاعتماد العسكري على دولة مصدرة واحدة، يدفع بالقوة إلى التحالف معها، والالتزام بسياستها التي تعد من مصالحها.[1]

ب. العوامل الخارجية:

تشمل العوامل الخارجية المؤثرة في السياسة الخارجية الأردنية عاملين هما:

1. العامل القومي:

ينص الدستور الأردني في مادته الأولى على أن الأردن جزء لا يتجزأ من أمته العربية والإسلامية، وأن العروبة هي هويته القومية، أكد الميثاق الوطني الأردني عام 1991: أن الأردن يؤمن إيماناً راسخاً بحتمية الوحدة بين الأقطار العربية، وضرورة العمل المخلص لتحقيقها، فالوطن العربي بمقوماته التاريخية والجغرافية والمادية والثقافية، هو وطن الأمة الطبيعي، والوحدة العربية هي الأصل والأساس، والرد الحقيقي على واقع التجزئة."[2]

فقد تمسك الأردن منذ نشأته برسالة قومية، تقوم على تراث آل البيت، وجهادهم عبر تاريخ العرب والمسلمين الطويل، كما تقوم على المبادئ التي نادى بها العرب في نهضتهم القومية الحديثة، إذ تمثلت هذه المبادئ بوحدة الأمة العربية، واستقلالها السياسي، والحياة الفضلى لأبنائها.[3] يقول الملك حسين مؤكداً على التزام الأردن بمبادئ الثورة العربية الكبرى: " ....غدا الأردن وريث تلك الثورة الكبرى، الأمين على حمل رسالتها، المندفع في الدعوة لأهدافها......، دون أن يغفل لحظة واحدة عن معطيات وجوده، ونوازع أمته العربية إلى الوحدة، والحرية، والحياة

([1]) الهزايمه، محمد، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، ص: 104

([2]) الميثاق الوطني الأردني، لسنة 1991، ص: 15

([3]) محافظه، علي، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، المحددات الطبيعية والسياسية، (ورقة عمل في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية، واقع وتطلعات) تحرير: أمين مشاقبه، دار الحامد، عمان، 1998 ، ص: 80

الفضلى، ودون أن يتخلف يوماً عن تعميق معاني استقلاله، أو يتوانى عن نصرة القضايا العربية، في كل قطر قريب أو بعيد."[1]

عملت السياسة الخارجية الأردنية، على التمسك بالتضامن العربي والتعاون الإسلامي، والاعتراف لكل دولة عربية بحقها باستقلالها ووحدة أراضيها، وحقها في اختيار نظامها السياسي، ونهجها الاقتصادي، بعيداً عن أي تدخل أجنبي، والتمسك بعلاقات حق الجوار مع الدول العربية، والمساواة بين كافة شعوبها، وعلى اتباع سياسات متوازنة ووسطية، تمكن الأردن من الشراكة الفعالة في تطويق الأزمات العربية واحتوائها، وإبقائها ما أمكن في الإطار العربي.[2]

2. العامل الدولي:

إن البيئة الخارجية من أهم المؤثرات في قرارات السياسة الخارجية لأي دولة، فالسياسة الخارجية الأردنية تجاه الدول العظمى ومصالحها مقيدة بقيود، حيث إن الأردن دولة محدودة الإمكانيات، مما يجعل الاعتماد على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الغربية، أمراً طبيعياً، وقد كانت هذه المساعدات تقدم من قبل بريطانيا والولايات المتحدة، مما أدى إلى انعكاسها على صانع القرار في الأردن، فاحتفظ بعلاقات طيبة مع الكتلة الغربية، لضمان استمرارية المساعدات.[3]

([1]) النطق السامي (1952–1999) لجلالة الملك حسين حول شؤون الأردن السياسي، تحرير: إبراهيم زهران، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 2000، ص: 15– 25

([2]) تليلان، أسامه، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، ص: 68

([3]) الهزايمه، محمد، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، ص: 156

ويتحقق التأثير العالمي للدول العظمى في سياسات دول الشرق الأوسط ومن ضمنها الأردن، من خلال العلاقة التبعية "علاقة السيد أو المانح"، وذلك باستخدام الحوافز الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتنموية.[1] إذ تعتبر المساعدات الأمريكية للأردن غير مستقرة، إنها مرتبطة بالمواقف الأردنية من القضايا التي تهم الولايات المتحدة، وخاصة من إسرائيل، فبينما ارتفعت المساعدات الاقتصادية الأمريكية للأردن بعد عام 1973 من (39 مليون دولار) لتصل إلى أعلى معدل في عام 1977 (277 مليون دولار) انخفضت عام 1989 لتصل (28 مليون دولار) والسبب في ارتفاعها في السبعينات هو من أجل تشجيع الأردن على الانضمام لمفاوضات السلام مع إسرائيل، كما فعلت مصر، وبدأت تنخفض في الثمانينات بسبب مقاطعة الأردن لمصر، ومشاركته بقية الدول العربية في تلك المقاطعة، وعدم انضمامه لمفاوضات كامب ديفيد، وانقطعت كلية بعد عام 1991 بسبب موقف الأردن من حرب الخليج الثانية، ولكنها عادت من جديد، بعد توقيع الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1994.[2]

المبحث الثاني: السياسة الخارجية الكويتية

أولاً: مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الكويتية

1. الأمير

حسب الدستور الكويتي، فإن الأمير هو رئيس الدولة، وذاته مصونة لا تمس، ويتولى الأمير السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويساعده مجلس الأمة (السلطة التشريعية) ومجلس

([1]) العزام، عبد المجيد، السياسة الخارجية (دراسة نظرية)، ص: 115

([2]) نوفل، احمد، العوامل المؤثرة في علاقات الأردن بالدول الكبرى (ورقة عمل في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية، واقع وتطلعات) تحرير: أمين مشاقبه، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص: 324

الوزراء(السلطة التنفيذية)[1]، ويتولى الأمير سلطاته بواسطة وزرائه[2]، وهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء، وهو الذي يعين الوزراء، ويعفيهم من مناصبهم[3]، ويتحمل أعضاء مجلس الوزراء المسؤولية أمام الأمير، في السياسة العامة للدولة.[4]

وللأمير الحق في إبرام المعاهدات بموجب مرسوم، وعليه أن يبلغها مجلس الأمة بصورة فورية[5]، والأمير هو الذي يعين الموظفين المدنيين العسكريين، والممثلين السياسيين لدى الدول الأجنبية، كما أنه هو الذي يعزلهم، ووفقاً للقانون هو الذي يقبل ممثلي الدول الأجنبية لديه.[6]

2. مجلس الوزراء:

إن سياسة الكويت الخارجية هي من اختصاص السلطة التنفيذية[7]، حيث يحدد مجلس الوزراء في الكويت، سياسة الدولة الداخلية والخارجية بالاشتراك مع رئيس الدولة[8]، وحسب الدستور الكويتي فإن رئيس الدولة هو رئيس السلطة التنفيذية، غير أنه يمارس هذه السلطة عن طريق مجلس الوزراء الذي يحظى بثقة مجلس الأمة، ويكون مسؤولاً أمامه، بما يتفق وروح الديمقراطية البرلمانية.[9]

([1]) الدستور الكويتي، المادة:52،51

([2]) المصدر نفسه، المادة 55

([3]) المصدر نفسه، المادة: 56

([4]) المصدر نفسه، المادة: 58

([5]) المصدر نفسه، المادة: 7

([6]) المصدر نفسه، المادة: 73

([7]) مهنا، محمد، الكويت (التاريخ–السياسة–التحديث)، ص:276

([8]) قلعجي، قدري، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، دار الكتاب العربي، د.م، ص: 72

([9]) الدستور الكويتي، المادة: 52–55

ويتولى مجلس الوزراء في الكويت مهام كبيرة، بواقع النظام القائم بدولة الكويت، فهو الذي يهيمن على مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها، ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية.[1]

3. السلطة التشريعية (مجلس الأمة)

حسب الدستور الكويتي، لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة، وصادق عليه الأمير[2]، وفي مجال المساءلة النيابية، والتي من ضمنها القرارات الصادرة من وزير الخارجية يقول الدستور الكويتي، كل وزير مسؤول لدى المجلس عن أعمال وزارته، وإذا قرر المجلس التشريعي عدم الثقة بأحد الوزراء اعتبر معزولاً من الوزارة من تاريخ قرار عدم الثقة، ويقدم استقالته فوراً [3]، وقد أعطى الدستور الكويتي، المجلس التشريعي الحق في تقديم آرائه، ومقترحاته في المسائل العامة للحكومة.[4]

وكان للسلطة التشريعية(مجلس الأمة) في الكويت دورٌ في فرض عدد من القرارات على الحكومة، وذلك عندما نجحت عام 1991 في الضغط على الحكومة، لإعادة التفاوض حول الاتفاقيات بين الكويت والدول التي أيدت النظام العراقي خلال غزو الكويت عام 1990.[5]

ثانياً: العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية:

تقسم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية إلى عوامل داخلية، وعوامل خارجية.

([1]) الدستور الكويتي، المادة: 123

([2]) المصدر نفسه، المادة: 79

([3]) المصدر نفسه، المادة:101

([4]) المصدر نفسه، المادة113

([5]) مهنا، محمد، الكويت (التاريخ–السياسة–التحديث)، ص:276

أ. العوامل الداخلية

1.الموقع الجغرافي:

تحتل الكويت الطرف الشمالي الغربي للخليج العربي، الذي يحدها من الشرق، وتحدها السعودية من الجنوب، والجنوب الغربي، وتحدها العراق من الغرب والشمال، وتمثل الكويت بهذا الموقع المنفذ الشمالي الشرقي لشبه الجزيرة العربية.[1] وتبلغ مساحة الكويت حوالي (17.818) كيلو متر مربع.[2]

تطورت أهمية موقع الكويت حديثاً لارتباطها بنوع اقتصادي جديد بعد الكشف عن البترول في أراضيها عام 1936، وبدء تصديره عام 1946، وكان لموقع الكويت أثرٌ كبيرٌ، في عملية التسويق فهو موقع متوسط بين عالم متعطش للبترول، كمادة للطاقة من ناحية ومادة خام صناعية من ناحية أخرى، ويتمثل هذا العالم الذي تتوسطه الكويت في جنوب وجنوب شرق أسيا واليابان، ويتمثل كذلك في غرب أوروبا موطن الصناعة التي تتغذى على البترول.[3]

تعاني الكويت بحكم موقعها الإستراتيجي، الذي تعزز بوجود البترول على أراضيها، من تهديدات لحدودها الإقليمية، إذ إن هناك شعوراً واضحاً لدى الكويت، من أن العراق ليس المصدر الوحيد لتهديدها، بل هناك دولٌ مجاورة أخرى لها أطماع في الأراضي الكويتية، وعلى وجه الخصوص إيران، لذلك عملت على أن يكون لسياستها الخارجية دورٌ مهم، في العلاقات العربية والعلاقات الأجنبية، وحاولت اتخاذ مواقف الوسط، في القضايا القومية والأجنبية، حرصاً

([1]) سلطان، غانم، جغرافية الكويت، د.ن، د.م، 1993، ص: 28

([2]) وزارة الإعلام الكويتية، الكويت حقائق وأرقام، الإصدار الخامس، إدارة المطبوعات الإعلامية، الكويت، 1992، ص: 29-30

([3]) المرجع نفسه، ص: 34

على مصلحتها الوطنية، ولما في ذلك من تأثير على وضع الكويت الذي يتطلب أن تسود الأقطار العربية، وخصوصاً المجاورة للكويت، علاقات أخوة ومودة.(1)

2.العامل السكاني

يعتبر المجتمع الكويتي مجتمعاً مهاجراً بالدرجة الأولى، إذ ترجع جذور وخلفية أهل البلاد الأصليين إلى الجيران الثلاثة (إيران، العراق، الجزيرة العربية)، حيث إن ما يعادل ربع إلى ثلث السكان الكويتيين يرجعون بارتباطاتهم الأثنية أو القومية مع إحدى الدول المجاورة.(2)

تلعب التركيبة السكانية دوراً لا يمكن للسلطة السياسية الكويتية تجاهله، وهو يؤثر بلا شك على تصرفاتها بشكل واضح، حيث يشكل الفلسطينيون حتى صيف عام 1990 الفئات الأكثر تأثيراً في الكويت، وذلك نظراً لطول إقامتهم في الكويت، وأعدادهم الهائلة، وتغلغلهم تقريباً في معظم مجالات الحياة، السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية.(3)

3. العامل الاقتصادي:

إن التغير المفاجئ الذي طرأ على الكويت، والتحول من الفقر إلى الغنى، ساعد الكويتيين ليلعبوا دوراً بمشاركة الآخرين، وتوزيع حصاد ثروتهم على الأقل حظاً من الدول الفقيرة، ومع بداية التطور المالي في الكويت في الخمسينات، أحس صناع القرار السياسي الكويتي بمسؤولية إنسانية لتوزيع ثروات النفط على إخوانهم في الخليج وجنوب الجزيرة العربية، ونجحت الكويت في

---

(1) مهنا، محمد، الكويت (التاريخ–السياسة–التحديث)، ص: 256

(2) وزارة الإعلام، الكتاب السنوي لدولة الكويت، 1966، ص: 60

(3) أسيري، عبد الرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، ط2، جامعة الكويت، 1993، ص: 49–50

استغلال مواردها المالية الفائضة لأهداف أمنية وسياسية للدولة، وذلك من خلال كسب الأصدقاء وإعاقة الخصوم، وتستخدم المساعدات الخارجية الكويتية إما لردع خطر واضح ومحدد، أو لتطوير الظروف الأمنية للدولة المانحة.(1)

تعد الكويت خامس دولة في الشرق الأوسط في إنتاج النفط، والرابع عشر في العالم عام 1984، كما تعتبر الثانية من حيث كمية الاحتياطي من البترول المقدرة في أراضيها، والذي يقدر بـ 70 مليون برميل، وذلك بالنسبة للشرق الأوسط وللعالم، وتعتمد الكويت على صادراتها النفطية، كمصدر رئيس للدخل القومي، إذ كان لوجود النفط في الأراضي الكويتية دورٌ كبيرٌ في مكانتها الإقليمية، والدولية.(2)

تعمل الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، باعتباره الذراع الاقتصادي للسياسة الخارجية، على دعم جهود المجتمع الدولي، نحو استقرار الدول، التي في طور النمو، من خلال برامج تنموية، تسهم في تحقيق تقدمها ورخائها.(3)

وقد هيأت القدرات المالية للكويت الإمكانية لتمارس دور الوساطة في النزاعات الإقليمية، بهدف تقليل التوتر بين دول العالم العربي، ومنطقة الشرق الأوسط، حتى أصبح دور الوساطة أهم الخصائص الرئيسية للسياسة الخارجية الكويتية، سواء تعلق ذلك بالأحزاب المتنافسة للجمهوريين والملكيين في اليمن، أو تهيئة المناخ الملائم لحل مشكلة مطالبة إيران للبحرين، بعقد لقاءات للتوسط في حل المشكلة بين مندوبي الحكومتين في مقر ممثل حكومة الكويت في

---

(1) أسيري، عبد الرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، ص: 46-47

(2) وزارة الإعلام، الكتاب السنوي لدولة الكويت، 1988، ص:43

(3) موقع وزارة الخارجية الكويتية http://www.mofa.gov.kw/MOFA

جنيف، أو بإيجاد حلول النزاع بين العراق وإيران الخاص بمشكلة شط العرب، ونجحت الوساطة الكويتية في تخفيق حدة التوتر بين باكستان الشرقية والغربية، وفي تهدئة الموقف بين اليمن الشمالي والجنوبي.[1]

4. العامل العسكري:

كما هو الحال بالنسبة للعديد من دول الخليج العربي، والدول الصغرى الأخرى، يشكل الأمن والاستقرار قضية أولوية ضمن أهداف سياسة الدولة، وبخاصة في أجواء المأزق الذي يعرفه العمل الإقليمي العربي من خلال الجامعة العربية، وتزايد تهافت بعض القوى الدولية الكبرى على خيرات المنطقة، وتصاعد مجموعة من الأزمات، مثل الصراع العربي – الإسرائيلي – الملف النووي الإيراني، الأوضاع في العراق، ولا يعتبر ذلك جديداً على الكويت، فقد حاولت الكويت في تاريخها كله المحافظة على توازن القوى، وكان هدف الكويت بالدرجة الأولى هو حماية نفسها ضد هجمات القبائل، وضمان أمن طرقها التجارية.[2]

ب. العوامل الخارجية

1. العامل القومي:

انسجاماً مع مقتضيات الدستور الكويتي الذي ينص في مادته الأولى على "أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة تامة ولا يجوز النزول عن سيادتها، أو التخلي عن أي جزء من أراضيها، وشعب الكويت جزء من الأمة العربية."[3] عملت الكويت على المشاركة في اجتماعات

([1]) مهنا، محمد، الكويت (التاريخ–السياسة–التحديث)، ص: 250– 251

([2]) لكريني، إدريس، السياسة الخارجية لدولة الكويت (المقومات والأبعاد)، مجلة التاريخ العربي، عدد: 40، 2007، ص: 2

([3]) الدستور الكويتي: المادة: 1

الجامعة العربية، وعملت على دعم الاستقرار في مختلف أقطار الوطن العربي، وتوجيه مساعدات اقتصادية مهمة لكافة الدول العربية.[1]

تنظر الكويت إلى الدول العربية، على أنها أسرة واحدة موزعة في الوطن العربي من الخليج إلى المحيط، وترى الكويت أن كل قوة لبلد عربي قوة لها، وكل انتصار لدولة عربية انتصار لها، وتعمل الكويت على عقد الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية، لتعزيز روح التضامن العربي، وتتخذ الكويت موقف رسول السلام بين كل خلاف ينشأ بين دولة عربية وأخرى.[2]

2. العامل الدولي:

إن الدول الصغيرة الساعية إلى حماية كيانها، لا بد لها من الاعتماد بدرجة رئيسية على القوى الكبرى، لذلك فإن حماية الكيان السياسي للكويت، لا يكون إلا بوجود قوى عظمى، للحد من التهديدات الخارجية والإقليمية، فالوجود الأمريكي في الخليج يحقق للولايات المتحدة الأمريكية تأمين مصالحها في هذه المنطقة من العالم، ويحقق للكويت مصالحها في الحفاظ على أمنها الوطني المهدد، وقد كان رفع الأعلام الأجنبية على سفن النفط الكويتية، سياسة نجحت الكويت من خلالها التخفيف من الهجمات الإيرانية ضد الكويت، وساهمت هذه السياسة في الإسراع لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية.[3]

اعتماداً على حاجة الكويت كدولة صغيرة المساحة، قليلة السكان، غنية الموارد، إلى مساعدة الدول العظمى، فإن سياسة الكويت الخارجية ليست ذاتية المنبع أو التأثير، بل هي

([1]) لكريني، إدريس، السياسة الخارجية لدولة الكويت (المقومات والأبعاد)، ص: 7

([2]) وزارة الإعلام الكويتية، الكتاب السنوي لدولة الكويت 1966، ص: 17

([3]) مهنا، محمد، الكويت (التاريخ–السياسة–التحديث)، ص: 277– 279

خارجية التأثير والتوجيه، فقدرات الكويت الفردية للدفاع عن نفسها ضد التهديدات الخارجية محدودة نسبياً، لهذا فإنها تحتاج دائماً إلى المساعدات الخارجية.[1]

وكان للتدخلات الخارجية في الاعتداءات العراقية على الأراضي الكويتية دورٌ كبيرٌ في اعتماد الكويت على الدعم الخارجي، ذلك عندما طلبت الكويت تنفيذ اتفاقية المساعدة المعقودة مع المملكة المتحدة، وطلبت المعونة العسكرية البريطانية، عندما أعلن عبد الكريم قاسم رئيس الجمهورية العراقية عام 1961 ضم الكويت إلى العراق، حيث لعبت بريطانيا دوراً في المحافظة على وحدة الأراضي الكويتية، وتكرر الأمر عندما أعلن الرئيس العراقي صدام حسين عام 1999، ضم الأراضي الكويتية إلى العراق، فطلبت الكويت مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

المبحث الثالث: مقارنة بين السياسة الخارجية الأردنية، والسياسية الخارجية الكويتية، والعوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين

أولاً: مقارنة بين السياسة الخارجية الأردنية والسياسة الساسة الخارجية الكويتية من حيث:

1. مؤسسات صنع القرار

إن التشابه بين مؤسسات صنع القرار في الأردن والكويت كبير جداً، إذ إن الدستور الأردني يمنح الملك سلطة مطلقة في صنع السياسة الخارجية الأردنية، ثم يأتي دور السلطة التنفيذية،

([1]) العيدروس، محمد، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2002، ص: 227

([2]) الإبراهيم، حسن، الدول الصغيرة والنظام الدولي (الكويت والخليج) ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1982، ص: 177

وكذلك أعطى صلاحيات للسلطة التشريعية، للمساهمة في صنع السياسة الخارجية،[1] كذلك في الكويت فالأمير هو صاحب الكلمة الأولى في القرارات الخارجية والداخلية، ثم يأتي بعده دور السلطة التنفيذية، ثم التشريعية.[2]

2. الأهـداف:

إن الهدف الأول في السياسات الخارجية للدول، في استراتيجيتها العليا هو العمل على تدعيم أمنها القومي بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لها، سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة مضافاً إليها جانب من قوة الدول الأخرى.[3]

وانطلاقاً من هذا الهدف الرئيسي تشترك الأردن والكويت بمجموعة الأهداف التي حددت سياستها الخارجية، حيث اعتمد الأردن والكويت مجموعة من العناصر تعتمد على مبادئ هيئة الأمم المتحدة، ومبادئ عدم الانحياز، وتنطلق سياسة البلدين الخارجية من احترام سيادة كل دولة في الوجود، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، واحترام حق كل شعب في تقرير مصيره، ورفض استخدام القوة، والتأكيد على ضرورة حل النزاعات بواسطة الحلول السلمية، وصيانة السلم والأمن الدوليين، وإزالة شبح الحرب.[4]

([1]) انظر الدستور الأردني فصل واجبات وحقوق الملك، وفصل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية.

([2]) انظر الدستور الكويتي، الباب الرابع، السلطات

([3]) الرشدان، عبد الفتاح، مفهوم المصالح الوطنية العليا في السياسة الدولية المعاصرة (ورقة عمل في مؤتمر المصالح العليا للأردن) تحرير: أحمد الخلايله، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2000، ص: 22

([4]) الوقائع والوثائق الأردنية، البيان الأردني الكويتي المشترك، عقب زيارة ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي، سعد الصباح، (5/11/ 1980) ، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1980، ص: 116

كذلك عملت الكويت على انتهاج سياسة خارجية معتدلة ومتوازنة، حيث حددت أهداف سياستها الخارجية بدعم جهود المجتمع الدولي نحو إقرار السلم والأمن الدوليين، والالتزام بالشرعية الدولية، والتعاون الإقليمي والدولي، من خلال هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة عدم الانحياز، والمساهمة بالتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية في الإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية.[1] وقد أكد أمير الكويت الشيخ جابر الصباح في كلمته في الدورة (46) للجمعية العامة للأمم المتحدة في 9/26/ 1991 على أن: "سياسة الكويت هي سياسة وفاق وسلام، تنبع من روح القانون الدولي، والنظام العالمي الجديد، الذي تهدف الكويت إلى تدعيم أسسه، ويعتمد على قوة القانون والشرعية الدولية، واستخدام الصلاحيات التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة لفرض السلام."[2]

ثانياً: العوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين:

تعتبر العلاقات الأردنية – الكويتية نموذجاً للعلاقات العربية – العربية، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل وهي:

1. العوامل الطبيعية:

إن القرب في المسافة بين الكويت والأردن كان له دورٌ كبيرٌ في قوة العلاقة بين البلدين، إضافة إلى أن موقع الأردن على أطول حدود مواجهة للخليج العربي مع إسرائيل، ساهم في تعزيز الأمن والاستقرار للكويت ودول الخليج العربي كافة، فقد شكل الأردن خط الدفاع الأول "كدولة عازلة" بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل، ووقف الأردن سداً منيعاً ضد الأطماع

([1]) موقع وزارة الخارجية الكويتية http://www.mofa.gov.kw/MOFA

([2]) كلمة أمير الكويت، الشيخ جابر الصباح، أمام الدورة (46) للجمعية العامة للأمم المتحدة، 9/26/ 1991، التعاون، عدد: 24، د.ت، ص: 152

والتوسع الإسرائيلي، إضافة إلى أن الأردن يشكل العمق الاستراتيجي لدول الخليج، كما تعتبر دول الخليج أيضا العمق الاستراتيجي للأردن.[1]

2.العوامل السياسية:

تعتمد علاقات الدول بالدرجة الأولى، على مواقف الدول من قضايا بعضها البعض، فقد كان لموقف الأردن القوي، في مساعدة الكويت للتخلص من المطالب العراقية، بضم أراضي الكويت إلى العراق، عندما أعلن عبد الكريم قاسم ذلك مباشرة بعد استقلال الكويت عام 1961، إن الأراضي الكويتية جزء من الأراضي العراقية، فلم يؤيد الأردن المطالبة العراقية، وشارك في القوة العربية المشتركة لحماية الكويت، إذ كان له مساهمة فاعلة، فلم تغادر القوة الأردنية الأراضي الكويتية، إلا بعد أن استقرت الأوضاع تماماً في الكويت.[2] وتوثقت منذ ذلك الوقت، علاقة قوية بين الأردن والكويت.[3]

ونتيجة لأحداث أيلول عام 1970 التي تتمثل بمحاولة الأردن التخفيف من نفوذ حركة الفدائيين الفلسطينيين على الأراضي الأردنية، شاب العلاقات الأردنية الكويتية نوع من الجمود،[4] إذ إن الكويت تدعم القضية الفلسطينية، ويسكن على أراضيها أعدادٌ كبيرة من الفلسطينيين، وكانت الأراضي الكويتية المعقل الأول لحركة فتح، ومن الكويت تم تنظيم حركة

([1]) مشاقبه، أمين، مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية (ورقة عمل في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية، ودول مجلس التعاون الخليجي 2001)، تحرير: أمين مشاقبه، مكتبة دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 23

([2]) انظر كتاب الشرعه، إبراهيم، دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في الأزمة الكويتية العراقية (1961-1963)، وزارة الثقافة، عمان، 2001

([3]) محافظه، علي، العلاقات الأردنية – الكويتية (ورقة عمل في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية، ودول مجلس التعاون الخليجي) تحرير: أمين مشاقبه، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص: 191

([4]) المرجع نفسه، ص: 197-198

فتح الفلسطينية عام 1964 قبل أن تنتقل للعمل في قطاع غزه، وتم فتح أول مكتب لمنظمة التحرير في الخليج في الكويت عام 1964.[1]

وفي فترة الثمانينيات وصلت العلاقات الأردنية الكويتية إلى أعلى مستوياتها، وذلك بسبب تشابه وجهات النظر بين البلدين حيال العديد من القضايا، وخاصة الحرب الإيرانية العراقية، حيث وضع الأردن أيضا كافة إمكانياته للدفاع عن الأراضي الكويتية، والتصدي لأي هجوم إيراني.[2]

وساءت العلاقات الأردنية الكويتية في عام 1990، عندما امتنع الأردن عن تأييد أي من العراق أو الكويت، عندما عاد الرئيس العراقي صدام حسين، وأعلن ضم الأراضي الكويتية إلى العراق، فقد حاول الأردن أن يقف على الحياد، وإقناع كل من الطرفين حل القضية ضمن البيت العربي، وعدم السماح للدول الأجنبية التدخل، فاعتبرت الكويت أن الأردن ضدها على مبدأ "إن لم تكن معي فأنت ضدي" وقطعت العلاقات مع الأردن، حيث قامت الحكومة الكويتية بحملة شاملة لطرد العمالة الأردنية من الكويت، وعاد إلى الأردن أكثر من 300 ألف عامل أردني، أغلبهم من أصول فلسطينية.[3]

([1]) العيسى، شملان، العلاقات الأردنية الكويتية، (ورقة عمل في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، 2001)، تحرير: أمين مشاقبه، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002 ص: 202

([2]) الوقائع والوثائق الأردنية، مقابلة الملك حسين مع صحيفة الرأي العام الكويتية، بتاريخ: 2/13 /1982، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1982، ص: 28، ومكالمة الملك حسين مع أمير الكويت، بعد الانفجار، الدستور 7/13 /1985، عدد: 6430، ص: 1

([3])هياجنه، عدنان، العلاقات الخليجية- الأردنية الواقع والمستقبل من (1980-2004)، ط1، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2006، ص: 54

ومن العوامل السياسية التي كان لها دور في تقوية العلاقات الأردنية الكويتية، التشابه الكبير بين الدستورين الأردني والكويتي، إذ إن الدستورين، يعتبران من الدساتير الديمقراطية في المنطقة.[1] وقد انعكس ذلك على الحياة الديمقراطية في البلدين، فقد عملت كل من الأردن والكويت منذ حصولهما على الاستقلال على ترسيخ مبادئ الديمقراطية الحديثة، وتمتع كلا البلدين بحرية الصحافة، وبمجتمع مدني متميز.[2]

3.العوامل الاجتماعية:

إن وحدة الدين والأرض واللغة والعادات والتقاليد، وتشابه البنى الاجتماعية، تشكل مقومات رئيسية في العلاقات الأردنية الكويتية، إذ كان الأردنيون والفلسطينيون يؤلفون أكبر فئة من الأيدي العاملة غير الكويتية في الكويت.[3] كان لهذه الوحدة، دور كبير في تمتين أواصر العلاقات بين الدولتين، إذ كانت تقدر الجالية الأردنية في الكويت قبل الغزو العراقي للكويت عام 1990 بأكثر من 400.000 مواطن أردني وفلسطيني،[4] ولعبت هذه الجالية دوراً مميزاً في التنمية في الكويت، خصوصاً في مراحلها الأولى في الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات، وأصبحت جزءاً من المجتمع الكويتي، حيث عززت العلاقة بين البلدين، كما كانت التحويلات المالية لهذه الجالية أثر كبير ورافد أساسي للاقتصاد الأردني.[5]

4.عامل البيئة الدولية والارتباطات العالمية:

([1]) انظر الدستورين الأردني والكويتي

([2]) العيسى، العلاقات الأردنية – الكويتية، ص: 201

([3]) محافظه، العلاقات الأردنية – الكويتية، ص: 196

([4]) مقابلة مع السفير الأردني في الكويت، الدستور، بتاريخ 5/13/ 1986، ص: 7

([5]) العيسى، العلاقات الأردنية – الكويتية، 201

إن تأثير النظام العالمي، وخاصة الدول العظمى في سياسات دول الشرق الأوسط وعلاقاتها مع بعضها البعض، يتأتى من علاقة التبعية، وذلك باستخدام الحوافز الاقتصادية والعسكرية والسياسية والتنموية،[1] ومن الأمثلة على ذلك أن العلاقات بين الأردن والكويت وتنميتها، اعتمدت في بدايتها بالدرجة الأولى، على علاقة الأردن ببريطانيا، فالعلاقة بين الأردن والكويت بدأت قبل أن تحصل الكويت على استقلالها، حيث حرصت بريطانيا الدولة الحامية للكويت، والحليفة للأردن على تخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأردن، بعد وحدة الضفتين سنة 1950 ولجوء حوالي نصف سكان فلسطين للأردن، ففتحت أبواب الكويت وغيرها من أقطار الخليج العربي التي كانت ما تزال تحت الحماية البريطانية أمام الأيدي العاملة الأردنية.[2]

وحين تزعمت الولايات المتحدة الأمريكية العالم، كان لزاماً على الأردن حتى تستمر علاقاته مع الكثير من الدول، ويستمر الدعم الأمريكي للأردن، أن يكون مؤيداً دائماً للقرارات الأمريكية، فالمرة الوحيدة التي خرج فيها الأردن عن المخططات الأمريكية والغربية في المنطقة، هي أثناء غزو العراق للكويت، والحشد العسكري الغربي بقيادة الولايات المتحدة، لإخراج العراق من الكويت، فقد فرضت على الأردن عقوبات شديدة، وفرض الحصار على ميناء العقبة، وتم تسريح كافة العمالة الأردنية من الكويت، ومن دول الخليج، وتكبد الأردن خسائر كبيرة بسبب هذا الموقف، الذي ما يزال يعاني من نتائجه حتى اليوم.[3] وبسبب امتناع الأردن عن تأييد الدول الغربية في غزو العراق، أصبح وضع الأردن شديد الحرج، على كافة المستويات السياسية

([1]) العزام، عبد المجيد، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، (ورقة عمل في المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية واقع وتطلعات المنعقد في عمان 1998)، تحرير: أمين مشاقبه، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص: 65

([2]) محافظه، علي، العلاقات الأردنية – الكويتية، ص: 191

([3]) محافظه، علي، الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، المحددات الطبيعية والسياسية، ص: 82-83

والاقتصادية والعسكرية، خاصة بعد أن فقد الأردن حليفه الإستراتيجي العراق، على المستوى العسكري الإقليمي العربي، فقد شكلت أزمة الخليج الثانية وما أصاب الأمة العربية من انقسامات، والمراجعة السياسية لدول الخليج تجاه الدول العربية ومنها الأردن، والعزلة التي فرضت عليه نتيجة تفسيرات على أنه انحاز للعراق، حيث شكلت عناصر ضغط كبيرة على الأردن، أجبرته على البحث عن مخرج لوضعه الحرج، ولم يكن من حل في النهاية، سوى الانصياع للدول العظمى، والاشتراك بفاعلية في المسيرة السلمية.(1)

---

(1) قطيشات، ياسر، العلاقات السياسية الأردنية –العربية، في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي، ط1، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008،ص: 265

الفصل الثاني:
موقف الأردن والكويت من بعض القضايا الثنائية

موقف الكويت من بعض القضايا الأردنية

أولاً: حرب حزيران 1967م:

بدأت الحرب يوم 22 أيار 1967، عندما أعلن الرئيس جمال عبد الناصر إغلاق مضائق تيران في خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية، حيث كانت وجهة نظر مصر أن تلك المضائق مياه إقليمية، ويجب أن تكون تحت سيادة مصر، ولكن إسرائيل اعتبرت المضائق مياهاً دولية ظلت سفنها تعبر منها منذ عام 1956، وتبعاً لذلك اعتبرت إجراء مصر عملاً حربياً موجهاً ضدها، فبادرت إسرائيل بالهجوم على مصر في 5 حزيران 1967، بسلسلة من الغارات الجوية التي قامت بها طائراتها على المطارات والقواعد المصرية، وخلال الساعات الثلاث التي استغرقتها الضربة الجوية، تقرر مصير الحرب، إذ تم القضاء على قوات مصر الجوية وإخراجها من المعركة.(1) وعلى الرغم من قناعة الأردن بنتائج الحرب ووعيه للنوايا الإسرائيلية تجاه القدس والضفة الغربية، شارك الأردن في هذه الحرب.(2)

كانت القوة المتوفرة لدى الجيش العربي الأردني محدودة، إذا ما قيست بالقوة المتوفرة لدى إسرائيل، عدا عن السلاح المتطور والفعال، وسلاح الطيران الذي تملكه إسرائيل ولا يملكه الأردن، فكانت هذه الأمور كفيلة بتغيير مجرى الحرب لصالح إسرائيل.(3) فقد كان الأردن غير مستعد للمشاركة في هذه الحرب، وبين الملك حسين أن دخول الأردن الحرب كان لمساعدة

(1) صالح، قاسم، الجيش العربي ودوره في الحروب العربية الإسرائيلية، ط1، د.ن، د.م، 1988، ص: 53

(2) الخلايله، أحمد، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، ص: 317

(3) محاسنه، محمد، صفحات من تاريخ الأردن وحضارته، ص: 238

القوات العربية (قوات مصر وسوريا) التي كانت قد دخلت في قتال مع إسرائيل، حيث قال الملك حسين: " أما نحن الأردنيين فقد حاولنا أن نضع ثقلنا في الميزان لتخفيف الضغط عن سوانا، والتقليل من الأضرار التي ستحدث في حال نشوب حرب، وذلك كله دون أي أمل أن نربح الحرب."[1]

بدأ الهجوم على الجبهة الأردنية في مدينة القدس، وخاض الجيش العربي الأردني معارك حقق فيها تقدماً محدوداً، في الساعات الأولى من المعركة، إلا أنه لم يتمكن من المحافظة على ذلك التقدم، بل لم يكن قادراً على الاحتفاظ بما كان تحت سيطرته من الأرض العربية، وذلك نتيجة الفارق الهائل في ميزان القوة العسكرية، فقد كانت القوات الإسرائيلية، تهاجم هجوماً عنيفاً، بقوات عسكرية ضخمة تدعمها الطائرات، وكان الجيش الأردني مكشوفاً من الجو، لذلك كان عليه أن يقاتل على جبهتين، برية وجوية وبإمكانيات محدودة، وكانت قدرته في الحفاظ على مواقعه تضعف، بسبب شدة القصف من الجو، والهجمات المتتالية على الأرض، وفقدانه الكثير من رجاله وأسلحته، في هذه الهجمات.[2]

موقف الكويت من الحرب:

أعلنت الكويت فور إعلان حرب حزيران عام 1967 بالإضافة إلى كل من (مصر، والأردن، وسوريا، والعراق، والسودان، والسعودية) عن تعبئة قواتها العسكرية في مواجهة أي عدوان إسرائيلي، للبلاد العربية.[3] وأرسلت الحكومة الكويتية مذكرة إلى الخارجية الأردنية،

(1) الملك حسين، حربنا مع إسرائيل، تحرير: فيك، فانس، بيار، لوير، دار النهار للنشر، بيروت، 1968، ص: 39

(2) صالح، قاسم، الجيش العربي ودوره في الحروب العربية الإسرائيلية، ص: 56-63

(3) الخلايله، أحمد، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، ص: 317

تضمنت بياناً صادراً عن مجلس الوزراء الكويتي، يتضمن قرار الشيخ صباح السالم الصباح[1] وضع الجيش الكويتي على أتم الاستعداد،[2] وقد ساهمت الكويت بالقوات العسكرية على خط النار في قناة السويس، حيث تحرك لواء اليرموك الكويتي قبيل الخامس من حزيران عام 1967 ليشارك في معركة المصير العربي، وخاضت بعض وحدات اللواء اشتباكات مواجهة مع العدو الصهيوني على مشارف رفح، وتعرض هذا اللواء لقصف شديد من الجو والبر في بداية العدوان، وشارك اللواء أيضاً في حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس، وعندما توقفت الحرب بعد تدخل القوى الكبرى، وسعيها لتوجيه الصراع العربي الإسرائيلي إلى المفاوضات، وذلك على أساس تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 الصادر عام 1967 والقاضي بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية.[3]

واستخدمت مع بقية الدول العربية، المنتجة للنفط، سلاح النفط، للضغط على الدول الكبرى، للوصول إلى الحق العربي، وإقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.[4] فقد أبلغت سفارة الكويت في عمان الخارجية الأردنية بتاريخ 1967/5/28 أن رئيس الوزراء الكويتي أعلن أن الكويت أبلغت الدول الأربع الكبرى، أن أي تدخل عسكري لصالح إسرائيل، سيعرض مصالح الدول الكبرى للتوقف في الكويت.[5]

---

(1) تولى الشيخ صباح السالم الصباح الحكم بعد وفاة أخيه الشيخ عبد الله السالم الصباح، واستمر في الحكم حتى 31 / 9/ 1977 حيث توفي، وكان أول وزيراً للخارجية بتاريخ الكويت وذلك بالوزارة الأولى عام 1962، وتم في عهده عقد الانتخابات الثانية لمجلس الأمة الكويتي

(2) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ الوثيقة: 1967/5/28، رقم الوثيقة: 31/1/2/11

(3) زحلان، روزماري، فلسطين ودول الخليج (العلاقات الفعلية)، ترجمة: عمر الأيوبي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، 73-74

(4) قلعجي، قدري، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، ص: 324-325

(5) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ الوثيقة: 1967/5/28، رقم الوثيقة: 31/1/2/25/م

ودعماً للصمود العربي في مواجهة العدوان الإسرائيلي، قررت الكويت إضافة إلى عدد من الدول العربية في مؤتمر الخرطوم عام 1967 أن تلتزم بدفع 55 مليون جنيه إسترليني سنوياً للدول العربية المواجهة لإسرائيل، لحين إزالة آثار العدوان، إذ قدت للأردن 16 مليون ولمصر 39 مليون، وكانت المساهمة الكويتية الأكبر، حيث قدمت السعودية 50 مليون جنيه إسترليني، في حين قدمت ليبيا 30 مليون جنيه إسترليني.(1)

وأرسلت الخارجية الكويتية بتاريخ 6/10/ 1967 برقية عاجلة إلى الحكومة الأردنية، أبدت وزارة الصحة العامة الكويتية، استعدادها لاستقبال الجرحى الأردنيين، الذين يمكن نقلهم إلى الكويت للعناية بهم بمستشفياتها .(2) كما أرسلت الكويت، بعثة طبية خاصة، للمساعدة في إسعاف المصابين.(3)

ثانياً: أزمة عام 1970م:

حاولت منظمة التحرير الفلسطينية تثبيت وجودها العسكري والسياسي في الدول العربية، من خلال التلاحم بالشعب الفلسطيني والقوى الوطنية المؤيدة لها، فقامت بتأسيس المليشيات المسلحة للدفاع عن المنظمة وحاولت في الوقت نفسه فرض سيطرتها على أماكن وجودها، سواء في الأغوار الأردنية، خاصة بعد معركة الكرامة عام 1968 أو في جنوب لبنان، وإلى جانب ذلك حاولت المنظمات الفدائية بعد دخولها إلى منظمة التحرير عام 1968 الاستفادة من الغطاء الشرعي الذي أعطي في مؤتمرات القمة العربية السابقة لمؤسسات منظمة التحرير في البلاد

---

(1) عوده، عصام، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الأول إلى مؤتمر القمة الحادي عشر، ط1، د.ن، د.م، 1981، ص: 24

(2) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ الوثيقة: 20-06-1967، رقم الوثيقة: 27/3/1/31م

(3) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ الوثيقة: 6/10/ 1967، رقم الوثيقة: 116/ 31/1/2

العربية، وحقها في تنظيم الشعب الفلسطيني لتعزيز وجودها في هذه الدول كأمر واقع، فأقامت بنيـة تحتيـة متكاملـة فـي مخيمـات اللاجئـين، تـشمل المـدارس والمستـشفيات، ودور الرعايـة الاجتماعية، والاتحادات المهنية، والأجهزة الإعلامية، ومؤسسات مالية، بحيث أصبحت المنظمة وكأنها دولة داخل دولة، مما زاد من تفاقم المشكلة واعتبر تحدياً لسلطات الدول العربية المعنية، وأدى بالتالي إلى صراعات عنيفة بين الطرفين، عبَّر عنها في معارك أيلول عام 1970م في الأردن، والتي عقد على أثرها مؤتمر القمة العربي غير الرسمي في القاهرة عام 1970م.[1]

ظهر الفدائيون كقوة نتيجة الانتصار الذي تحقق في معركة الكرامة، حيث نسب الفدائيون هذا الانتصار إلى أنفسهم، وتجاهلوا دور الجيش الأردني، فزاد الإقبال على الانخراط في العمل الفدائي،[2] واخذوا يعززون من وجودهم في العاصمة عمان والمدن الأخرى، وبسطوا نفوذهم بقوة السلاح، وبدأت العلاقة تتحول من سيء إلى أسوأ، ووقعت عدة اشتباكات بين عناصر من الفدائيين وجنود الجيش الأردني ، إلى الحد الذي أصبح الجندي الأردني يتحاشى أن يدخل المدن، وهو باللباس العسكري،[3] واتسم الحال بالفوضى العامة، وبدأت القوات المسلحة تفقد ثقتها بالقيادة إلى الحد الذي كان يخشى فيه حدوث تمرد، إذا لم تتخذ إجراءات حازمة، ضد الخارجين على النظام والقانون.[4]

---

(1) بركات، نظام، مؤتمرات القمة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، مجلد 13، جزء 2، 1988، ص: 245

(2) المومني، عبد الكريم، تراث وأحداث سبعين عاماً من تاريخ الأردن الحديث، د.ن، د.م، 2011، 273–275

(3) وصفي التل، كتابات في القضايا العربية، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، 1980، ص: 245

(4) الملك حسين، مهنتي كملك، مراجعة: محمد نصر الله، ط1، 1978، ص: 214

أخذت الحكومة الأردنية تدعو هذه المنظمات إلى التقيد بالنظام واحترام القانون، وعدم الخروج عن الخط العام، وقد جاء ذلك على لسان الملك حسين في أكثر من مناسبة "بأن كل ما نريده هو أن يكون النظام موضع احترام." إلا أن استمرار المنظمات في نفس النهج أدى إلى إصدار الحكومة يوم 10 شباط 1970 قراراً يستهدف حفظ الأمن والنظام، إلا أن المنظمات عارضت هذا القرار بقوة، مما حدا بالحكومة إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذا الموقف السلبي من قبل المنظمات، وحدثت اشتباكات مسلحة سقط فيها ضحايا من الطرفين، إضافة إلى المواطنين المدنيين، زاد هذا في احتقان الأوضاع بين الطرفين، وعلى الرغم من اجتماع الملك مع رئيس منظمة التحرير ياسر عرفات والتباحث معه من أجل وضع حد لهذه المواجهات باحترام القانون والنظام، وسيادة الدولة، والتحذير من الفتنة، إلا أن ذلك لم يؤد إلى نتيجة ايجابية، كما توسط بعض الزعماء العرب لنزع فتيل الانفجار بين الطرفين.[1]

موقف الكويت من الأزمة:

شاركت الكويت في الجهود العربية الموحدة لإنهاء هذه الفتنة، ولعب وزير الداخلية والدفاع سعد العبد الله دوراً مهماً في جهود لجنة الجامعة العربية لإيجاد حل وسط بين الطرفين.[2] وكان الموقف الكويتي أكثر تأييداً للمنظمات الفدائية، خلال المواجهات بينها وبين الجيش الأردني، خصوصاً بعد تحميل الحكومة الأردنية مسؤولية خرق اتفاقيتي القاهرة وعمان لوقف الاقتتال بين الجانبين، وعرقلة عمل اللجنة العربية للمتابعة، وكانت الكويت قد أعلنت من خلال رئيس وزرائها الشيخ جابر السالم الصباح، أنها تقدم كافة المساعدات الممكنة للمنظمات الفلسطينية

([1]) خريسات، محمد، وآخرون، محاضرات في تاريخ الأردن، ط1، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية، إربد، 2000، ص: 315

([2]) أسيري، عبد الرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، ص: 129

المسلحة.(1) وأكد أيضا وزير الخارجية الكويتي صباح الأحمد الجابر الصباح، من خلال تصريح بثته إذاعة راديو الكويت بتاريخ 17 حزيران 1969 على مساعدة الكويت للمنظمات الفلسطينية، وقال إن عملها في نظرنا حق مقدس ومشروع، وتؤكده مبادئ القانون الدولي، وتعترف به جميع دول العالم.(2)

وقدمت الكويت مبلغ مليون دينار إلى الفلسطينيين المنكوبين في حوادث أيلول.(3) ونتيجة لما قامت به الحكومة الأردنية تجاه المنظمات الفلسطينية في أحداث أيلول، قررت الحكومة الكويتية قطع المعونة المالية المقررة للأردن، البالغة حوالي 20 مليون جنيه إسترليني سنوياً، مبررة ذلك حسب البيان الكويتي الذي صدر بهذا الخصوص، "حتى لا يستعمل العون الكويتي لغير الأهداف التي خصص من أجلها" وأكدت الحكومة الكويتية أنها لن تعيد هذا العون ما لم تتوفر ضمانات أكيدة وقاطعة بالتزام الأردن بالاتفاقيات المعقودة مع منظمة التحرير، وساهمت الكويت في تخصيص دعم مالي مقداره (15) مليون دينار كويتي لمنظمة التحرير الفلسطينية.(4) وطالب عدد من النواب الكويتيين الحكومة الكويتية، تحويل معونتها المالية المجمدة للأردن إلى الفلسطينيين، في قطاع غزه، واعتماد موازنة خاصة، لمساعدة المنظمات الفلسطينية.(5)

---

(1) القدس، الثلاثاء 1 نيسان 1969، عدد: 110، ص: 1

(2) القدس، الأربعاء 18 حزيران 1969، عدد: 177، ص: 1

(3) القدس، 7 آذار 1971، عدد: 706، ص: 1

(4) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية، ط1، منشورات مؤسسة الدار الفلسطينية، بيروت، 1970، ص: 179، القدس، الجمعة 13 تشرين الثاني 1970، عدد: 612، ص: 1

(5) القدس، الإثنين 26 نيسان 1971، عدد: 749، ص: 1

ثالثاً: فك الارتباط بين الأردن وفلسطين عام 1988:

طالب قادة المنظمات الفلسطينية، ورؤساء الأقطار العربية، في مؤتمر الرباط عام 1974 بإصدار قرار يعفي الأردن من مسؤولية تمثيل الشعب الفلسطيني، ويعطي الحق في ذلك لمنظمة التحرير الفلسطينية، واعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.[1]

وافق الأردن على قرار المؤتمر احتراماً للإجماع العربي، وكان القرار بحق الشعب الفلسطيني، وبحق العودة رداً على محاولات الصهيونية أن يكون حل القضية بواسطة توطين اللاجئين.[2]

وقد قال الملك حسين، في قمة الجزائر المنعقد عام 1973 رداً على انتقاد الدول العربية لعدم تسريع الأردن بفك روابط الوحدة القانونية والإدارية مع فلسطين: " قد يقول قائل مالكم ولهذا..فلماذا تتعاملون مع المبادرات...ولماذا تستقبلون الوفود...ولماذا تحافظون على الأشكال الدستورية التي تعكس وحدة الضفتين، ولماذا لا تكتفون بالإعلان عن دعم منظمة التحرير الفلسطينية، ومواقفها، ما دامت كل جهودكم تفسر على أنها في غنى عنها، قد يقول قائل كل هذا. وجوابنا على ذلك أن علاقة الأردن بفلسطين وقضية شعبها ليست مجرد علاقة التزام قومي نشترك فيه مع سائر إخواننا العرب، بل إنها علاقة خاصة متميزة، وهذه الخصوصية وذلك التميز لم نطلبهما، ولم نخترعهما نحن، إنهما خلاصة تفاعل عوامل موضوعية محضة، تتمثل

([1]) ربابعه، غازي، الأردن وقضية فلسطين، ط1، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، 1989، ص: 52

([2]) فضه، محمد، الأردن ومؤتمرات القمة، د.ن، د.م، 1991، 43

بالحوار الجغرافي، والتمازج السكاني، والتفاعل الثقافي، والتكامل الاقتصادي، والتجربة التاريخية المشتركة.... إذ لا مطمع ولا مطمح للأردن في أي شبر من أرض فلسطين."[1]

على الرغم من إعفاء الأردن من مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني بعد إعلان مؤتمر الرباط، استمر الأردن في الاتصال مع منظمة التحرير الفلسطينية، ضمن اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، التي شكلت على مستوى الوزراء بعد مؤتمر الرباط مباشرة، وأنيط بهذه اللجنة مسؤولية تنسيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالضفة الغربية والقطاع، ودعم حركة المقاومة الداخلية ضد الاحتلال، وإدارة وتوزيع المعونات التي قررتها مؤتمرات القمة، لدعم سكان الأراضي المحتلة، واستمرت هذه اللجنة في أعمالها حتى صدور قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية.[2]

أعلن الملك حسين في 1988/7/31 قرار الأردن بفك العلاقة القانونية والإدارية بين الضفتين، واستهل خطابه بالقول: "إن القصد من الإجراءات التي اتخذها الأردن هو دعم التوجه الفلسطيني، وإبراز الهوية الفلسطينية، وأشار إلى قرار قمة الرباط عام 1974 باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني."[3]

([1]) خريسات محمد، وآخرون، محاضرات في تاريخ الأردن، ص: 318

([2]) الخلايله، أحمد، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، ص: 331

([3]) الشوابكه، حمزه، الأردن، الطبعة الأولى، المطابع العسكرية، الزرقاء، 2003، ص: 145

تجاوب الأردن مع إعلان قيام دولة فلسطين، ففي 7 كانون الثاني 1989 حيث قررت الحكومة الأردنية اعتبار مكتب المنظمة في عمان سفارة لدولة فلسطين، واحتفل في اليوم نفسه برفع العلم الفلسطيني، والعلم الأردني على مبنى السفارة.(1)

(1) موسى، سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1958- 1995)، ص: 509

- **موقف الكويت من قرار فك الارتباط بين الأردن وفلسطين**

أيدت الكويت من خلال تصريح لوزير خارجيتها صباح الأحمد الصباح، اقتراح الفلسطينيين في عام 1969 بإنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية في فلسطين، حيث قال الوزير في حديث نشرته جريدة السياسة الكويتية: إن الاقتراح فكرة نابعة من أبناء فلسطين، والكويت تؤيد ما يرتضيه الشعب الفلسطيني لنفسه، في تقرير مصيره.(1) ورفضت الكويت اقتراح الملك حسين بإنشاء دولة اتحادية بين الأردن وفلسطين، حيث أعلن السيد عبد العزيز حسين، وزير الدولة الكويتية لشؤون مجلس الوزراء، أن الكويت تؤكد أن المنطلق الأول يجب أن يكون تحرير الأرض العربية، وعندما تتحرر أرض فلسطين، يقوم الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره.(2)

دعت الكويت الأردن، من خلال تصريح الشيخ صباح الأحمد وزير الإعلام الكويتي، إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، حيث أيدت الكويت في مؤتمر الرباط المنعقد بتاريخ 1974 اعتماد منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وتؤكد الكويت إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي، في جميع المناسبات والمحافل الدولية، على أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد، للشعب الفلسطيني، وانه لا سلام إلا بتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق العودة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.(3)

---

(1) القدس، الجمعة 1 آب 1969، عدد: 215، ص: 1، نقلاً عن جريدة السياسة الكويتية

(2) القدس، الخميس 23 آذار 1972، عدد: 1021، ص: 1

(3) المرى، علي بن صميخ، مجلس التعاون الخليجي أزمة الحاضر وتحديات المستقبل، مكتبة مدبولي الصغير، المهندسين، 2003، ص: 62

وركزت الكويت من خلال وجودها عضواً في هيئة الأمم المتحدة، في الدفاع عن حقوق الفلسطينيين السياسية، فقد طالب وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الأحمد، من خلال خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1974 أن يدعو الشعب الفلسطيني للمشاركة في مناقشات جلسات هيئة الأمم المتحدة من خلال ممثلها الشرعي (منظمة التحرير) الذي يستطيع وحده أن يوضح رسمياً وجهة نظرهم، ويعبر عن طموحاتهم ويبين أهدافهم، ورتبت الكويت اجتماعاً في 27/7/ 1979 بين (آندرو يونج) سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة آنذاك، وزهدي الطرزي ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة، في منزل عبد الله بشاره، مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة، وقد أدى هذا الاجتماع إلى احتجاج واستهجان الصحف، والشعب عامة في إسرائيل، والولايات المتحدة.(1) وأيدت في مؤتمر قمة الدار البيضاء المنعقد بتاريخ 1989 قيام دولة فلسطين المستقلة، والعمل على توسيع الاعتراف بها.[2]

المبحث الثاني: موقف الأردن من محاولات العراق ضم الكويت إلى الأراضي العراقية في عام 1961 وعام 1990

أولاً: المحاولات العراقية لضم الكويت إلى الأراضي العراقية قبل استقلال الكويت:

إن الترابط الاستراتيجي بين الكويت كمنفذ إلى الخليج العربي وبين العراق، جعل قادة العراق في التاريخ الحديث والمعاصر، يبذلون محاولات لضم الكويت إلى الأراضي العراقية الممتدة من الجبال شمالاً إلى البحر جنوباً، وقد وضع العراق الحجج التاريخية بأن الكويت كانت جزءاً من

([1]) أسيري، عبد الرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، ص: 134

([2]) تاريخ القمم العربية، الرابط الإلكتروني: http://www.yabeyrouth.com/pages/index1648.htm

لـواء البـصرة فـي العهـد العثمـاني، وعلـى ذلـك فهـي تعتبـر جـزءا مـن العـراق، متناسـياً أن كيانـه السياسي أيضاً صنعته الدول الاستعمارية بعد خضوعه للانتداب البريطاني عام 1920.[1]

على الرغم من أن الكويت كانت قضاء يتبع البصرة في العهد العثماني، لكن لم يمارس حاكم البصرة أو الدولة العثمانية أي مظهر من مظاهر السيادة الفعلية على الكويت، مثل إقامة حاميات عسكرية، أو تعيين بعض الموظفين العثمانيين، أو فرض ضرائب كما كان يحدث في الولايات العثمانية الأخرى، وظلت سيطرة الدولة العثمانية على الكويت اسمية فقط، إلا في فترات محدودة من الزمن، ومن الأدلة على ذلك نقل شركة الهند الشرقية مركزها من البصرة إلى الكويت مرتين، ومع ذلك لم تستطع السلطات العثمانية الاعتراض على ذلك، رغم ما فيه من إضرار بالغ بمركز البصرة التجاري، وفي إشارة إلى انعدام سلطة الدولة العثمانية على شيوخ الكويت، امتناع الشيخ عبد الله الصباح عام 1789 من تسليم والي البصرة عندما التجأ إلى الكويت، إلى والي بغداد سليمان باشا.[2]

وقد أخذت المحاولات العراقية لضم الكويت شكل الحذر كما في محاولة الملك غازي بن فيصل عام 1938 ومحاولة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد عام 1958، وشكل المغامرة كما في محاولة الرئيس عبد الكريم قاسم عام 1961، ومحاولة الرئيس صدام حسين عام 1990،[3]

([1]) العنزي عبد الله، نشأة الكويت السياسية، والإدعاءات العراقية، ص: 37

(2) المنصور، عبد العزيز، الكويت وعلاقتها بعربستان والبصرة (1896 – 1915)، ط2، ذات السلاسل، الكويت، 1980، ص: 100

(3) العنزي، عبد الله، نشأة الكويت السياسية، والإدعاءات العراقية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 24، عدد2، جامعة الكويت، صيف 1996، ص: 23-26

1. محاولة الملك غازي عام 1938:

كانت القيادة السياسية العراقية أيام الملك غازي مشبعة بروح القومية العربية، وحب التعاون مع الدول الأخرى، ولا سيما الدول المجاورة، لذا خصص الملك غازي جزءاً من نشاط إذاعته الخاصة في قصر الزهور، لتأييد الدعوة الهادفة إلى ضم الكويت إلى العراق.(1)

حاول الملك غازي ضم الأراضي الكويتية إلى العراق مستغلاً الأزمة الداخلية التي عرفت باسم أزمة المجلس، التي نشبت بعد تأسيس المجلس التشريعي في الكويت عام 1938، وما أعقب ذلك من خلاف بين المجلس والسلطات البريطانية، بخصوص حق المجلس بالنظر في المعاهدات والاتفاقيات التي تعقد مع شيخ الكويت، خاصة تلك المتعلقة بامتيازات النفط، غير أن وفاة الملك غازي بحادث سيارة غامض في نيسان عام 1939، أنهى هذه المحاولة.(2)

2. محاولة نوري السعيد عام 1958:

دعا نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي) سنة 1958، حين أنشأ الاتحاد العربي بين الأردن والعراق إلى إنهاء الحماية البريطانية على الكويت، وضمها إلى الإتحاد العربي، كحل للمشكلة العراقية الكويتية، وقد استندت مطالب العراق إلى التصاق الحدود الجغرافية بين البلدين من جهة، وإلى أسباب قومية واقتصادية من جهة ثانية.(3)

على الرغم من موقف الكويت المعارض للانضمام إلى الإتحاد العربي العربي، فإن العراق لم يتجه إلى الضغط عليها، وإنما على العكس من ذلك فقد حاول كسب ودها، حتى يستميلها

---

(1) الغنيم، عبد الله، ترسيم الحدود الكويتية العراقية، (الحق التاريخي والإرادة الدولية)، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ط3، 1994، ص: 108-111

(2) العنزي، عبد الله، نشأة الكويت السياسية، والإدعاءات العراقية، 1996، ص: 26

(3) قاسم، جمال، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ج4، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص: 69

تدريجياً إلى قبول فكرة الانضمام، واستمر في محاولاته إقناع بريطانيا باعتبارها الدولة الحامية للكويت، من أجل الضغط على الكويت لقبول الفكرة، لكن لم يكتب للمشروع النجاح، وذلك لمعارضة الكويت من جهة، ولمقتل نوري السعيد، إثر قيام ثورة 14 تموز 1958 بالعراق، وما ترتب على ذلك من حل دولة الإتحاد العربي.[1]

ثانياً: المحاولات العراقية لضم الكويت إلى الأراضي العراقية بعد استقلال الكويت عام 1961

1. محاولة عبد الكريم قاسم عام 1961 بعد إعلان الاستقلال

بدأت المطالب العراقية بالظهور مباشرة بعد إعلان بريطانيا استقلال الكويت، وإنهاء اتفاقية 23 كانون الثاني عام 1899، حين عقد الطرفان البريطاني والكويتي اتفاقية في 19 حزيران عام 1961، اعترفت بموجبها بريطانيا بأن الكويت دولة مستقلة، وذات سيادة، كما اعترفت بمسؤولية الشيخ عبد الله السالم الصباح، في إدارة شؤون الكويت الداخلية والخارجية. ورحبت الدول العربية باستقلال الكويت، باستثناء العراق، الذي طالب بضم الكويت ولم يعترف باستقلالها، حيث أعلن رئيس الجمهورية العراقية عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي عقده في 25 حزيران عام 1961، أن الكويت جزء لا يتجزأ من العراق، وأن الحكومة العراقية قررت حماية الشعب العراقي في الكويت، والمطالبة بالأراضي التي تخص العراق بوصفها جزءاً من البصرة.[2]

استمرت الأزمة حوالي 20 شهراً ما بين عامي 1961 – 1963 فقد أصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً أوضحت فيه عدم اعتراف العراق باستقلال الكويت، ووصفت اتفاقية عام 1961 بأنها مؤامرة استعمارية، وتقدم العراق بشكوى لمجلس الأمن اتهم بريطانيا بتدبير عدوان عليه،

([1]) الغنيم، عبد الله، ترسيم الحدود الكويتية العراقية، (الحق التاريخي والإرادة الدولية)، ص: 47-48

([2]) الإبراهيم، حسن، الكويت دراسة سياسية، دار النهار، بيروت، 1972، ص: 136-138

بينما قامت الكويت بإغلاق حدودها مع العراق، وأجرت مشاورات مع بريطانيا، لمواجهة التهديدات العراقية، انتهت بنزول قوات بريطانية بالكويت، وفقاً لاتفاقية عام 1961.[1]

وقفت جميع الدول العربية إلى جانب الكويت منذ بداية الأزمة، حيث استنكرت تصريحات عبد الكريم قاسم، ومحاولته مهاجمة الكويت، وظهر ذلك في إرسال قوات عربية بدلاً من القوات البريطانية للدفاع عن الأراضي الكويتية، إضافة إلى الإجماع العربي على حماية الكويت، وقبولها عضواً في جامعة الدول العربية في 20 تموز عام 1961.[2]

وتم تشكيل قوات أمن تابعة لجامعة الدول العربية، وإرسالها إلى الكويت في بداية أيلول من عام 1961، اشتركت فيها كل من الأردن والسعودية، والجمهورية العربية المتحدة (مصر، سوريا) والسودان، بقيت هذه القوات حتى بداية عام 1963، حيث ساهمت في التقليل من حدوث أي هجوم أو اعتداء عسكري من الجانبين.[3]

موقف الأردن من استقلال الكويت:

رحب الأردن بإعلان استقلال الكويت، حيث بعث الملك حسين، برقية إلى أمير الكويت، عبد الله السالم الصباح، في 1961/6/21، تضمنت تهاني الملك حسين، والشعب الأردني، للشعب الكويتي، ومباركة جهود الصباح، من أجل الحصول على الاستقلال.[4]

([1]) مهنا، محمد، الكويت (التاريخ–السياسة–التحديث)، ص: 293

([2]) مضابط جلسات جامعة الدول العربية، الاجتماع العادي وغير العادي الخامس والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة، 1961، ص: 45

([3]) جدوري، مجيد، العراق الجمهوري، الدار المتحدة، بيروت 1974، ص: 227

([4]) فلسطين (القدس)، الخميس، 22 حزيران، 1961، ص: 1، 4

وقام وفد من الحكومة الأردنية بزيارة الكويت في 1961/6/24، إعراباً عن مشاعر الابتهاج التي عمت الأردن، بمناسبة حصول الكويت على الاستقلال، تألف الوفد من: وزير المالية هاشم الجيوسي، ووزير البلاط حسين الكاتب، ومساعد القائد العام للقوات المسلحة، أمير اللواء، فواز ماهر، ومدير عام الإذاعة الأردنية، صلاح أبو زيد، وحمل الوفد رسالة خاصة من الملك حسين، إلى أمير الكويت عبد الله الصباح، بمناسبة الاستقلال، حيث سلمه رئيس الوفد، هاشم الجيوسي، رسالة من الملك حسين.(1)

عاد الوفد إلى عمان في 1961/6/25، وقد حمل رئيس الوفد هاشم الجيوسي، رسالة خاصة من الأمير عبد الله الصباح، رداً على الرسالة التي بعثها الملك حسين، تضمنت توجيه دعوة للملك حسين، لزيارة الكويت، وورد فيها أن الصباح سيزور الأردن، بناءً على دعوة الملك حسين له، كما تضمنت الرسالة شكر الصباح للحكومة الأردنية، بسبب موقفها من استقلال الكويت.(2)

موقف الأردن من إعلان العراق ضم الكويت إلى الأراضي العراقية:

طلب أمير الكويت عبد الله الصباح، من خلال برقية بعثها، إلى الملك حسين، فور إعلان عبد الكريم قاسم، ضم الكويت إلى الأراضي العراقية في 1961/6/26، أن يقدر الأردن موقف الحكومة الكويتية، إزاء التصريحات التي أدلى بها رئيس الجمهورية العراقية عبد الكريم قاسم الذي طالب بضم الكويت إلى العراق، وأشار في البرقية إلى أن الحكومة الأردنية قادرة على الوقوف إلى جانب الكويت في الدفاع عن حقها واستقلالها، ورد الملك حسين على برقية الصباح، حيث

(1) الدفاع، الأحد، 25 حزيران 1961، عدد: 7731، ص: 1، 3

(2) المنار، الثلاثاء 27 حزيران 1961، عدد: 320، ص: 1، 4

أكد "أن الأردن كان وسيبقى دائماً، نصيراً للحق، والعدل، مواصلاً سعيه لخير أشقائه، وإخوانه، والأمة العربية جميعاً."[1]

حرص الأردن على حل الأزمة الكويتية – العراقية بالطرق الدبلوماسية، وكان في مقدمة الدول العربية التي أعلنت عن استعدادها لحل الأزمة ومنع قيام حرب بين العراق والكويت. فقد نقلت جريدة (الديلي تلغراف) البريطانية عن مراسلها في عمان في 1961/6/28 "أن الأردن سيبذل مساعيه الحميدة، لإزالة الخلاف بين العراق والكويت الناتج عن مطالبة العراق بضم الكويت إليه، و قالت الصحيفة "أن السفير العراقي سافر إلى بغداد، في مهمة رسمية بعد مقابلة الملك حسين."[2]

بحث مجلس الوزراء الأردني خلال جلسته التي عقدت برئاسة رئيس الوزراء بهجت التلهوني[3] في 1961/6/28، قضية العلاقات بين حكومتي العراق والكويت وخاصة المذكرة العراقية، التي بعثها الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم إلى الحكومات العربية، ومن ضمنها الأردن، التي تتضمن مطالبته في الكويت، واعتبارها جزءاً من الأراضي العراقية، أما على الصعيد العراقي، فقد اجتمع السفير الأردني في بغداد وصفي التل[4]مع وزير الخارجية العراقي هاشم جواد لمناقشة تطورات الأزمة.[1]

([1]) المنار، المرجع نفسه، المكان ذاته

([2]) الدفاع، الخميس 29 حزيران 1961، عدد: 7735، ص: 1

([3]) بهجت التلهوني: (1913 - 1995) ولد في مدينة معان ، من الشخصيات السياسية الأردنية الناشطة في المجال السياسي. شغل عدة مناصب منها رئيس مجلس الأعيان ورئيسًا للوزراء ورئيسًا للديوان الملكي.

(4) وصفي التل: سياسي ورئيس وزراء أردني لأكثر من مرة، شكل حكومته الأولى في عام 1962، وذلك بعد إنهاء مهمته سفيراً للأردن في العراق ، ثم شكل حكومته الثانية في عام 1965 والثالثة في عام 1970, حيث

وأكد الملك حسين من خلال رده على برقية الملك سعود للتوسط في الأزمة الكويتية العراقية، "أن الأردن سيبقى نصيراً للحق، والعدالة، والخير، واعتبر الملك حسين المصلحة العربية، في كل قضية هي العليا، كما أكد حرص الأردن على تحقيق روابط الأخوة بين الدول العربية وإزالة أسباب الفرقة.(2)

كان الأردن حريصاً على متابعة تطورات الأزمة الكويتية – العراقية، مؤكداً على حلها بالطرق السلمية، وضمن جامعة الدول العربية، حيث أيد الملك حسين جهود الكويت في حل الأزمة، ورحب بفكرة تشكيل وفد كويتي لزيارة الدول العربية لإطلاع رؤسائها على تطورات الأزمة، وجاء هذا الترحيب من خلال برقية أرسلها الملك حسين إلى أمير الكويت عبد الله الصباح في 1961/7/9 و دعا الملك حسين في هذه البرقية أيضاً إلى إحلال الصفاء والوئام، محل التنديد والخصام في علاقات الدول العربية، وأكد الحسين بأن الأردن مصمم على حل الأزمة عربياً.(3)

تابع الأردن من خلال السفير الأردني في بغداد وصفي التل تطورات الأزمة، حيث صرح رئيس الوزراء بهجت التلهوني، أن وصفي التل رفع تقريراً عن آخر التطورات، واطلع الحكومة الأردنية، على بعض الأمور المتعلقة بالأزمة.(4) وبعد عودة وصفي التل إلى بغداد قابل وزير

كان رئيس الحكومة في فترة الفتنة الداخلية التي حدثت في عام 1970،اغتيل في القاهرة عام 1971، ويقال أن منفذ الإغتيال عضو في منظمة فتح الفلسطينية.

(1) الدفاع، الأربعاء 28 حزيران 1961، عدد: 7734، ص: 1، 4

(2) الدفاع، الأربعاء 28 حزيران 1961، ، عدد: 7734، ص: 1، 3

(3) الدفاع، الإثنين 10 تموز 1961، عدد: 7744، ص: 1، 4

(4) المنار، الإثنين 10 تموز 1961، عدد: 331، ص: 1، 4

الخارجية العراقي هاشم جواد في 1961/7/11 وأجرى معه محادثات تناولت موضوع الأزمة، وذلك على ضوء المشاورات التي أجراها وصفي التل، مع الملك حسين والحكومة الأردنية في عمان.[1]

لم يؤيد الأردن العراق على حساب الكويت على الرغم من أن مصلحة الأردن كانت تقتضي أن يبقى على اتصال مع العراق، حيث كانت العلاقات حسنة بين البلدين.[2] فهي كما صرح السفير الأردني لدى العراق وصفي التل في مقابلة له مع جريدة (Iraq Times) " هي الأفضل مما كانت عليه، في أي وقت مضى"، وبين أن السفارة الأردنية قد أصدرت أكثر من (5300) تأشيرة دخول إلى الأردن، خلال الشهور التالية من عام 1961 (أيار، وحزيران، وتموز) وخصصت العراق (60) منحة دراسية لطلبة أردنيين، و(60) أخرى لطلبة كانوا يتلقون التعليم في العراق، على نفقتهم الخاصة.[3]

وعلى الرغم من تهديد وزير الخارجية العراقي بأن بلاده ستعيد النظر في علاقاتها مع أية دولة تقيم علاقات دبلوماسية مع الكويت، كما أن العراق اعترض على قرار دول الجامعة بإرسال قواتها إلى الكويت، لكن الأردن التزم بالخطة التي قررتها أكثرية الدول العربية، فأقام علاقات دبلوماسية مع الكويت، لذلك بادر العراق في 18 كانون الثاني 1962، إلى قطع علاقاته مع الأردن.[4]

([1]) المنار، الأربعاء 12 تموز 1961، عدد: 333، ص: 1

([2]) الشرعة، إبراهيم، دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في حل الأزمة الكويتية – العراقية (1961–1963)، ص: 35

([3]) المنار، الأحد 4 آب 1961، عدد: 361، ص: 1

([4]) موسى، سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين(1958– 1995)، ص: 47

دور الأردن من خلال جامعة الدول العربية:

كان الأردن حريصاً على حل الأزمة الكويتية – العراقية ضمن إطار جامعة الدول العربية، حيث أعلن مندوب الأردن لدى جامعة الدول العربية محمد الجنيدي بأن الأردن يسعى إلى حل الأزمة بالطرق السلمية، وذلك عن طريق عقد اجتماع على مستوى وزراء الخارجية العرب، حيث فضل الأردن ذلك، على حل الأزمة عن طريق البعثات الدبلوماسية التي عليها الرجوع إلى حكوماتها باستمرار، وطرح الاقتراح الأردني للتصويت في اجتماعات مجلس الجامعة، حيث أقرته خمس دول هي: (السودان، ولبنان، والمغرب، وتونس، والأردن)، وصوت ضده كل من (ليبيا، والجمهورية المتحدة (مصر وسوريا)، والمملكة العربية السعودية).[(1)]

وأعلن الأردن من خلال مندوبه لدى الجامعة العربية أنه لن يتخلى عن الركب العربي، حيث قال المندوب محمد الجنيدي: "إن الأردن يسره أن يقبل الكويت في جامعة الدول العربية، ويقبل إعطاء الكويت أي ضمانات يطلبها، ويعتبر الأردن أي اعتداء على أي قطر عربي اعتداء على الأردن، ولهذا نؤيد الإخوان، فيما ذهبوا إليه...."[(2)]

شارك الأردن ضمن قوة الطوارئ العربية التابعة لجامعة الدول العربية التي حلت محل القوات البريطانية في الأراضي الكويتية،[(3)] وتكونت من القوات (السعودية، والسودانية، وقوات الجمهورية العربية المتحدة (سوريا ومصر))، حيث وصلت القوة العربية إلى الكويت 9/10/

([1]) الدفاع، الإثنين 17 تموز 1961، عدد: 7750، ص: 4

([2]) مضابط جلسات مجلس جامعة الدول العربية عام 1961، جلسة رقم (35)، ص: 48

([3]) الساكت، محمد، (دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية)، مجلة شؤون خليجية، عدد: 15، ربيع 2006، ص: 183

1961، وبقيت حتى اعترفت الحكومة العراقية الجديدة بعد مقتل الرئيس عبد الكريم قاسم باستقلال دولة الكويت وذلك في 10/14/ 1963.(1)

تمثلت مشاركة الأردن في القوة العربية بإرسال كتيبتين: كتيبة الملك فيصل الثاني/ 16، وكتيبة الملك محمد الخامس/14، أما الكتيبة الثالثة كتيبة خالد بن الوليد/15 لم تتمكن من المشاركة وذلك بسبب انتهاء الأزمة.(2)

2. محاولة صدام حسين عام 1990 (حرب الخليج الثانية)

خرج العراق من حربه مع إيران، ومشكلته الرئيسية هي المشكلة الاقتصادية، فالحرب كلفته كثيراً، حيث استهلكت كل احتياطياته، وتراكمت عليه ديون عربية، وغير عربية، وكان أمل العراق في تخفيف الضائقة المالية، هو دخله من البترول،(3)

وفي الوقت نفسه كان مأزق الكويت هي الأخرى مثل العراق تحتاج لزيادة في دخلها، وإن اختلفت الأسباب، ورغم أن كليهما كان يعتمد على نفس المصدر وهو البترول، كان وضع الكويت المختلف يتمثل في طبيعة تركيب ثروتها المالية والاقتصادية، فالكويت استثمرت على نطاق واسع في شركات كبرى في الغرب لتكرير البترول وتسويقه، وأصبح ربحها يتأتى من بيعه في الأسواق مباشرة للمستهلكين، وليس من بيعه خاماً للشركات الكبرى، كذلك كانت استثمارات الكويت في الخارج مركزة في شركات صناعية قد لا يناسبها ارتفاع أسعار البترول، وبالتالي

(1) غالي، بطرس، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977، ص: 88-89

(2) الشرعة، إبراهيم، دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في الأزمة الكويتية العراقية (1961- 1963)، ص: 65

(3) هيكل، محمد، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992، ص: 161

كانت قادرة على تعويض انخفاض دخلها، من سعر البترول الخام عن طريق زيادة أرباحها من الشركات الصناعية، وشركات توزيع البترول التي تملكها أو تساهم فيها فسعر البترول الخام يؤثر مباشرة في دخل العراق لكنه لا يؤثر في دخل الكويت كمستثمر في السوق الصناعية العالمية، حيث إن دخل الكويت في تلك الفترة، كان نصفه من البترول ونصفه الآخر من استثماراتها في الخارج، أما العراق فدخله الرئيسي بترولاً.[1]

وجه العراق مذكرة رسمية إلى حكومة الكويت أدان فيها تواطؤها في زيادة الإنتاج فوق الحصص المخصصة لها من الأوبك مما أدى إلى تدني الأسعار في السوق العالمية، وخسارة العراق الفادحة.[2] ونتيجة لعدم الاتفاق بين البلدين لحل هذه المشكلة قامت العراق باجتياح الأراضي الكويتية في 2 آب 1990معلنةً أنها جزءٌ من الأراضي العراقية.

استغلت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الظروف، لكسر قوة العراق، حيث كان العراق في نظر الدراسات الأمريكية هو المرشح للوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية في منطقة الخليج العربي بعد أن صمد أمام الهجمة الإيرانية واحتواها في الجبهتين الداخلية والعسكرية، وبدأت قوته العسكرية بالتنامي مع استمرار برنامجه التنموي، فأصبح الهدف الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية هو تحطيم قوة العراق التي بدأت تمثل في نظر الإدارة الأمريكية مخاطر محدقة بالمصالح الأمريكية.[3] وحسب ما أسفرت عنه حرب الخليج من نتائج، فإن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لاستعادة السيادة الكويتية وإنما لتأسيس سلطة أميركية على المنطقة

([1]) مهنا، محمد، الكويت (التاريخ-السياسة-التحديث)، ص: 296-297

([2]) السمان، نبيل، أمريكا وخفايا حرب الخليج من كارتر إلى بوش، ط2، 1991، ص: 100

([3]) الأدهمي، محمد، الطريق إلى حرب الخليج، دوافع ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص: 16

ونفطها.[1] وكان الملك حسين قد قال ذلك للرئيس العراقي في رسالة في 22/9/ 1990: "لقد رأت الدول الصناعية الكبرى، في أزمة الخليج، فرصة ذهبية، لإعادة تنظيم المنطقة، طبقاً لمخططات تنسجم مع طموحاتها ومصالحها، وعلى حساب تطلعات ومصالح الشعوب العربية، ولتثبيت نظام عالمي جديد."[2]

حصل ما تنبأ به الملك حسين، حيث عملت الولايات المتحدة على إضعاف القدرة الاقتصادية العربية، وخاصة التي تعتمد على النفط، وذلك في ضوء سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على آبار النفط العراقية،[3] وعملت الولايات المتحدة من خلال ضرب العراق، وتدمير قدراته العسكرية وإضعافه، على إخلال توازن القوى في المنطقة العربية لصالح دول الجوار (إسرائيل، تركيا، إيران)، كما أن مخاطر توسيع نطاق العمل العسكري الأمريكي، شمل دولاً عربية أخرى بعد العراق، فإن غزو العراق ليس سوى البداية لتطبيق المخططات الأمريكية للمنطقة، والقائمة على إعادة رسم الخريطة السياسية لها، الأمر الذي يستلزم الإطاحة بعدد من الأنظمة العربية، لعل أولها النظام السوري المتهم من قبل الولايات المتحدة، برعاية الإرهاب

([1]) كلارك، رامزي، النار هذه المر ة جرائم الحرب الأمريكية في الخليج، ترجمة: مازن حماد، ط1،الشركة الأردنية للصحافة والنشر، عمان، 1993، ص: 23

([2]) الحكومة الأردنية، الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج،، آب 1990– آذار 1991، عمان، 1991، وثيقة رقم (7)

([3]) حرب، أسامه، الخلفية السياسية وآلية اتخاذ القرار العراقي، ورقة عمل في ندوة: الغزو العراقي للكويت، الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة من 16–17/1/1996، تحرير: علي أومليل، منتدى الفكر العربي، عمان، 1996، ص: 17

ومساعدة النظام العراقي السابق.[1] وهو ما يحدث فعلاً الآن في الأنظمة السياسية العربية، ويطلق عليه (الربيع العربي).

اعترف البنتاجون بهذا التقييم حيث نشرت النيويورك تايمز (Newyork Times) في 8 آذار عام 1992 فقرة تكشف عن خطط البنتاجون لمنع ظهور قوى منافسة في العالم، وجاء في الفقرة "إن هدفنا العام في الشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا هو البقاء كقوة خارجية مسيطرة في المنطقة، والحفاظ على طرق النفط للولايات المتحدة والغرب، وكما ظهر من غزو العراق للكويت، فإنه ما زال من المهم بشكل أساسي منع أي هيمنة أو تجمع قوي من السيطرة على المنطقة." فبعد كل خطابات بوش العاطفية حول العدوان العراقي الفاضح، يغالط البنتاجون بوش وينظر إلى غزو الكويت باعتباره تهديداً لخطوط النفط الغربية وليس انتهاكاً للكويت.[2]

موقف الأردن من الأزمة:

لقد كانت حرب الخليج تجربة قاسية لصانع القرار الأردني [3] حيث وجد الأردن نفسه معنياً بصورة مباشرة بهذه الأزمة، ذلك لأنها ليست صراعاً بين عدو وصديق وإنما هي مشكلة بين بلدين شقيقين، يرتبط الأردن بكل منهما بأعمق العلاقات وقد وجدت مجموعة من العوامل جعلت الأردن يلعب دوراً نشطاً في جميع مراحل الأزمة وهي:

([1]) عبد العزيز، عمرو، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد حرب العراق، شؤون خليجية، عدد: 34، صيف 2003، ص: 217

([2]) كلارك، رامزي، النار هذه المر ة جرائم الحرب الأمريكية في الخليج ، ص: 23

([3]) شرف، ليلى، موقف الأردن من أحداث الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص: 124

- الموقع الجغرافي وعلاقاته السياسية والاقتصادية الوثيقة مع العراق والكويت ودول الخليج العربي.[1]
- إحساس الأردن بانتمائه القومي العميق بالأسرة العربية انطلاقاً من وحدة المصير العربي.[2]
- إنشاء مجلس التعاون العربي الذي يجمع (الأردن، والعراق، ومصر، واليمن) والذي ترأسه الملك حسين، عام 1990 وهي السنة الثانية لإنشاء المجلس.[3]
- حافظ الأردن في جهوده على موقف محايد بين أطراف النزاع وذلك لكي يتمكن من القيام، بدور الوسيط فهذا الموقف ضروري لأي محاولة ناجحة لحل الادعاءات المضادة لذلك.[4]

لم يوافق الأردن على غزو العراق للكويت ولكنه لم يرد معالجة الخطأ بالخطأ، حيث كان هناك اعتقاد راسخ بوجود إمكانية التوصل إلى حل عربي، وبأن تلك الإمكانية جديرة أن تعطى كل الفرص الممكنة ولم يكن هناك ضرورة لاستدعاء الدول الأجنبية لأن ذلك يعني هيمنة تلك الدول على البلاد ومواردها لكن أسيء موقف الأردن، ودفع الأردن ثمناً غالياً لتمسكه بمبادئه.[5]

جاءت جهود الأردن، لحل الأزمة، على مرحلتين:

([1]) الرعود، عبد اللطيف، الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية، رسالة دكتوراه، جامعة أم الدرمان،1999، ص: 75

([2]) نقرش، عبد الله، الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي، دراسات السلسلة، الجامعة الأردنية، 1994، ص: 3

([3]) خضيرات، عمر، العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت، بيت الحكمة، 1997، ص: 55

([4]) الحكومة الأردنية، الكتاب الأبيض، ص: 2

([5]) موسى، سليمان، تاريخ الأردن في القرن العشرين (1958- 1995)، ص: 577

1. مرحلة ما قبل تفجر الأزمة:

حاول الملك حسين في هذه المرحلة دعوة الأطراف إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات، وحل الخلاف سلمياً وممارسة مزيداً من المرونة جاء ذلك من خلال زيارة بغداد في 29 تموز 1990 ثم الكويت في اليوم التالي، لكن الملك حسين فوجئ بدخول القوات العراقية إلى الأراضي الكويتية فاتجه الملك حسين في 2 آب 1990 إلى الإسكندرية، وهو نفس اليوم الذي دخلت فيه القوات العراقية إلى الأراضي الكويتية، والتقى الرئيس حسني مبارك من أجل التوسط لحل الأزمة، حيث تم الاتصال بالرئيس الأمريكي جورج بوش، وتم طلب 48 ساعة لانسحاب العراق من الأراضي الكويتية، وحل المشكلة عربياً، كذلك اتفق الملك حسين مع الرئيس مبارك بأن تؤجل الجامعة العربية إصدار قرار يتعلق بإدانة الغزو، وتوجه الملك حسين صباح يوم 3 آب 1990 إلى بغداد، وحذر الرئيس العراقي صدام حسين حين قال: "إن الغرب سيتدخل عسكرياً إن لم نسارع نحن العرب إلى حلٍ عاجل."[1] أكد له الرئيس العراقي، أن جواب العراق على المقترحات العربية سيكون إيجابياً، في حال امتناع الجامعة العربية عن إدانة العراق، كما أعلنت الحكومة العراقية نيتها سحب قواتها من الكويت اعتباراً من الساعة السابعة من بعد ظهر 3 آب 1990.[2]

فوجئ الملك حسين بعد عودته إلى عمان بأن مصر قدمت مشروع قرار تبنته الجامعة العربية يدين العراق،[3] حيث تبين فيما بعد أن مصر تعرضت لضغوط هائلة من الولايات

([1]) حمدان، حمدان، الخليج بيننا: قطرة نفط بقطرة دم، ط1، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1993، ص: 184

([2]) درويش، سائد، الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج، ط1، دانه للعلاقات العامة والنشر والتوزيع، عمان، 1992، ص: 96-100

([3]) الشرعه، محمد، اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، نحو الأزمة العراقية- الأمريكية (أزمة التفتيش)، أبحاث اليرموك، مجلد 15، عدد: 2، 1999، ص: 180

المتحدة، فقد وجه جون كيلي مساعد وزير الخارجية الأميركية رسالة إلى وزارة الخارجية المصرية قال فيها: "لقد فعل الغرب واجبه، ولكن الدول العربية، لم تفعل شيئاً، لقد باعت الولايات المتحدة كمية كبيرة، من الأسلحة لدول عربية وخاصة مصر، وإذا لم تتحرك هذه الدول وتتخذ موقفاً حازماً من قضية الكويت، فإنه لن يكون بإمكانها الاعتماد على أميركا مستقبلاً." [1] وبهذا تكون الولايات المتحدة قد استغلت مصر لحمل الجامعة العربية على إدانة الغزو العراقي، مما جعل العراق يعدل عن رغبته في الانسحاب، حيث زاد ذلك من تصعيد الأزمة، وعجز الأردن عن حل المشكلة عربياً.

(1) كلارك، رامزي، النار هذه المر ة جرائم الحرب الأمريكية في الخليج، ص: 38

- مرحلة ما بعد تفجر الأزمة:

حاول الملك حسين منع حدوث صدام عسكري، وأكد على ضرورة حل الأزمة ضمن إطار جامعة الدول العربية ومنع التدخل الأجنبي الذي لا يعنيه مصلحة العراق ولا الكويت ولا أي بلد عربي آخر إنما يعنيه فقط كسر القوة العربية. حيث قال: "والحرب إذا نشبت فلا بد أن يكسبها في النهاية طرف، مهما كانت خسائره، أما الخاسر الحقيقي، فسنكون نحن العرب، المؤمنين بحق أمتنا في الحياة، سواء كنا في العراق، أو في أي بقعة من وطننا العربي الكبير."[(1)]

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على إحباط جميع الجهود السلمية أو المبادرات التي تقدمت بها أطراف أخرى، ذلك لتناقضها مع أهدافها المتمثلة بضرورة الحل العسكري للأزمة، وصولاً إلى تدمير القوة العسكرية، والتكنولوجية العراقية، وبالتالي السيطرة على المنطقة وثرواتها،[(2)] ولما تبين للملك حسين عجزه عن تلافي نشوب الحرب، سعى في جهوده لوضع حد لها بالسرعة الممكنة. وفي سبيل تحقيق ذلك، سارت جهود الملك حسين في الفترة الواقعة ما بين آب 1990 إلى آذار 1991 في اتجاهين :

- الاتجاه الأول: القيام برحلات مابين عمان وعواصم الدول العربية والأجنبية، حيث بلغ مجموع الدول التي زارها "25" دولة، شارحاً وجهة نظر الأردن لأبعاد الأزمة وملابساتها التي قادت إليها.

فقد قام الملك بزيارات عمل لمنع تطور الأزمة، فحضر في 10 آب مؤتمر القمة العربي في مصر، ثم زار بغداد في 16 آب، والتقى بوش في أمريكا، وفي الفترة من 23-29 آب عام

([1]) الحكومة الأردنية، الكتاب الأبيض، وثيقة رقم (7)

([2]) مؤتمر صحفي عقده الملك حسين في الديوان الملكي بتاريخ 1990/1/19، نشرته صحيفة الرأي، تاريخ 20/10/ 1990، عدد: 7481

1990 ذهب إلى اليمن، والسودان، وليبيا، وتونس، والجزائر، وموريتانيا، والمغرب، وفي الفترة من 30 آب إلى 5 أيلول، زار إسبانيا، وبريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وايطاليا، وزار في 19 أيلول المغرب، وفي 2 و4 تشرين الثاني زار بغداد، ولندن، وبون، ولوكسبورغ، وروما.[1]

– الاتجاه الثاني: بيان الرؤية الأردنية للأزمة من خلال مجموعة من الخطب الرسمية والمقابلات الصحفية، واللقاءات التلفزيونية المتعددة، حيث أكد الملك حسين من خلالها على ضرورة إيجاد السبل الكفيلة لحل الأزمة على الوجه الذي يعيد الحق إلى صاحبه.[2]

وكان عددها تسع كلمات: الأولى تضمنت رسالة إلى صدام حسين، والثانية موجهة إلى الشعب الأمريكي، والثالثة تحدث بها أمام مؤتمر المناخ العالمي، والرابعة أمام ضباط كلية القيادة والأركان، والخامسة والسادسة موجهتان للأمة العربية، والسابعة موجهة للرئيس الفرنسي، والثامنة والتاسعة موجهتان للشعب الأردني.[3]

حاول الملك حسين من خلال اللقاءات والخطب توضيح أبعاد المشكلة والنتائج الإنسانية المترتبة عليها، والمرشحة إلى المزيد من الخطورة والتدهور فيما لو تفاقم الوضع وانتهت الحالة إلى نشوب الحرب، وأكدت الرسائل بمجملها على ضرورة إيجاد السبل الكفيلة لحل الأزمة

([1]) الحكومة الأردنية، الكتاب الأبيض، ص: 3–23

([2]) حديث الملك حسين للسلطة التشريعية في الديوان الملكي في 8/11/ 1990، نشرته صحيفة الرأي، تاريخ 1990/8/12، عدد: 7321

([3]) للإطلاع على نصوص الخطب، انظر الحكومة الأردنية، الكتاب الأبيض الوثائق من 7–15

على الوجه الذي يعيد الحق إلى صاحبه، وأن تخرج القوات العراقية العسكرية من الكويت على أسرع وجه ممكن، كما أنه يجب الاحتكام إلى العقل و إلى الخلق والمنطق.[1]

كان موقف الأردن من الغزو العراقي للكويت، يعتمد على رفض المطالب العراقية المتعلقة بضم الكويت، ويؤكد مساندة الحكومة الأردنية للاستقلال الكويتي، حيث كان الموقف الأردني يرتكز على حل الخلاف العراقي الكويتي ضمن الإطار العربي، وعدم اللجوء إلى القوى الخارجية.[2]

ومن أبرز ما قاله الملك حسين لصدام حسين من أجل إقناعه بالانسحاب من الكويت في رسالة أرسلها له في 22 أيلول 1991، بعد التشاور مع ملك المغرب، والرئيس الجزائري، من أجل التوسط في حل المشكلة: "أن الأردن لا يمكن أن يقبل باحتلال الأرض بالقوة، ليس لأن ذلك مبدأ ثابت، بل أيضا لأن تجاهل ذلك المبدأ يشكل سابقة خطيرة يمكن لإسرائيل أن تستغلها جيداً، فالغزو العراقي، وضم الكويت أمران لا يمكن القبول بهما، كما أن التراجع عنهما لا يعتبر هزيمة للعراق، لا بل على العكس، سيصبح ذلك مكسباً للعراق وللعالم العربي بكامله."[3] ربما تكون الكويت قد أجحفت في حق الملك حسين، عندما اعتبرته غير متبنٍ للكثير من الآراء الواردة في هذه الرسالة، بل هو مجرد ناقل لآراء كل من، الرئيس الجزائري بن جديد، والملك الحسن ملك المغرب. فقد اعتبرت الكويت الأردن في صف العراق، وصممت على معاقبته على

([1]) الفارس، تيسير، العلاقات الأردنية الكويتية واقعها ومستقبلها، الطبعة الأولى، دار الوراقين للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 192

([2]) مقابلة الملك حسين مع محطة التلفزيون الفرنسيةA2 في 12/17/ 1990، الرأي، تاريخ: 12/18/ 1990، عدد: 7448

([3]) الحكومة الأردنية، الكتاب الأبيض ، وثيقة رقم: 7

هذا الموقف، فقطعت علاقاتها مع الأردن بشكل كامل، و أصدرت كتاباً تحت عنوان: (الكتاب الأبيض في ميزان الحقيقة) فندت فيه كل ما جاء في الكتاب الأبيض الأردني الذي أصدرته الحكومة الأردنية، وبينت محاولتها لمنع وقوع الحرب بين العراق والكويت، ومنع التدخل الأجنبي، وحل الأزمة عربياً.[1]

استمر الأردن في حث الأطراف الدولية على مواصلة جهودها من اجل التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع، واستبعاد خيار الحرب ففي 22/1/ 1991، وفي محاولة لمنع بدء الهجوم البري، بعثت القيادة الأردنية إلى الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران حثته على العمل من أجل إيقاف الحرب، أملاً بأن تستجيب فرنسا إلى هذه الدعوة، لعلاقاتها الخاصة التي تربطها بالعالم العربي، ولتحذو حذو الاتحاد السوفيتي، الذي أطلق مبادرة سلمية لوقف الحرب، إلا أن هذه المساعي باءت بالفشل، وكان نتيجة الجهد الأردني أن أسيء فهمه وفهم رسالته، ونددت أطراف التحالف بموقفه واتهمته بالانحياز إلى جانب العراق."[2]

لكن الكويت اعتبرت اتصالات الملك حسين مع الأعضاء الرئيسين في التحالف الدولي هو من أجل إقناعهم بأهمية الحوار، والتخلي عن المجابهة مع العراق، وأن الأردن اقتصر اتصالاته فقط مع الحكومات العربية التي تشارك الأردن في موقفه، وتؤيد العراق على حساب الكويت، أو أن مضمون سياسة هذه الدول يسير في هذا الإطار، وهو تأيد العراق ضد الكويت، وكانت جميع

([1]) الحكومة الكويتية، الكتاب الأبيض في ميزان الحقيقة، وزارة الإعلام الكويتية، 1991، ص: 15-77

([2]) الأمير الحسن بن طلال،"صرخة ضمير"، مقال نشرته صحيفة الغارديا البريطانية، في 02/13، 1991، نقلاً عن الفرد عصفور، الصيحة الهاشمية (خطب ومقالات الحسين والحسن خلال أزمة الخليج، عمان 1992، ص: 441

الجهـود الأردنيـة، فقـط محـاولات تنـسيق لـصالح العـراق، ولـيس لإيجـاد تـسوية بـين البلـدين الشقيقين.(1)

عندما أدرك الملك حسين فشل جهوده في تجنب انفجار الحرب، وجه خطاباً إلى الشعب الأردنـي فـي 15 كـانون الثـاني 1991، قال فيـه: "كانـت رؤيتنـا ومنذ بدايـة الفصل الأول للمأسـاة واضحة بينة، إذ أدركنا ما يمكن أن تؤول إليه الأمور، لو استمر العراق في احتلال الكويت، ولو لم نوفق في حل المشكلة بالطرق السلمية، في إطار عربي، وحاولنا جهدنا لاحتواء المشكلة في بدايتها، وفي كل المراحل التي سبقت بداية الحرب، سعياً لحلها، ولمنع وقوع الكارثة، من منطلق حرصنا على المصلحة القومية العليا، والتزامنا بالمبادئ السامية، ولم يكتب لنا التوفيق، وقد كان الأردن هو المتضرر الأكبر من الأزمـة، بعد العراق والكويت، ومـع ذلك، فإننـا لـن نحمل حقداً على أحد، ولن نوجه لوماً لأحد، لأننا نعلم أنه كان علينا أن ندفع غالياً، مقابل التمسك بموقفنا العربي، وبحرية قرارنا، وبسبب موقعنا الجغرافي."(2)

كان موقف الأردن من الأزمـة واضـحاً، لا مجال فيه للشك، حيث سعى لنزع فتيل الأزمـة، وإعطاء الفرصة لحلها دون اللجوء إلى القوة العسكرية، وارتكز في موقفه السياسي والدبلوماسي، على أنه ضد احتلال أراضي الدول بالقوة، أو استخدام القوة العسكرية، لتحقيق المصالح الوطنية، لذلك لم يعترف بالتغيرات السياسية، والإدارية، التي أحدثها العراق بالكويت بعد 2 آب 1990، وأبقى على اعترافه المستمر بحكومة الكويت، ورفض التدخل الأجنبي بكل أشكاله، ودعا أكثر

(1) الحكومة الكويتية، الكتاب الأبيض في ميزان الحقيقة، ص: 72-73

(2) الحكومة الأردنية، الكتاب الأبيض، وثيقة رقم: 14

من مرة إلى حل الأزمة ضمن البيت العربي، لأن الملك حسين كان يتوقع ما سيحدث إن تهيأت الظروف للدول الكبرى في دخول الخليج العربي.[1]

ثالثاً: مقارنـة بين موقف الأردن من محاولـة عبد الكريم قاسم عام 1961 ومحاولـة صدام حسين عام 1990

يعتبر موقف الأردن ثابتاً لم يتغير في الأزمتين، حيث أكد على عدم جواز احتلال الغير بالقوة، وضرورة حل المشكلتين ضمن الإطار العربي، وعدم السماح للدول الأجنبية بالتدخل.

وقد كان الملك حسين يرى أن حل المشاكل العربية، وخصوصاً الأزمة الكويتية العراقية يجب أن يكون في إطار عربي، وهذا انطلاقاً من إيمانه وقناعاته الشخصية، من خلال خبرته، إذ إن خروج القضايا العربية من دائرتها وحوارها العربي، يفتح المجال لتدخل الدول الكبرى، مما يزعزع من القدرة على اتخاذ القرارات لحل أي مشكلة تواجه العالم العربي، ويفرض عليها الحلول التي تصدر عن الدول الأجنبية، وكان الملك حسين يرى أن اتساع الأزمة، وخروجها من الدوائر العربية، وتجاوزها إلى أبعد من ذلك، هو تلبية لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في وضع يدها على أي تغير يحدث في الساحة العربية.[2]

وحسب ما توصلت إليه الدراسة، لم يختلف موقف الأردن في المحاولتين، ولكن كان هناك اختلاف في ظروف المحاولتين، دعت هذه الظروف الأردن إلى أن ينتهج سياسة تبدو مختلفة،

([1]) نهار، غازي، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج العربي، 1992، ص: 93

([2]) حمزه، عبد المنعم، أسرار مواقف وقرارات الملك حسين مابين مؤيد ومعارض، مركز الكتاب، القاهرة، 1999، ص: 219

تتناسب وهذه الظروف، وفيما يلي بيان للفروق بين موقف الأردن في محاولة عبد الكريم قاسم عام 1961، ومحاولة صدام حسين عام 1990.

- أزمة عام 1961 هي أزمة استقلال الكويت، وخروجها من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال العراقي، حيث أعلن عبد الكريم قاسم بعد إعلان استقلال الكويت بأنها جزء من الأراضي العراقية، لذلك سارع الأردن ورحب بإعلان استقلال الكويت، حيث بعث الملك حسين برقية إلى أمير الكويت عبد الله السالم الصباح في 21 حزيران 1961 تضمنت تهاني الملك حسين، والشعب الأردني للشعب الكويتي، ومباركة جهود الأمير من أجل الحصول على الاستقلال.[1]

- أما أزمة عام 1990 فهي أزمة اقتصادية تعرض لها العراق، وكان أحد أسبابها قيام الكويت برفع حصتها من البترول، وامتناعها عن تخفيض إنتاجها لظروفها الاقتصادية الخاصة بها أيضا، وكان من الممكن حل هذه المشكلة بالوساطة العربية، حيث كان هناك تصريح عراقي بالانسحاب من الأراضي الكويتية، لولا إصرار الولايات المتحدة على تدويل الأزمة وإعطاء نفسها حجة لحماية الخليج العربي من احتلال العراق، وجاءت معارضة الأردن لقرار إدانة العراق الصادر عن جامعة الدول العربية في 3 آب 1990 لإدراك الأردن أنه نتيجة لهذا القرار، سوف يتصلب موقف الحكومة العراقية، وستحبط جهود الأردن للتوسط في حل الأزمة، وإن اعتراف الأردن بقرار الإدانة، يعني أن يصبح منحازاً للكويت ضد العراق، وهذا يفشل المساعي التي بذلها الملك حسين لحل الأزمة.[2]

([1]) فلسطين، الخميس، 22 حزيران، 1961، ص: 1، 4

([2]) قطيشات، ياسر، السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية 1991/1990، دار الكندي، إربد، 2002،ص: 87

تجنب الأردن في سياسته الخارجية اتخاذ موقف علني من النزاع، يمكن أن يفسر على انه انحياز لطرف ضد آخر، فالطرف الثالث يعد وسيطاً، إذا تميز سلوكه بالصفة الدبلوماسية، والمشاركة في الأنشطة التي من شأنها أن تسهل مهمة تسوية الأزمة، وإن لم يتضمن فرض حل معين على أطرافها.(1)

- في أزمة عام 1961 كانت قوات بريطانية أجنبية تدافع عن الأراضي الكويتية، حيث خرجت وحلت مكانها قوات عربية، لذلك شارك الأردن ضمن قوة الطوارئ العربية التابعة لجامعة الدول العربية التي حلت محل القوات البريطانية، ذلك لأن الأردن لم يكن يريد تجاهل جهود عربية مشتركة لإزاحة القوات البريطانية، عن أرض الكويت.(2) حيث قال الملك حسين في رده على برقية الأمين العام لجامعة الدول العربية، حول مشاركة القوة الأردنية: "إن اشتراك القوة الأردنية، يمثل استجابة للإجماع العربي، واستبعاداً للقوات الأجنبية عن البلاد العربية، ودعا في نهاية البرقية أيضاً إلى إزالة العوائق والفرقة والتباعد بين العرب."(3)

- لم يوافق الأردن على قرار جامعة الدول العربية في أزمة عام 1991 بإرسال قوات عربية إلى الخليج العربي، ذلك لأن الأردن كان يعرف أن الولايات المتحدة كانت تريد قوات عربية رمزية، وذلك كغطاء شرعي لوجودها في الخليج العربي.(4)

---

(1) السليم، أسامه، السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية، ط1، د.ن، د.م، 2000، ص: 163

(2) جويس، مريم، الكويت 1945-1996، (رؤية إنجليزية – أمريكية)، ترجمة: مفيد عبدوني، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، 2001، 149

(3) فلسطين، الجمعة 8 أيلول 1961، ص: 1

(4) السمان، نبيل، أمريكا وخفايا حرب الخليج من كارتر إلى بوش، ص: 103

مهما قيل في موقف الأردن من الأزمة، فقد اعتبرت الكويت الأردن في صف العراق، وصممت على معاقبته على هذا الموقف، فقطعت علاقاتها مع الأردن بشكل كامل، لكن الأردن عمل على إيضاح موقفه، وسعى إلى المصالحة مع الكويت، واستطاع أن يحقق هذه المصالحة، ويستأنف علاقاته الطبيعية معها، بعد جهد كبير، دام حوالي تسع سنوات.

الفصل الثالث: العلاقات بين الأردن والكويت في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية

المبحث الأول: العلاقات في المجال السياسي

أولاً: تاريخ العلاقات السياسية بين الأردن والكويت:

اعتمدت العلاقات الأردنية – الكويتية بعد استقلال الكويت على مواقف البلدين من القضايا الثنائية، خاصة موقف الأردن من القضايا الكويتية، ولم تكن العلاقات بين البلدين تعتمد على سياسات الحكام فقط، فقد مرت العلاقات بين البلدين في فترات ضعف وقوة في فترة حكم نفس الشيخ، إذ كانت في الثمانينيات قوية جداً بسبب التقارب بين البلدين في وجهات النظر حول القضايا الإقليمية وخاصة الحرب العراقية الإيرانية، وانقطعت في التسعينيات بسبب موقف الأردن المحايد من الإعتداء العراقي على الأراضي الكويتية، وعادت قوية بعد عام 1999 عندما استلم الملك عبد الله الثاني الحكم، إذ حكم خلال هذه الشيخ جابر جابر الأحمد الصباح الذي كانت فترة حكمه من عام (1978–2006).

ويعود تاريخ العلاقات السياسية بين الأردن والكويت إلى عام 1961 عندما رحب الأردن بإعلان استقلال الكويت، وتحريره من السيطرة البريطانية، حيث بعث الملك حسين برقية إلى أمير الكويت عبد الله السالم الصباح في 21 حزيران 1961 تضمنت تهاني الملك حسين والشعب الأردني للشعب الكويتي.[1] كما بعث رئيس الوزراء بهجت التلهوني برقية إلى أمير

(1) فلسطين، الخميس 22 حزيران 1961، ص: 1، 4، نص البرقية: "سمو الشيخ الأخ عبد الله السالم الصباح، أمير الكويت المعظم – الكويت، كلل الله جهودكم في سبيل خدمة بلدكم في سبيل خدمة بلدكم وأمتكم بالنجاح والتوفيق، أتانا إعلان استقلال الكويت الشقيق، فرحة عمت العالم العربي بأسره، وإننا إذ نبعث لسموكم بأحر تهانينا وأطيب تمنياتنا مقرونة بتهاني وتمنيات الشعب الأردني للشعب الكويتي الشقيق، نتطلع إلى اليوم القريب الذي تسير فيه امتنا صفاً واحداً لتحقيق أهدافها، واستعادة مكانتها المرموقة بين الأمم ومساهمتها مساهمة فعالة في بناء حضارة العالم وخدمة الإنسانية. لسموكم محبتنا"

الكويت، تمنى فيها أن يحقق الكويت ما يصبو إليه من رفعة وتقدم، وأوضح من خلال برقيته أن الفرحة قد عمت أنحاء الأردن عند إعلان قرار الاستقلال، لأن في ذلك نصراً للعروبة.[1]

وبعث القائد العام للقوات المسلحة الأردنية حابس المجالي[2] برقية إلى نائب القائد العام للجيش والقوات الكويتية مبارك عبد الله الصباح، بمناسبة إعلان استقلال الكويت، حيث هنأه باسم الجيش الأردني بهذه المناسبة.[3]

وتعتبر العلاقات الأردنية الكويتية نموذجاً للعلاقات العربية – العربية، حيث يعود ذلك إلى مجموعة من العوامل،[4] وتحدث السفير الكويتي في عمان عن طبيعة العلاقة بين البلدين حيث قال: "إن العلاقات الخاصة والمتميزة بين الأردن والكويت، هي علاقة قائمة على

([1]) الدفاع، الخميس 22 حزيران، عدد: 7729، 1961، ص:1، 2، نص البرقية: "حضرة صاحب السمو الأمير عبد الله السالم الصباح –لقد عمت الفرحة أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية لنبأ إعلان استقلال الكويت الشقيق لأن استقلال أي قطر عربي إنما هو نصر للعروبة في كل مكان، ويسرني بهذه المناسبة الخالدة أن أرفع لسموكم أطيب التهاني والتبريكات، سائلاً الله العلي القدير أن يحقق الكويت ما يصبو إليه من رفعة وتقدم تحت قيادة سموكم الحكيمة."

([2]) المشير حابس باشا المجالي: (1914-2001) ولد في مدينة معان، قيادي وعسكري كبير، كان قائد الجيش الأردني في معركة اللطرون وباب الواد

([3]) الدفاع، الخميس، 22 حزيران، عدد: 7729، 1961، ص: 1، 2، نص البرقية: " الأخ الزعيم السيد مبارك عبد الله الجابر الصباح نائب القائد العام للجيش، لقد سجل الجيش الأردني هذا اليوم السعيد في سجل تاريخ أعياده المجيدة، واعتبره من اهنأ الأيام المباركة في حياته، هذا الذي نقلت إلينا به أبواق الإذاعات النبأ السار المفرح، نبأ استقلال شقيقتنا الحبيبة الكويت، فباسمي واسم هذا الجيش على اختلاف رتبه قادة وضباط وأفراد، أبعث للأخ الكريم بأجمل التهاني سائلاً الله جلت قدرته أن يأخذ بيد العروبة لما فيه الخير أن يوفق الجميع لخدمة بلادنا العزيزة في ظل جلالة قائدنا الحسين وأخيه سمو أمير الكويت المعظمين."

([4]) أنظر الفصل الأول، العوامل المؤثرة في العلاقات بين البلدين

الاحترام والتقدير والتعاون، وتعتبر نموذجا، للعلاقة العربية بمجموعها، في سبيل تحقيق أهداف أمتنا."[1]

فلم تشهد العلاقات الأردنية الكويتية، توتراً أو أزمة حقيقية طول فترة الستينات، والسبعينات، والثمانينات من القرن الماضي، وإن شابها نوع من الجمود بسبب رفض الكويت لموقف الحكومة الأردنية من المنظمات الفلسطينية عام 1970.[2] فقد عارضت الكويت بشدة الاعتداء على هذه المنظمات كونها تمثل الدولة الفلسطينية، ووجهت دعوة شديدة اللهجة إلى الأردن، من خلال خطاب لولي عهدها لوقف مهاجمة هذه المنظمات، مما حدا بالحكومة الأردنية إلى تسليم السفير الكويتي في عمان (محمد السداح) مذكرة ترفض لهجة الأمر الواردة في الخطاب، وتعتبر ما جاء في هذا الخطاب تدخل في الشؤون الداخلية الأردنية.[3] على الرغم من جمود العلاقات بين البلدين في هذه الفترة، بقيت العلاقات الدبلوماسية قائمة بين البلدين، لكن جمدت الكويت المساعدات المادية التي كانت تقدمها للأردن، واشترطت على عودتها المصالحة بين الحكومة الأردنية، والمنظمات الفلسطينية.[4]

وفي فترة الثمانينيات كانت العلاقات الأردنية الكويتية قوية ومتميزة، وذلك بسبب التشابه الكبير في وجهات النظر بين القيادتين في معظم القضايا الإقليمية، وخاصة الحرب العراقية الإيرانية، إضافة إلى وضع الأردن كافة إمكانياته، لمساعدة الكويت للتصدي لأي اعتداء إيراني

([1]) كلمة السفير الكويتي في عمان، السيد إبراهيم البحو، في احتفال السفارة الكويتية بالعيد الوطني الكويتي، عام 1987، الدستور، 25/ 2/ 1987، عدد: 7011، ص: 1

([2]) محافظه، علي، العلاقات الأردنية الكويتية، ص: 197، 198

([3]) القدس، الجمعة 4 تشرين الثاني 1971، 915، ص: 1

([4]) القدس، الخميس 18 تشرين الأول 1973، عدد: 1520، ص: 1

على الأراضي الكويتية والعربية، وفي رد الملك حسين على موقف الأردن من الحرب العراقية الإيرانية قال: "سنقف مهما كانت الظروف، ومهما كان حجم الخطر، بعزم الرجال، وبمنتهى العزم في الإصرار على أداء الواجب القومي، فمثلما ننتظر من إخواننا، الوقوف إلى جانبنا، في ساعات الشدة والضيق، واجب علينا أن نؤدي دورنا نحوهم، في ساعات الشدة والضيق أيضا."[1] ووضع الأردن كافة الإمكانيات الأردنية تحت تصرف الكويت، للتصدي لأي هجوم إيراني، وذلك عندما تعرضت عدد من المقاهي الشعبية في الكويت للانفجار، نتيجة الاعتداءات الإيرانية، على الأراضي العراقية والكويتية.[2]

وبعث رئيس مجلس النواب الأردني، السيد عاكف الفايز[3]، برقية تأييد للكويت، وتأكيد وقوف الأردن إلى جانب الكويت، في تصديه للاعتداءات الإيرانية المتكررة على المنشآت والسفن، والمياه الإقليمية العربية، والتي كان منها قصف ميناء الأحمدي.[4]

بقيت العلاقات بين البلدين متميزة في كافة المجالات حتى عام 1990، عندما أعلن الرئيس العراقي صدام حسين ضم الأراضي الكويتية إلى الأراضي العراقية، وبسبب موقف الأردن

([1]) الوقائع والوثائق الأردنية، مقابلة الملك حسين مع صحيفة الرأي العام الكويتية، بتاريخ: 13/2/ 1982، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1982، ص: 28

([2]) مكالمة الملك حسين مع أمير الكويت، بعد الانفجار، الدستور 13/7/ 1985، عدد: 6430، ص: 1

([3]) عاكف الفايز :(1922 – 1998) ولد في مدينة عمان، تقلد عدة مناصب وزارية وأصبح رئيسا لمجلس النواب الأردني لعدة دورات وعضوا في مجلس الاعيان.

([4]) برقية رئيس مجلس النواب الأردني عاكف الفايز، إلى دولة الكويت، بعد قصف إيران لميناء الأحمدي في الكويت، بتاريخ24/10/ 1987، الدستور 25/10/ 1987، ص: 28، **وميناء الأحمدي:** هو ميناء كويتي أنشأ عام 1949 و يقع في جنوب مدينة الكويت في محافظة الأحمدي مخصص لتصدير النفط وهو يعد أكبر ميناء لتصدير النفط في العالم وهو قادر على استقبال الناقلات النفطية الضخمة.

المعروف من تلك الأزمة، الذي عبر فيه عن رفض ضم الكويت إلى العراق، وطالب بضرورة الحل العربي للأزمة، ورفض التدخل الأجنبي، فقد انقطعت العلاقات بين البلدين، رغم استمرار وجود سفارة للكويت في عمان. وبعد انتهاء الأزمة، أكد المسؤولون الكويتيون بأن العلاقات بين الكويت والأردن، ورغم ما أصابها من توترات خلال أزمة الخليج، ستبقى قائمة وحيوية.(1) وأكدت التصريحات الرسمية الكويتية بأن الكويت سيزود الأردن بالنفط إذا ما انقطعت عنه الإمدادات النفطية من العراق، وهي إشارة صريحة من جانب الكويت، لإمكانية أن تعود العلاقات الأردنية الكويتية لمجراها الطبيعي، إذا ما اقترن ذلك بتدهور علاقات الأردن مع العراق، مما حدا بالأردن رفض العرض الكويتي.(2)

استمرت العلاقات السياسية بين الدولتين مقطوعة، وبقيت الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي لم تطبع علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع الأردن، حتى عام 1999، وبدأت العلاقات السياسية بين البلدين بالتحسن، وذلك على أثر مشاركة ولي العهد الكويتي في تشييع جنازة الملك حسين، في 8/2/ 1999، وتولي الملك عبد الله الثاني بن حسين مقاليد الحكم.(3)

قام الملك عبد الله الثاني بعد توليه سلطاته الدستورية بزيارة الكويت، والاجتماع مع أميرها في زيارة رسمية في السادس والسابع من أيلول من عام 1999. ومنذ ذلك التاريخ والعلاقات

(1) تصريح الشيخ صباح الأحمد حول العلاقات مع الأردن، نشرته صحيفة الدستور في 14/8/ 1995، عدد: 10047 ص: 1، نص التصريح: "تأمل أن تشهد العلاقات الأردنية الكويتية المزيد من التقدم مع مرور الأيام المقبلة، إن العلاقة بين البلدين علاقة حية، وليست مقطوعة، والكل يعلم بأن هناك سفارة للكويت في عمان."

(2) الرعود، عبد اللطيف، الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية، ص: 235-236

(3) المجالي، مصلح، العلاقات الأردنية-العربية خلال الفترة من 1990-2000، رسالة غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2003، ص: 85

الأردنية الكويتية، في تطور مستمر. [1] حيث تم افتتاح السفارة الأردنية في الكويت، وإعادة السفير الأردني إلى الكويت بتاريخ 1999/9/25.[2]

ثانياً: التمثيل الدبلوماسي:

منذ الاعتراف بالاستقلال الكويتي، تم فتح قنصلية للأردن في الكويت، لرعاية شؤون الأردنيين هناك، وتوسيع العلاقات بين البلدين في مجالات مختلفة.[3] وتقرر في بداية تشرين الأول من عام 1961، تبادل التمثيل الدبلوماسي بين كل من الأردن والكويت، حيث اتخذ مجلس الوزراء الأردني قراراً، بإقامة علاقات دبلوماسية مع الكويت، بدرجة سفارة، ابتداءً من 10/8/ 1961.[4] وأصدر أمير الكويت عبد الله الصباح أمراً في 12/4/ 1961، يقضي بتعيين خالد العدساني[5] سفيراً للكويت في الأردن.[6]

عُيّن عبد الله صلاح[7] كأول سفير أردني لدى دولة الكويت، حيث قدم أوراق اعتماده لدى أمير الكويت في 4/23/ 1962.[1] وفي العام نفسه تم تعيين محمد سالم الجنيدي، مندوب

([1]) هياجنه، عدنان، العلاقات الخليجية- الأردنية الواقع والمستقبل من (1980-2004)، ص: 30-31

([2]) الجريدة الرسمية، تاريخ: 1999/9/25، عدد: 4381

([3]) فلسطين، السبت 24 حزيران 1961، ص: 1، 4

([4]) الدفاع، الإثنين 9 تشرين الأول 1961، عدد: 7822، ص: 1

([5]) خالد العدساني: سياسي كويتي ناشط التحق بالمجلس التشريعي عندما قام في عام 1938م، وكان عضوا لمجلس إدارة معارف الكويت في عام 1936م، ثم انتخب لعضوية المجلس نفسه مرة أخرى في سنة 1954م، وكان عضوا في كثير من اللجان المهمة التي شكلتها الحكومة لما له من دراية وخبرة في الأمور الادارية والمالية.

([6]) الدفاع، الثلاثاء 5 كانون الأول 1961، عدد: 7871، ص: 1

([7]) عبدالله صلاح: ولد عام 1922 في طولكرم ، سغل عدد من المناصب منها: مدير التعليم وكالة الغوث 1950-1967، سفير الأردن في الكويت 1962-1963، سفير الأردن في الهند 1963-1964، سفير الأردن

الأردن السابق في جامعة الدول العربية، سفيراً للأردن في الكويت، بدلاً من السفير عبد الله صلاح.(2)

وفي 27/11/ 1965، تم تعيين السيد عكاش الزبن،(3) واستمر سفيراً في الكويت حتى 17/12/ 1968، حيث عين بعده السيد محمد نزال العرموطي.(4) وفي 1/4/ 1971 عين السيد ذوقان الهنداوي.(5) ثم عين بعده السيد مصطفى دودين في 1974/7/13،(1) وتعتبر فترة اعتماده

في فرنسا 1967–1970، سفير الأردن في فرنسا 1964–1966، سفير الأردن في الولايات المتحدة الأمريكية 1973–1980، المندوب الأردني لدى الأمم المتحدة 1983–1992، عضو مجلس الأعيان 1993.

(1) فلسطين، الأحد 24 نيسان 1962، ص: 1، 4

(2) الأردن – 1962، معلومات رسمية عن المملكة الأردنية الهاشمية، المديرية العامة للمطبوعات والنشر، عمان، 1963، ص: 201

(3) فلسطين، السبت 27 تشرين الثاني 1965، ص: 1، عكاش الزبن: ولد عام (1927) في قرية جالون وتلقى تعليمه في مدراس عمان، وقد تدرج في عدة منصب وهي: قائد للسلاح الملكي المدرع، ومن ثم أصبح كبير المرافقين لجلالة الملك الحسين بن طلال أكثر من ثلاث مرات تقريباً، ومستشار عسكري، وقائداً للمنطقة الجنوبية، وبعد ذلك عين نائباً لقائد الجيش، حيث كان قائد الجيش هو المشير حابس المجالي ومن ثم انتقل إلى المرحلة السياسية والعمل الدبلوماسي، حيث عين سفير الأردن في الكويت والباكستان، وكان له دور في توطيد العلاقات ما بين الأردن والكويت.

(4) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ: 1/2/ 1968، رقم الوثيقة: 2/2/2/31، محمد نزال العرموطي: سياسي ودبلوماسي شغل العديد من المناصب منها: سكرتير عام وزارة الداخلية، سكرتير عام لمجلس الامة الاردني، 1965–1964 –وزير الداخلية ، سفير لدى كل من تونس،الجزائر ، ليبيا ،الكويت ،البحرين،قطر ، دبي،الشارقة، عجمان، ام القوين، راس الخيمة، دولة عمان.

(5) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ: 1/4/ 1971، رقم الوثيقة: 77/9/1/31، ذوقان سالم الهنداوي: (1927 –. 2005) تولى مناصب وزارية عديدة على مدار ثلاثين عام من 1965 إلى 1995 ومنها نائب لرئيس الوزراء ووزير دولة ووزير للتربية والتعليم ورئيس للديوان الملكي الهاشمي وسفير فوق العادة للأردن في الخارج ونائب منتخب من الشعب، كما عين عضو مجلس أعيان ونائب أول للرئيس ورئيس عدد من لجانها ومنها الخارجية والتربية عدة مرات إلى عام 2004.

أقصر فترة، حيث لم تتجاوز الستة شهور، وفي 1/1/ 1975.[2] عين السيد محي الدين الحسيني، وتعتبر فترة اعتماده كسفير للأردن في الكويت أطول فترة، حيث استمرت حوالي خمسة سنوات، وفي 3/26/ 1980. عين السيد صالح الشرع[3]، وعين السيد صالح الزعبي في 1982/1/20.[4]

وعين بعده السيد وائل طوقان في 5/14/ 1985،[5] وفي 1987/9/26. عين السيد نبيل التلهوني[6]، واستمر سفيراً للأردن في الكويت حتى عام 1990، حيث كان آخر سفراء الأردن في الكويت، قبل قطع العلاقات بين البلدين، بعد الحرب العراقية الكويتية. استمرت العلاقات الدبلوماسية مقطوعة بين البلدين حتى عام 1999 حيث عين السيد محمد منفي القرعان، كأول

([1]) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ: 13-07-1974، رقم الوثيقة: 27/34/4/28، مصطفى دودين: شغل العديد من المناصب منها: مدير الجوازات والسفر في قطاع غزة 1953، نائب مدير عن المنظمة التعاونية عمان 1966، عضو مجلس الأعيان 1971/11/1، وزير الشؤون الاجتماعية و العمل.

([2]) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ: 1975/9/25، رقم الوثيقة: 202/12/9/25/ج، القدس، الخميس 2 كانون الثاني 1975، عدد: 1901، ص: 1

([3]) الجريدة الرسمية، تاريخ: 4/26/ 1980، عدد: 2927، صالح الزعبي: ولد في مدينة اربد، بدأ عمله في المجال التعليمي كأستاذ للغة الانجليزية، ثم التحق بوزارة الخارجية وعمل قائما بالأعمال في السفارة الأردنية في طرابلس، ومستشار مساعد المندوب الأردني لدى الجامعة العربية في القاهرة، ومساعد المندوب الأردني الدائم في الامم المتحدة في نيو يورك، ثم سفيرا مقيما للمملكة في دولة الكويت ومن ثم امينا عاما لوزارة الخارجي. انتقل بعدها الزعبي الى الجامعة الاردنية واسس مركز الدراسات الاستراتيجية وعمل مديرا للمركز لعدة سنوات، انتقل بعدها للعمل مديرا عاما لجريدة الدستور. ومن ثم امينا عاما لمجلس الامة واصبح بعدها مديرا عاما لجمعية الشؤون الدولية ومن ثم مديرا للمركز الوطني للحقوق الانسان.

([4]) الجريدة الرسمية، تاريخ: 25/ 2/ 1982، عدد: 3056

([5]) الجريدة الرسمية، تاريخ: 6/11/ 1985، عدد: 3322

([6]) الجريدة الرسمية، تاريخ: 1987/9/26، عدد: 3501، نبيل التلهوني: دبلوماسي أردني شغل عدد من المناصب في الخارجية الأردنية منها مدير الدائرة الاقتصادية بالوزارة، كان آخر السفراء الأردنيين في الكويت قبل حرب الخليج عام 1990. .

سفير للأردن في الكويت، بعد انقطاع في العلاقات الدبلوماسية دام حوالي تسع سنوات، حيث تم تعيينه في 1999/9/25.[1] وذلك بعد زيارة الملك عبد الله الثاني للكويت في 9/6/ 1999.

([1]) الجريدة الرسمية، تاريخ: 1999/9/25، عدد: 4381

جدول رقم (1): أسماء السفراء الأردنيين في الكويت من عام 1961-1999:

الرقم	الاسم	تاريخ الاعتماد
1	عبد الله صلاح	1962/4/23[1]
2	محمد سالم الجنيدي	1963/3/8[2]
3	عكاش الزبن	1965 /11/27[3]
4	محمد نزال العرموطي	1968/12/17[4]
5	ذوقان الهنداوي	1971/4/1[5]
6	مصطفى دودين	1974/7/13[6]
7	محي الدين مصطفى الحسيني	1975 /1/1[7]
8	صالح الشرع	1980 /3/26[8]
9	صالح الزعبي	1982/1/20[9]
10	وائل طوقان	1985 /5/14[10]
11	نبيل التلهوني	1987/9/26[11]
12	محمد المنفي القرعان	1999/9/25[12]

(1) فلسطين، الأحد 24 نيسان 1962، ص: 1، 4

(2) فلسطين، الجمعة 8 آذار 1963، ص: 1

(3) فلسطين، السبت 27 تشرين الثاني 1965، ص: 1

(4) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ: 1/2/ 1968، رقم الوثيقة: 2/2/2/31

(5) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ: 1/4/ 1971، رقم الوثيقة: 77/9/1/31

(6) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ: 13-07-1974، رقم الوثيقة: 27/34/4/28

(7) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ: 1975/9/25، رقم الوثيقة: 202/12/9/25/ج، القدس، الخميس 2 كانون الثاني 1975، عدد: 1901، ص: 1

(8) الجريدة الرسمية، تاريخ: 26/4/ 1980، عدد: 2927

(9) الجريدة الرسمية، تاريخ: 25/ 2/ 1982، عدد: 3056

(10) الجريدة الرسمية، تاريخ: 11/6/ 1985، عدد: 3322

(11) الجريدة الرسمية، تاريخ: 1987/9/26، عدد: 3501

(12) الجريدة الرسمية، تاريخ: 1999/9/25، عدد: 4381

أما السفراء الكويتيون في الأردن، فقد كان السيد خالد العدساني، أول سفير للكويت في الأردن حيث تم تعيينه في 1962/1/17،(1) وتم تعيين السيد عبد الرزاق الوقى في 1964/3/15.(2) وفي 30/ 3/ 1966 تم تعيين السيد عبد الرزاق الرزوقي،(3) حيث كانت فترة اعتماده كسفير للكويت في الأردن أقصر فترة، فقد كانت حوالي سنة تقريباً،

وفي 1967/6/11 تم تعيين السيد سليمان الصانع.(4) وتم تعيين السيد محمد قاسم السداح في 11/4/ 1971.(5) وفي 1973/2/22 تم تعيين السيد محمد حافظ،(6) وتعتبر فترة اعتماده كسفير للكويت في الأردن أطول فترة، فقد استمرت حوالي عشر سنوات، وفي 10/31/ 1982

---

(1) الأردن–1962، معلومات رسمية عن المملكة الأردنية الهاشمية، المديرية العامة للمطبوعات والنشر، عمان، 1963، ص: 369

(2) فلسطين، الأحد 15 آذار 1964، ص: 1، عبدالرزاق محمود رزوقي: (1900 – 1989) دبلوماسي كويتي ولد عام في مدينة الكويت السمعة الطيبة في الكويت، كسب خلال عمله في وظيفة من الحكومة البريطانية خبرة حيث أوصى المعتمد البريطاني بإرساله لدراسة الحقوق في الهند وتخرج في عام 1931م حيث تدريب ميدانيا وتولي القضاء في مدينة مرا آباد لمدة سنتين من عام 1932– 193، ثم عين مساعداً للمعتمد البريطاني في البحرين وعين بعدها وكيلاً ل للحكومة البريطانية في أمارة الشارقة، و في عام 1945م عاد إلي الكويت وتفرغ للأعمال الحرة وبعد الاستقلال عبن في عام 1962م سفير للوفد الدائم لدي الأمم المتحدة ثم عين سفيراً بالأردن.

(3) فلسطين، الثلاثاء 31 آذار 1966، ص: 1

(4) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ: 1967/6/11، رقم الوثيقة: 85/3/1/31، سليمان الصانع: دبلوماسي كويتي، عين أول سفير للكويت لدى اليابان وكان ذلك في عام 1962

(5) القدس، الجمعة 4 تشرين الثاني 1971، عدد: 915، ص: 1، محمد السداح: دبلوماسي كويتي عمل في التدريس من عام (1949 – 1961)، ثم بدأ بعد ذلك العمل في السلك الدبلوماسي حيث عين سفيراً في المغرب والإمارات، والأردن، واسبانيا، حيث كان آخر عمله في السلك الدبلوماسي عام 1981.

(6) القدس، الخميس 22 شباط 1972، عدد: 1315، ص: 1

تم تعيين السيد إبراهيم البحو،[1] وفي 20/7/ 1988.[2] تم تعيين السيد سليمان الفصام، حيث كان آخر سفراء الكويت في الأردن قبل أن تنقطع العلاقات بين البلدين بعد حرب الخليج الثانية. وبعد عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1999، كان أول السفراء الكويتيين في الأردن السيد فيصل المشعان، حيث تم تعيينه في 25/9/1999.[3]

(1) الرأي، 1/11/ 1982، عدد: 4532، ص: 3، دبلوماسي كويتي: شغل العديد من المناصب منه: منصب مدير الشؤون القانونية والفنية في إدارة الوظائف العامة في وزارة التربية والتعليم 1961 - 1962، وفي عام 1963 عين ملحقا دبلوماسيا في وزارة الخارجية الكويتية وشغل منصب نائب القنصل العام في سفارة الكويت بالقاهرة حتى عام 1965، وفي عام 1965 عين نائبا لرئيس قسم الشؤون السياسية في سفارة الكويت في القاهرة ونائبا للمندوب العام الدائم لجامعة الدول العربية وممثلا للكويت في اتفاق الوحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة حتى عام 1968، عامي 1968 و1969 انتدب كممثل للهيئة العامة للجنوب والخليج العربي في دبي وأبو ظبي، وفي عام 1969 عين رئيسا لقسم الشؤون الثقافية بوزارة الخارجية ونائبا لمدير إدارة الصحافة والثقافة في الوزارة حتى عام 1974، وفي عام 1974 عين سفيرا مقيما للكويت في اليمن حتى عام 1977، و عين سفيرا للكويت لدى الأردن، وفي عام 1987 عين سفيرا للكويت لدى العراق حتى الغزو العراقي للكويت حيث اعتقل أثناءه.

(2) الرأي، 21/7/ 1988، عدد: 6583، ص: 24، سليمان الفصام: دبلوماسي كويتي شغل العديد من المناصب بدأ العمل في وزارة الخارجية عام 1963، بمنصب ملحق دبلوماسي كانت بدايتها في سفارة الكويت في جدة في المملكة العربية السعودية، ثم عمل في واشنطن، ثم في دبي، ثم عين سفيراً في الأردن

(3) الجريدة الرسمية، تاريخ: 25/9/1999، عدد: 4381، فيصل المشعان: دبلوماسي كويتي، كان وكيلاً في وزارة لخارجية قبل عمله سفير في الأردن.

جدول رقم (2): أسماء السفراء الكويتيين في الأردن من عام 1961–1999

الرقم	الاسم	تاريخ الاعتماد
1	خالد العدساني	1962/1/17(1)
2	عبد الرزاق الوقى	1964/3/15(2)
3	عبد الرزاق الرزوقي	30/ 3/ 1966(3)
3	سليمان الصانع	1967/6/11(4)
4	محمد قاسم السداح	11/4/ 1971(5)
5	محمد حافظ	1973/2/22(6)
6	إبراهيم جاسم البحو	10/31/ 1982(7)
7	سليمان سالم الفصام	7/20/ 1988(8)
6	فيصل عبد الله المشعان	1999/9/25(9)

(1) الأردن–1962، معلومات رسمية عن المملكة الأردنية الهاشمية، المديرية العامة للمطبوعات والنشر، عمان، 1963، ص: 369

(2) فلسطين، الأحد 15 آذار 1964، ص: 1

(3) فلسطين، الثلاثاء 31 آذار 1966، ص: 1

(4) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ: 1967/6/11، رقم الوثيقة: 85/3/1/31

(5) القدس، الجمعة 4 تشرين الثاني 1971، عدد: 915، ص: 1

(6) القدس، الخميس 22 شباط 1972، عدد: 1315، ص: 1

(7) الرأي، 11/1/ 1982، عدد: 4532، ص: 3

(8) الرأي، 7/21/ 1988، عدد: 6583، ص: 24

(9) الجريدة الرسمية، تاريخ: 1999/9/25، عدد: 4381

ثالثاً: الزيارات المتبادلة بين الأردن والكويت في المجال السياسي:

ساهم التقارب في وجهات النظر بين الدولتين، في معظم القضايا العربية، في أن تشهد العلاقات السياسية الأردنية الكويتية نشاطاً مستمراً، على مستوى الزيارات المتبادلة بين الدولتين، والتي تضمنت زيارات رؤساء الدولتين، ووزراء الخارجية، ورئيس الديوان الملكي، والمستشارين.

ارتكزت محاور الزيارات الأردنية الكويتية في المجال السياسي، على تبادل التهاني والتعازي، بين المسؤولين في كلا البلدين، وتعزيز العلاقات الثنائية في مختلف المجالات السياسية، والتأكيد على مبدأ المساواة بين الدول، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، والتأكيد على دور الجامعة العربية لحل الأزمات العربية، وبذل الجهود العربية، لتوحيد الموقف العربي، وتوسيع مجالات التنسيق بين الأشقاء العرب، والتأكيد على دعم الأردن والكويت الدائم، للقضية الفلسطينية، والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني، والعمل على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، والبحث في الحرب العراقية الإيرانية، حيث جاءت على النحو التالي:

جدول رقم (3) الزيارات المتبادلة بين الأردن والكويت في المجال السياسي خلال الفترة من عام 1961-1999

الرقم	المسئول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	من	إلى	هدف الزيارة
.1	هاشم الجيوسي حسين الكاتب صلاح أبو زيد	وزير المالية وزير البلاط مدير عام الإذاعة والتلفزيون	1961 /6/24	الأردن	الكويت	نقل تهاني الملك حسين بمناسبة استقلال الكويت[1]
.2	حازم نسيبه	وزير الخارجية	1962 /6/1	الأردن	الكويت	المشاركة في الاحتفال الوطني بمناسبة استقلال الكويت[2]
.3		رئيس مجلس الأعيان	1964 /3/19	الأردن	الكويت	بحث سبل التعاون والاستفادة من الخبرات الأردنية[3]
.4	الملك حسين	ملك الأردن	1965 /9/27	الأردن	الكويت	بحث سبل التعاون بين البلدين، وتنسيق العمل العربي[4]
.5	الملك حسين	ملك الأردن	1967 /3/2	الأردن	الكويت	إجراء مباحثات مع المسئولين الكويتيين لدعم الاقتصاد الأردني، بقروض طويلة الأجل[5]
.6	عبد المنعم الرفاعي	رئيس الوزراء الأردني	26/ 4/ 1968	الأردن	الكويت	التنسيق مع المسئولين الكويتيين، وتبادل الآراء من أجل العمل العربي المشترك[6]
.7	جابر الأحمد الصباح	وزير المالية	1961 /7/22	الكويت	الأردن	تسليم رسالة من أمير الكويت عبد الله الصباح، لشرح تطورات الأزمة الكويتية العراقية[7]
.8	صباح السالم	ولي العهد الكويتي ووزير الخارجية	1961 /4/2	الكويت	الأردن	مروراً بالأردن أثناء زيارته إلى لندن[8]
.9	صباح السالم	ولي العهد الكويتي ووزير خارجيتها	1964 /10/4	الكويت	الأردن	بحث تنمية العلاقات بين البلدين تنسيق الجهود للعمل العربي المشترك[9]
.10	الأمير صباح السالم	أمير الكويت	1966 /3/17	الكويت	الأردن القدس	تنمية العلاقات بين البلدين التنسيق من أجل العمل العربي المشترك[10]

---

(1) المنار، الأحد 25 حزيران 1961، ، عدد: 318، ص: 1، 4

(2) فلسطين، 23 حزيران 1962، ص، 1، 3

(3) فلسطين، الجمعة 20 آذار 1964، ص: 1

(4) فلسطين، الثلاثاء 28 أيلول 1965، ص: 1

(5) فلسطين، الجمعة 3 شباط 1967، ص: 1

(6) القدس، الثلاثاء 26 تشرين الثاني 1968، عدد: 7، ص: 1

(7) الدفاع، الأحد 23 تموز 1961، عدد: 7755، ص: 1، 3

(8) فلسطين، الخميس 3 كانون الثاني 1963، ص: 1

(9) فلسطين، الأحد 4 تشرين الأول 1964، ص: 1

(10) فلسطين، 10 آذار 1966، ص: 1، 4

11.		رئيس مجلس الأمة الكويتي	29/11/ 1966	الكويت	الأردن	الإطلاع على التجربة الأردنية في المجال البرلماني(1)
12.	سعد الصباح	وزير الدفاع	10/5/ 1969	الكويت	الأردن	الإطلاع على التجربة الأردنية في المجال العسكري(2)
13.	الأمير حسن	ولي العهد الأردني	10/5/ 1976	الأردن	الكويت	بحث سبل زيادة التنسيق والتعاون بين البلدين(3)
14.	الملك حسين	ملك الأردن	8/8/ 1976	الأردن	الكويت	زيارة ضمن جولة خليجية لبحث سبل التعاون(4)
15.	الملك حسين	ملك الأردن	19/7/ 1977	الأردن	الكويت	زيارة ضمن جولة خليجية لبحث الجهود المبذولة لحل مشكلة الشرق الوسط، ووسائل تدعيم العمل العربي المشترك، والعلاقات الثنائية بين البلدين(5)
16.	الملك حسين	ملك الأردن	29/9/ 1978	الأردن	الكويت	بحث الوضع العربي، والعلاقات المشتركة بين البلدين(6)
17.	محمد البدر	ضابط في الجيش الكويتي	29/4/ 1974	الكويت	الأردن	للإطلاع على الأوضاع العسكرية في الأردن(7)
18.	صباح الأحمد	وزير الخارجية	9/12/ 1976	الكويت	الأردن	إجراء مباحثات مع رئيس الوزراء الأردني وبعض المسئولين الأردنيين(8)
19.	مروان القاسم	وزير الخارجية	18/4/ 1981	الأردن	الكويت	سلم ولي العهد الكويتي رسالة من الملك حسين للتشاور حول الأوضاع العربية(9)
20.	الملك حسين	ملك الأردن	19/5/ 1981	الأردن	الكويت	زيارة ضمن جولة خليجية للتشاور في بعض القضايا العربية(10)

(1) فلسطين، الأربعاء 30 تشرين الثاني 1966، ص: 1
(2) القدس، الأحد 11 أيار 1969، عدد: 144، ص: 1
(3) القدس، الاثنين 9 آب 1976، عدد: 2481، ص: 1
(4) القدس، 20 تموز 1977، عدد: 2821، ص: 1، الرأي العام الكويتية 20/7/ 1977، عدد: 4932، ص: 1
(5) القدس، الجمعة 29 أيلول 1978، عدد: 3250، ص: 1
(6) القدس، الثلاثاء 30 نيسان 1974، عدد: 1684، ص: 1
(7) القدس، الثلاثاء 9 كانون أول 1976، عدد: 2240، ص: 1
(8) القدس، الثلاثاء 9 كانون أول 1976، عدد: 2240، ص: 1
(9) الرأي، 1981/4/19، عدد: 3999، ص: 1
(10) الرأي، 19/ 5/ 1981، عدد: 4028، ص: 1، القبس، 19/ 5/ 1981، عدد: 3239، ص: 1

21.	الملك حسين	ملك الأردن	18/ 10/ 1981	الأردن	الكويت	زيارة ضمن جولة خليجية، لبحث الوضع في الوطن العربي، وبحث سبل دعم التضامن العربي[1]
22.	الملك حسين	ملك الأردن	22/ 1983/12	الأردن	الكويت	ضمن جولة خليجية لبحث تطورات القضية الفلسطينية، والموقف العربي[2]
23.	مروان القاسم	رئيس الديوان الملكي الهاشمي	1/ 4/ 1984	الأردن	الكويت	تسليم رسالة من الملك حسين، إلى أمير الكويت، للتشاور حول الوضع العربي[3]
24.	الملك حسين	ملك الأردن	6/5/ 1984	الأردن	الكويت	بحث تطورات حرب الخليج الأولى، حيث أكد وجود الأردن إلى جانب الكويت بكل إمكانياته[4]
25.	الملك حسين	ملك الأردن	1/15/ 1985	الأردن	الكويت	التشاور حول القضايا العربية، وتحقيق المصالح المشتركة[5]
26.	الملك حسين	ملك الأردن	1985/5/6	الأردن	الكويت	بحث الوضع العربي، والقضايا العربية ذات الاهتمام المشترك، وبحث العلاقات الثنائية، وسبل تعزيز التعاون المشترك[6]
27.	رزق البطاينه	رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب	1985/5/11	الأردن	الكويت	بحث سبل التعاون بين البلدين[7]
28.	عاكف الفايز	رئيس مجلس النواب	2/24/ 1986	الأردن	الكويت	وبحث سبل التعاون بين البلدين[8]
29.	الملك حسين	ملك الأردن	12/22/ 1986	الأردن	الكويت	بحث التضامن والتعاون بين البلدين، والتطورات على الساحة العربية[9]
30.	الملك حسين	ملك الأردن	26/ 1/ 1987	الأردن	الكويت	المشاركة في مؤتمر القمة ا"لإسلامية المنعقد في الكويت[10]
31.	الملك حسين	ملك الأردن	5/1/ 1987	الأردن	الكويت	ضمن جولة خليجية، لبحث تطورات الحرب العراقية الإيرانية[11]

([1]) الرأي، 10/19/ 1981، عدد: 4163، ص: 1، القبس 10/19/ 1981، عدد: 3389، ص: 1

([2]) الرأي، 1983/12/23، عدد: 4615، ص: 1

([3]) الرأي 4/2/ 1984، عدد: 5043، ص: 1، القبس 4/1/ 1984، عدد: 4369، ص: 1

([4]) الرأي، 1984/6/6، عدد: 5107، ص: 1، القبس 6/6/ 1984، عدد: 4233، ص: 1

([5]) الدستور، 16/ 1/ 1985، عدد: 6256، ص: 1، القبس 14/ 1/ 1985، عدد: 4551، ص: 1

([6]) الدستور، 1985/5/7، عدد: 6366، ص: 1

([7]) الدستور، 1985/5/12، عدد: 6371، ص: 2

([8]) الدستور، 25/ 2/ 1986، عدد: 6653، ص: 27

([9]) الدستور، 12/23/ 1986، عدد: 6946، ص: 1، القبس 12/22/ 1986، عدد: 5249، ص: 1

([10]) الدستور، 27/ 1/ 1987، عدد: 6982، ص: 1

([11]) الدستور، 5/1/ 1987، عدد: 7077، ص: 1

.32	الملك حسين	ملك الأردن	12/ 12/ 1987	الأردن	الكويت	ضمن جولة خليجية، لبحث تطورات الحرب العراقية الإيرانية[1]
.33	الملك حسين	ملك الأردن	8/11/ 1988			لبحث تطورات الحرب العراقية الإيرانية[2]
.34	زيد بن شاكر	رئيس الوزراء	7/8/ 1989	الأردن	الكويت	بحث سبل التعاون بين البلدين[3]
.35	وفد ضباط	ضباط الأمن العام الكويتي	1983/7/2	الكويت	الأردن	زيارة جسري الأمير محمد والأمير حسين، للإطلاع على ترتيبات دخول ومغادرة الزوار على الجسرين، من وإلى الضفة الغربية[4]
.36	طلاب ومدرسين	وفد من كلية الكويت العسكرية	1985/3/10	الكويت	الأردن	الاستفادة من الخبرات التعليمية والعسكرية[5]
.37		ولي العهد الكويتي	1985/10/18	الكويت	الأردن	بحث سبل التعاون، وتعزيز العلاقات بين البلدين[6]
.38	برئاسة عضو المجلس عباس مناور	وفد من مجلس الأمة الكويتي	24/7/ 1985	الكويت	الأردن	بحث مع السيد أحمد اللوزي، رئيس مجلس الأعيان، العلاقات الأخوية بين البلدين، وسبل تعزيز التعاون في المجال البرلماني[7]
.39		وزير الدفاع الكويتي	1/2/ 1986	الكويت	الأردن	بحث سبل التنسيق بين البلدين، بشأن الحرب العراقية الإيرانية[8]
.40	وفد من الأمانة العامة في رئاسة الوزراء الكويتية	رئاسة الوزراء الكويتية	5/4/ 1987	الكويت	الأردن	الإطلاع على النظام الإداري، المعمول به في رئاسة الوزراء الأردنية[9]
.41	السيد سعود المصيعي	وزير الدولة للشؤون الخارجية	22/ 6/ 1987	الكويت	الأردن	نقل إلى الملك حسين الجهود التي تقوم بها الكويت، لتنسيق الموقف العربي، لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية[10]

(1) الدستور، 13/ 12/ 1987، عدد: 7297، ص: 1

(2) الرأي، 9/11/ 1988، عدد: 6692، ص: 1

(3) الرأي، 8/8/ 1989، عدد: 6958، ص: 1، القبس 9/8/ 1989، عدد: 6195، ص: 1

(4) الرأي، 1983/7/3، عدد: 4774، ص: 2

(5) الدستور، 1985/3/11، عدد: 6310، ص: 1

(6) الدستور، 1985/10/19، عدد: 6555، ص: 1

(7) الدستور، 25/7/ 1985، عدد: 6442، ص: 1، القبس 23/7/ 1985، عدد: 4740، ص: 1

(8) الدستور، 2/2/ 1986، عدد: 6630، ص: 1، الرأي العام الكويتية 1/2/ 1986، عدد: 7978، ص: 3

(9) الدستور، 6/4/ 1987، عدد: 7051، ص: 1

(10) الدستور، 23/ 6/ 1987، عدد: 7138، ص: 1

.42	صباح الأحمد	نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية	7/9/ 1987	الكويت	الأردن	حمل رسالة للملك حسين، من أمير الكويت جابر الصباح، تتعلق بتطورات الأوضاع في منطقة الخليج، وبحث أمور التعاون بين البلدين(1)
.43		ولي العهد الكويتي	1/5/ 1989	الكويت	الأردن	بحث سبل التعاون بين البلدين، حيث أكد خلال الزيارة على دعم الكويت للأردن(2)
.44	الملك حسين	ملك الأردن	25/2/ 1990	الأردن	الكويت	بحث القضايا القومية، والعلاقات الثنائية المشتركة بين الأردن والكويت(3)
.45	الملك حسين	ملك الأردن	1990/7/29	الأردن	الكويت	تقريب وجهات النظر بين الكويت والعراق، لتعزيز وحدة الصف العربي(4)
.46	عبد الإله الخطيب	وزير الخارجية	1999/2/27	الأردن	الكويت	التنسيق مع المسئولين الكويتيين، لإعادة العلاقات بين البلدين(5)
.47	الملك عبد الله الثاني	ملك الأردن	1999/9/6	الأردن	الكويت	التنسيق مع المسئولين الكويتيين لإعادة العلاقات الأردنية الكويتية إلى ما كانت عليه قبل عام 1990(6)
.48		وزير الخارجية الكويتي	1998	الكويت	الأردن	التهنئة بعودة الملك حسين من رحلة العلاج
.49		ولي العهد الكويتي	8/2/ 1999	الكويت	الأردن	المشاركة في تشييع جنازة الملك حسين(7)

---

(1) الدستور، 8/9/ 1987، ص: 1

(2) الرأي، 2 /5/ 1989، عدد: 6866، ص: 1، الرأي العام الكويتية 2/5/ 1989، عدد: 9120، ص: 1

(3) الدستور 26/2/ 1990، عدد: 8091، ص: 1

(4) الدستور 30/7/ 1990، عدد: 8239، ص: 1

(5) الرأي، 28/ 2/ 1999، عدد: 10400، ص: 1

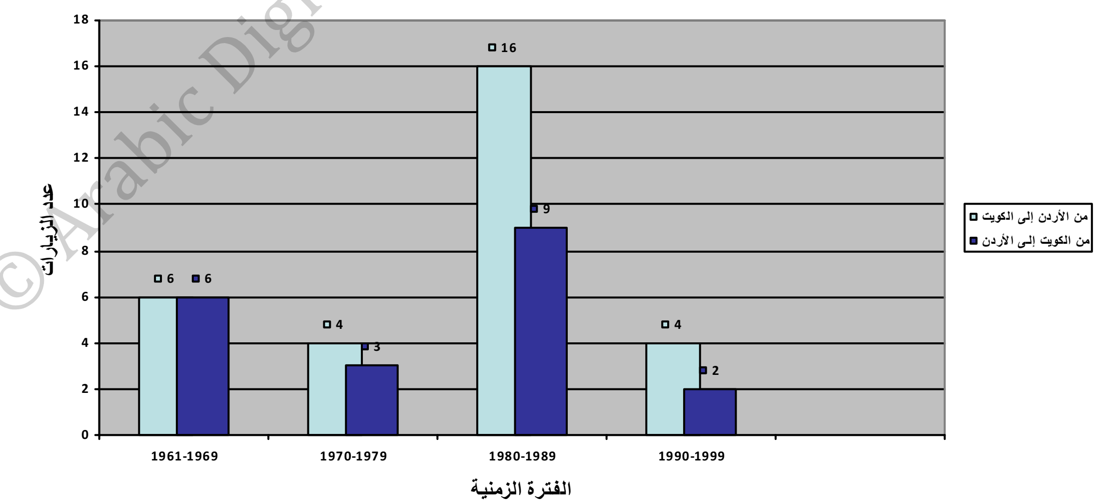
(6) الوقائع والوثائق الأردنية، (زيارة الملك عبد الله الثاني للكويت بتاريخ 6/9/ 1999)، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، ، الربع الثالث 1999.

(7) الرأي، تاريخ 8/2/ 1999، عدد: 10380، ص: 1

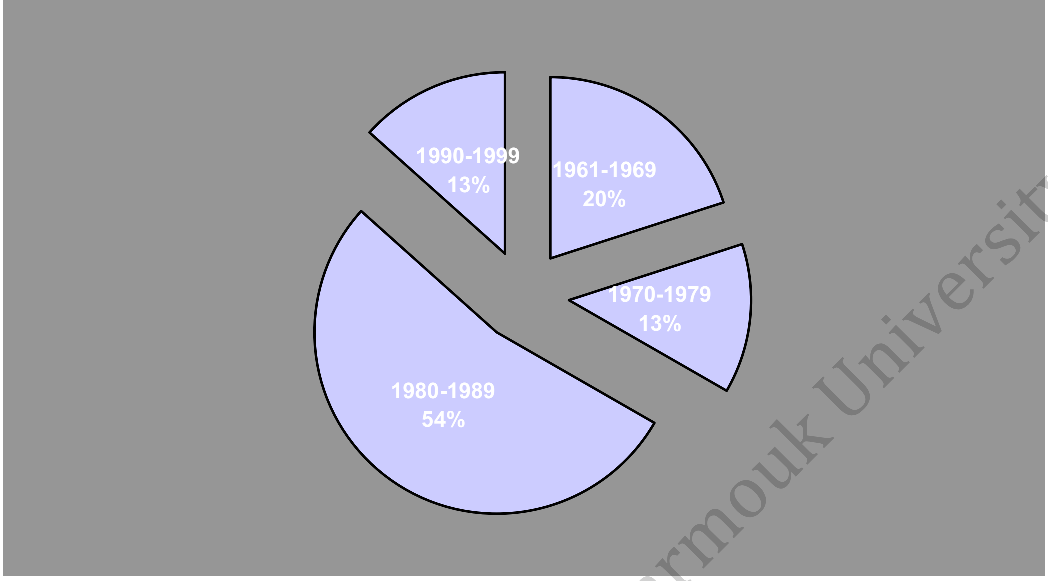
جدول رقم(4): ملخص الزيارات بين الأردن والكويت من عام 1961-1999

السنة	الدولة		مجموع الزيارات
	من الأردن إلى الكويت	من الكويت إلى الأردن	
1961-1969	6	6	12
1970-1979	4	3	7
1980-1989	16	9	25
1990-1999	4	2	4
المجموع	27	18	49

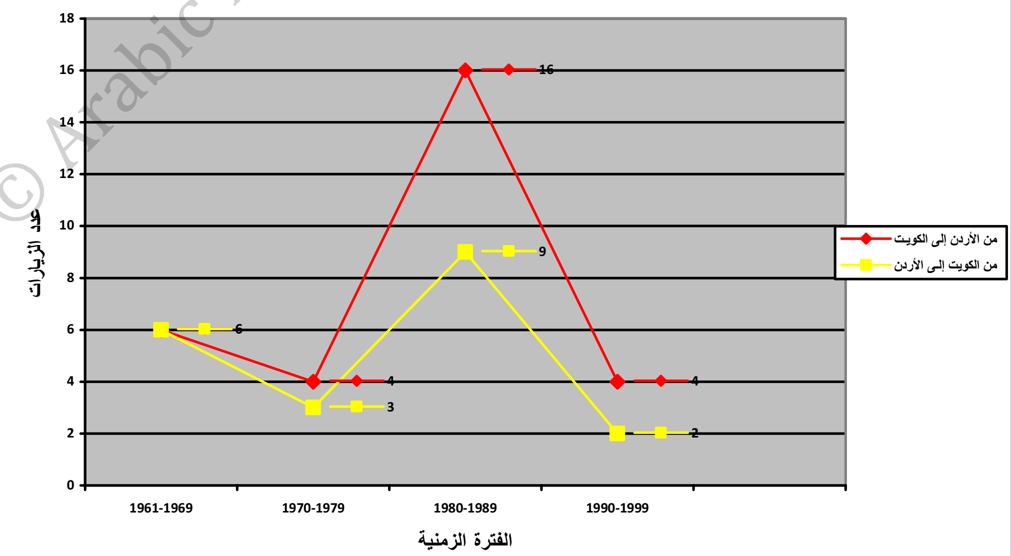
شكل رقم (٣) الزيارات الأردنية الكويتية في المجال السياسي من عام ١٩٦١-١٩٩٩



شكل رقم (٤): نسب الزيارات الأردنية الكويتية من عام ١٩٦١-١٩٩٩



شكل رقم (٥): الزيارات الأردنية الكويتية في المجال السياسي من عام ١٩٦١-١٩٩٩



يظهر من خلال الزيارات الأردنية الكويتية في المجال السياسي، بأن العلاقات الأردنية الكويتية في المجال السياسي كانت غير ثابته، وذلك بسبب مواقف البلدين من قضايا بعضهم البعض، وعلى الأكثر عائد إلى المواقف الأردنية من القضايا الكويتية، فقد بدأت العلاقات بين البلدين في **الستينيات** مباشرة بعد حصول الكويت على الاستقلال، واتسمت العلاقة في بدايتها بالوسطية، حيث كانت الزيارات من الجانب الأردني (6) زيارات، و (6) زيارات من الجانب الكويتي، وقد ركزت الزيارات على تقوية التعاون والتنسيق بين البلدين، لدعم القضية الفلسطينية بالدرجة الأولى، على اعتبار الأردن والكويت أكثر دولتين عربيتين داعمتين للقضية الفلسطينية، وللشعب الفلسطيني.

وفي فترة **السبعينيات** كانت الزيارات الأردنية الكويتية، منخفضة، وذلك بسبب جمود العلاقات الأردنية الكويتية في هذه الفترة، بسبب موقف الكويت الرافض، لموقف الحكومة الأردنية من المنظمات الفلسطينية، فقد اقتصرت الزيارات من الجانب الأردني على (4) زيارات، و (3) زيارات من الجانب الكويتي، و كان الهدف من هذه الزيارات، بحث موقف الحكومة الأردنية، من المنظمات الفلسطينية، وربطت الكويت استمرارية علاقتها بالأردن، بتحسين موقف الحكومة الأردنية من هذه المنظمات.

وفي فترة **الثمانينيات** كانت الزيارات مرتفعة، إذ تعتبر هذه الفترة، قمة العلاقات الأردنية الكويتية، وذلك بسبب تقارب وجهات النظر بين البلدين في الحرب العراقية الإيرانية، ودعم الأردن لدولة الكويت والعراق في مواجهة إيران فبلغت الزيارات من الجانب الأردني (16) زيارة، و (9) زيارات من الجانب الكويتي، تركزت محاور الزيارات، على دعم القضية الفلسطينية، وتوحيد الجهود العربية لمواجهة الأزمات، وخاصة الأزمة العراقية الإيرانية.

أما فترة **التسعينيات**، فقط كانت العلاقات ضعيفة، فقد انقطعت العلاقات الأردنية الكويتية، انقطاع شبه تام، وذلك بسبب موقف الأردن المحايد، من الحرب العراقية الكويتية، لكن العلاقات السياسية بين البلدين عادت إلى سابق عهدها، وذلك بعد مشاركة ولي العهد الكويتي، في جنازة الملك حسين، فبلغت الزيارات من الجانب الأردني (4) زيارات، ومن الجانب الكويتي (2) زيارة.

الفصل الثالث

المبحث الثاني: العلاقات في المجال الاقتصادي

تمهيد

ارتبط الأردن بعلاقات اقتصادية متينة مع الكويت، قبل أن تحصل الكويت على استقلالها عام 1961، فقد عملت بريطانيا الدولة الحامية للكويت، والحليفة للأردن على تخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأردن بعد وحدة الضفتين عام 1950، بعد لجوء العديد من سكان فلسطين إلى الأردن، ففتحت أبواب الكويت وغيرها من أقطار الخليج العربي التي كانت ما تزال تحت الحماية البريطانية أمام الأيدي العاملة الأردنية ومعظمهم من أصل فلسطيني، وكان لهؤلاء دور كبير في بناء الكويت الحديثة في مختلف الميادين والمجالات، مثلما ساهموا في تخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأردن، وذلك في الحد من البطالة، والمساهمة في إنعاش الاقتصاد الأردني.[1]

فقد كانت الجالية الأردنية في الكويت في عام 1963 حوالي 60.000 شخص،[2] ووصلت في عام 1986 حوالي 400.000 مواطن أردني وفلسطيني،[3] وقد لعبت هذه الجالية دوراً مميزاً في التنمية في الكويت، خصوصاً في مراحلها الأولى، في الستينات والسبعينات والثمانينات، وأصبحت جزءاً من المجتمع الكويتي، حيث عززت العلاقة بين البلدين، كما كانت التحويلات المالية لهذه الجالية، أثرٍ كبير، وكانت رافداً أساسياً للاقتصاد الأردني.[4]

وتعتبر الكويت أحد أهم الداعمين سياسياً واقتصادياً للأردن، حتى إن استثمارات الكويت كانت تعتبر الأكثر عربياً في عمان.[5] وقد جاءت مجالات التعاون بين البلدين من خلال

([1]) محافظة، محمد، العلاقات الأردنية الكويتية، ص: 191

([2]) فلسطين 31 كانون الثاني 1963، ص: 1

([3]) مقابلة مع السفير الأردني في الكويت، الدستور، بتاريخ 13/5/ 1986، ص: 7

([4]) العيسى، شملان، العلاقات الأردنية الكويتية، ص: 201

([5]) المرجع نفسه، ص: 201

الاتفاقيات الموقعة بين الحكومة الأردنية والحكومة الكويتية والصندوق الكويتي للتنمية العربية، والتي كان لها الدور الكبير في زيادة حجم التجارة الخارجية البلدين، وتفعيل العديد من المشاريع الإنتاجية الأساسية في الأردن، وقد جاءت العلاقات بين البلدين ضمن المجالات التالية

أولاً: الاتفاقيات الاقتصادية

ارتبطت الأردن مع الكويت بمجموعة من الاتفاقيات ساهمت في تعزيز العلاقات بين البلدين في المجال الاقتصادي، فوقعت البلدان اتفاقيات من أجل تفعيل العلاقات بينهما في العمل المشترك في المشاريع الاقتصادية التنموية، واتفاقيات وقعت على شكل قروض ميسرة مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية لمجموعة من المشاريع التي تدعم الاقتصاد الأردني.

1. الاتفاقيات بين الحكومة الأردنية والحكومة الكويتية:

تعتبر اتفاقية التعاون الأردني الكويتي في مجالات التعمير والتنمية الموقعة بين البلدين في عام 1975 من أهم الاتفاقيات التي وقعت بين البلدين في المجال الاقتصادي، وذلك لأنها أسست للعمل المشترك بين البلدين في هذا المجال، وتم الاتفاق بين البلدين من خلال هذه الاتفاقية على تكوين شركات فيما بينهما لإنشاء واستثمار المشاريع التي يتفق على إقامتها، ووقعت هذه الاتفاقية تحقيقاً لسياسة التعاون العربي الرامي إلى استثمار الأموال العربية في البلاد العربية، حيث استثمرت حكومة الكويت مبلغ (100.000.000) دولار أمريكي تقوم المجموعة الاستثمارية العقارية وهي شركة مساهمة كويتية، باستثمار هذا المبلغ في تنفيذ مشاريع التعمير والتنمية في الأردن، وبموجب هذا الاتفاق ساهمت المجموعة الاستثمارية الكويتية برأسمال بنك الإسكان، وذلك بشراء ثلاثة ملايين سهم قيمتها ثلاثة ملايين دينارٍ أردنيٍ، إضافة إلى حصول المجموعة الاستثمارية الكويتية بموجب هذه الاتفاقية على الحق في مزاولة جميع أنواع المشاريع

الاستثمارية في الأردن، وذلك بعد موافقة الحكومة الأردنية. [1] وقد سهلت اتفاقية الخدمات الجوية الموقعة بين البلدين في عام 1977[2] في تنشيط وتنمية الخدمات الجوية وذلك من خلال تمتع شركات الطيران في كلا البلدين بموجب هذه الاتفاقية، بالطيران والهبوط في أراضي البلدين بغرض أخذ وإنزال الركاب والبريد والبضائع، كما أن رسوم استعمال المطارات التي تدفعها شركات الطيران في البلدين لا تزيد عن الرسوم التي تدفعها الطائرات الوطنية في الأردن والكويت.

ووقعت البلدان اتفاقية لتيسير وتنمية التبادل التجاري عام 1984،[3] واتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الأردن والكويت عام 1986.[4] وبموجب هاتين الاتفاقيتين عمل البلدان على تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بينهما، بما في ذلك توسيع مجالات العمل في مختلف الأنشطة التجارية والاقتصادية، وزيادة وتنويع حجم التبادل التجاري بينهما، وذلك من خلال تشجيع إقامة المعارض الدائمة والمؤقتة والمتخصصة في كلا البلدين للتعريف بمنتجاتها، وإعفاء المنتجات الزراعية والصناعية التي يكون منشأها أحد البلدين من التعرفة الجمركية وقد كان لهذه الاتفاقية دور كبير في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما.[5]

([1]) الجريدة الرسمية، تاريخ 1975/12/1، عدد: 2594، وزارة الصناعة والتجارة، مجموعة الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية بين المملكة الأردنية الهاشمية والدول العربية، ج2، 1984، ص: 208-211، للإطلاع على نص الاتفاقية أنظر الملحق رقم (1)

([2]) الجريدة الرسمية، تاريخ 1977/12/16، عدد: 2748، للإطلاع على نص الاتفاقية أنظر في الملحق رقم (2)

([3]) الجريدة الرسمية، تاريخ 1984/3/1، عدد: 3217، موقع وزارة الصناعة والتجارة الأردنية http://www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid=627

([4]) الجريدة الرسمية، تاريخ 1986/11/16، عدد: 3435، للإطلاع على نص الاتفاقية أنظر في الملحق رقم (3)

([5]) أنظر التبادل التجاري بين البلدين

2. الاتفاقيات بين الحكومة الأردنية و الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية:

تأسس الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية في عام 1961، بهدف دعم البرامج التنموية في الدول العربية، وقد كانت الأردن ثاني الدول التي استفادت من قروض الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية بعد السودان، حيث ساهم الصندوق عام 1962 بتمويل المرحلة الأولى من مشروع اليرموك، وخصص له مبلغ أربعة ملايين دينار كويتي لمدة عشرين سنة بفائدة قدرها ثلاثة في المئة، ومشروع الفوسفات الذي يعتبر ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الأردني، وخصص له مبلغ ثلاثة ملايين دينار كويتي لمدة عشر سنوات بفائدة أربعة بالمئة،[1]

وبلغ إجمالي القروض المقدمة للأردن، عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية نحو (124.6) مليون دينار كويتي، تعادل نحو (1. 426) مليون دولار أمريكي تقريباً بأسعار عام 1990.[2] وتوجهت هذه القروض إلى أغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمشروعات البنية الأساسية، حسب ما ورد في الاتفاقيات السابقة لها، مثل إقامة محطة توليد الكهرباء والمياه، وتطوير مصادر المياه لنهر الزرقاء وري غور الصافي، وتوجه جانب آخر من هذه القروض للإنماء الصناعي، كإنشاء المشروعات الصناعية لإنتاج الفوسفات والأسمدة الفوسفاتية والبوتاس وغيرها، وتميزت تلك القروض بشروط ميسرة، إذ لم تزد معدلات الفائدة عليها بأكثر من 3–4% وتراوح عنصر المنح في القروض بين 5. 24– 61%، كما بلغت آجال القروض بين 15 وأكثر من 30 سنة، وتجاوزت فترة السماح للسداد أربع سنوات في معظمها، كما بلغت أكثر من 14 سنة في عدد منها.[3] وقد جاءت قروض الصندوق الكويتي لدعم عددٍ من المشاريع الإنتاجية على النحو التالي:

---

(1) الفارس، تيسير، العلاقات الأردنية الكويتية واقعها ومستقبلها، ص: 229

(2) أسيري، عبد الرضا، ، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، ص: 106

(3) الشراح، رمضان، الفقير، حسين، الكويت والتنمية العربية (الأردن)، ط1، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1994، ص: 40

جدول رقم (5) اتفاقيات القروض الموقعة بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي للتنمية

الرقم	اسم الاتفاقية	تاريخ توقيع الاتفاقية	قيمة القرض (مليون دولار)
.1	قرض مشروع اليرموك لري وادي الأردن[1]	1969	6.119
.2	قرض لتمويل مشروع زيادة إنتاج الفوسفات في مناجم الحسا[2]	1976	23.173
.3	قرض لتمويل مشروع زيادة إنتاج الفوسفات[3]	1977	28.925
.4	اتفاقية قرض مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية[4]	1978	19.175
.5	قرض مشروع إنتاج البوتاس[5]	1979	32.500
.6	قرض مشروع الأسمدة الفوسفاتية[6]	1979	9.425
.7	قرض مشروع مياه عمان[7]	1982	22.750
.8	قرض مشروع ري غور الصافي[8]	1982	26.000
.9	قرض مشروع الطاقة الكهربائية الرابع[9]	1982	19.500
.10	قرض مشروع الطاقة الكهربائية الخامس[10]	1983	32.500
.11	قرض مشروع تعلية سد الملك طلال[11]	1983	32.500
.12	قرض لتمويل تعلية مشروع تطوير الحوض السفلي لنهر الزرقاء[12]	1987	22.750
.13	قرض تمويل طريق وادي اليتم العقبة[13]	1987	13.975
.14	قرض تمويل مشروع محطة كهرباء العقبة الحرارية[14]	1988	19.175
.15	اتفاقية قرض للمساهمة في مشروع فوسفات الشيدية[15]	1989	26.000

(1) الجريدة الرسمية، تاريخ 1969/9/25، عدد: 2201، الجريدة الرسمية لدولة الكويت (الكويت اليوم)، تاريخ 7/28/ 1969، ملحق العدد: 737، السنة الخامسة عشرة، ص: 18

(2) الجريدة الرسمية، تاريخ 1976/7/1، عدد: 2634، ص: 158

(3) الجريدة الرسمية، تاريخ 4/16/ 1977، عدد: 2695، ص: 925،

(4) الجريدة الرسمية، تاريخ 3/16/ 1978، عدد: 2768، ص: 642

(5) الجريدة الرسمية، تاريخ 1979/4/1، عدد: 2852، ص: 17

(6) الجريدة الرسمية، تاريخ 4/1/ 1979، عدد: 2852، ص: 706

(7) الجريدة الرسمية، تاريخ 2/16/ 1982، عدد: 3054، ص: 238

(8) الجريدة الرسمية، تاريخ 2/16/ 1982، عدد: 3054، ص: 224

(9) الجريدة الرسمية، تاريخ: 5/16/ 1982، عدد: 3073، ص: 708

(10) الجريدة الرسمية، تاريخ: 2/16/ 1983، عدد: 3133، ص: 279

(11) الجريدة الرسمية، تاريخ: 11/1/ 1983، عدد: 3186، ص: 1664

(12) الجريدة الرسمية، تاريخ: 1/1/ 1987، عدد: 3445، ص: 11

(13) الجريدة الرسمية، تاريخ: 1987/9/1، عدد: 3496، ص: 1639

(14) الجريدة الرسمية، تاريخ: 1988/1/1، عدد: 3528، ص: 135

(15) الجريدة الرسمية، تاريخ: 1989/9/1، عدد: 3653، ص: 1838

ثانياً: التبادل التجاري بين الأردن والكويت:

اعتماداً على تفعيل دور اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الأردن والكويت والموقعة بينهما في عام 1984، فإن حجم التجارة الخارجية بين البلدين كان في ارتفاع مستمر، باستثناء الأوقات التي كان هناك توقف للعلاقات بينهما لأسباب سياسية، فقد بلغت الصادرات الأردنية إلى الكويت عام 1961 حوالي (500902) دينار أردني، أما الصادرات الكويتية للأردن فقد بلغت (150421) دينار أردني.[1]

وفي عام 1971 بلغت الصادرات الأردنية إلى الكويت حوالي (1334900) دينار أردني، في حين بلغت الصادرات الكويتية إلى الأردن حوالي (122504) دينار أردني،[2] وارتفع معدل التبادل التجاري بين البلدين في فترة الثمانيات بشكل ملحوظ، حيث يعود سبب ذلك إلى العلاقات القوية بين البلدين، في هذه الفترة، وذلك بسبب تقارب وجهات النظر بين الأردن والكويت في مختلف القضايا الإقليمية، فبلغت الصادرات الأردنية إلى الكويت في عام 1981 حوالي (6812526) دينار أردنيً، وارتفعت في عام 1989 إلى حوالي (15679900) دينارا أردني، وبلغت الصادرات الكويتية إلى الأردن في عام 1981 حوالي (517297) دينار أردني، وارتفعت في عام 1989 إلى حوالي (29721600) دينار أردني.[3]

([1]) دائرة الإحصاءات العامة، الإحصائية السنوية للتجارة الخارجية الأردنية، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان، عام 1961

([2]) دائرة الإحصاءات العامة، الإحصائية السنوية للتجارة الخارجية الأردنية، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان 1971

([3]) دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الإحصاءات العامة، الإحصائية السنوية للتجارة الخارجية الأردنية، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان، 1981–1989

أما في عام 1991 فقد انخفضت الصادرات الأردنية إلى الكويت إلى حوالي (99300) دينار أردني، في حين كانت الصادرات الكويتية إلى الأردن حوالي (363100) دينار أردني، حيث قطعت الكويت علاقاتها مع الأردن، وذلك بسبب موقف الأردن المعروف، من الاعتداء العراقي على الأراضي الكويتية، لكن عادت الصادرات وارتفعت بعد عام 1995، حيث وصلت إلى أعلى معدل لها في تاريخ العلاقات بين البلدين في عام 1997، حيث بلغت الصادرات الأردنية إلى الكويت حوالي (34450700) دينار أردنيا،[1] وذلك بسبب تحسن العلاقات الاقتصادية بين البلدين بعد توقيع الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل.[2]

وكانت أهم الصادرات الأردنية إلى الكويت من عام 1961–1999 الخضروات والفواكه، الزيت والزيتون، والحبوب بمختلف أشكالها، الألبان والأجبان، الجرانيت والبازلت، وأحجار البناء، الإسمنت، أدوات البناء، التبغ والسجائر، الدهانات والصابون والمواد الكيماوية، الأسمدة، والأعلاف، الأدوية، الكتب والمطبوعات، الألبسة، الأسلاك المعزولة، أدوات بلاستيكية، أنابيب التمديد الكهربائي.[3] وكانت أهم الصادرات الكويتية إلى الأردن من عام 1961–1999 البترول، اللحوم والأسماك، أسماك الزينة، كلور وهيدروجين، ومجموعة من الغازات النادرة، والمنتجات الأجنبية الواردة عن طريق الكويت، كالأثاث، وقطع السيارات، والملابس.[4]

([1]) دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الإحصاءات العامة، الإحصائية السنوية للتجارة الخارجية الأردنية، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان، من عام 990–1999

([2]) اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل ما هي ؟ ط2، عمان، 1994، ص: 10–11

([3]) دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الإحصاءات العامة، الإحصائية السنوية للتجارة الخارجية الأردنية، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان، من عام 1061–1999

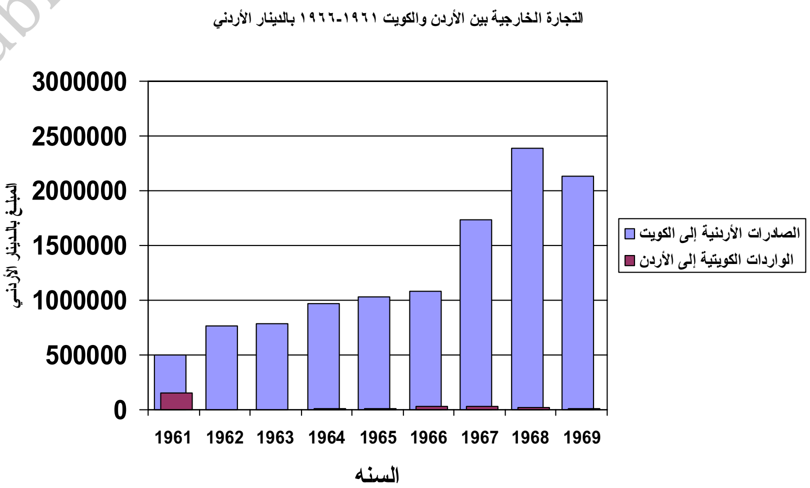
([4]) دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الإحصاءات العامة، الإحصائية السنوية للتجارة الخارجية الأردنية، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان ، من عام 1961–1999

تبين الجداول التالية حجم الصادرات الأردنية إلى الكويت، وحجم الصادرات الكويتية إلى الأردن، في الفترة الواقعة من عام 1961–1999، (القيمة بالدينار الأردني):[1]

جدول رقم (6): التجارة الخارجية بين الأردن والكويت من عام 1961–1969

السنة	الصادرات الأردنية	الصادرات الكويتية
1961	500902	150421
1962	762579	4097
1963	789078	4710
1964	972280	6803
1965	1029137	5476
1966	1077696	28232
1967	1730534	30590
1968	2385499	21272
1969	2132057	6943
المجموع	11379762	258544

شكل رقم (6) التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة (1961–1969) بالدينار الأردني

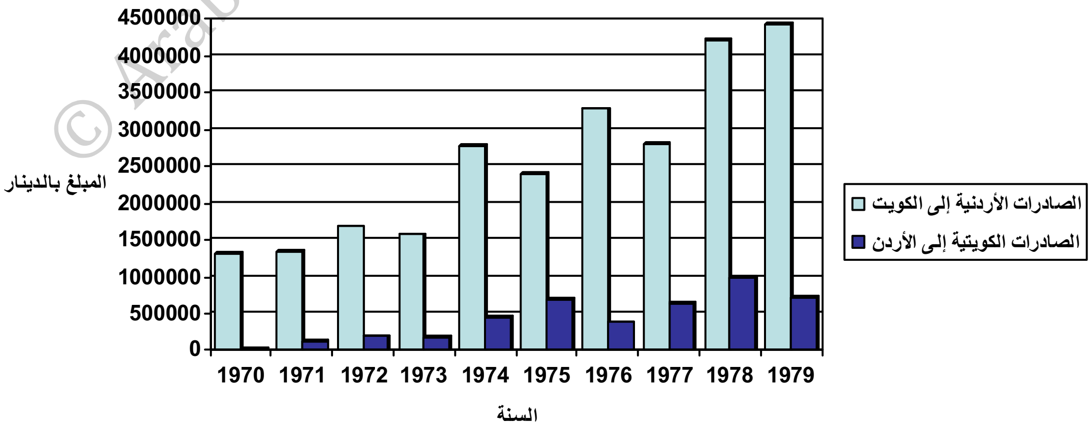


(1) الأرقام مأخوذة من دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية الأردنية، من عام 1961–1999

جدول رقم (7): التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة (1970–1979) بالدينار الأردني

السنة	الصادرات الأردنية	الصادرات الكويتية
1970	1318354	19228
1971	1334900	122504
1972	1685166	198088
1973	1572716	187002
1974	2777265	446556
1975	2393816	698016
1976	3281512	386368
1977	2795955	646296
1978	4210777	991116
1979	4436540	723763
المجموع	**25807001**	**4418937**

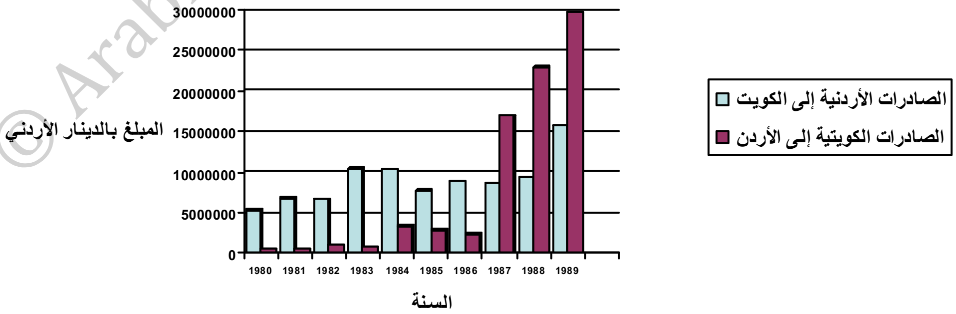
شكل رقم (٧): التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة (١٩٧٠-١٩٧٩) بالدينار الأردني



جدول رقم (8): التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة (1980–1989) بالدينار الأردني

السنة	الصادرات الأردنية	الصادرات الكويتية
1980	5342815	605011
1981	6812526	517297
1982	6726365	1046358
1983	10453555	764684
1984	10393416	3333164
1985	7734298	2892059
1986	8812631	2400106
1987	8613109	16956448
1988	9399231	22924720
1989	15679900	29721600
المجموع	**89967846**	**81161447**

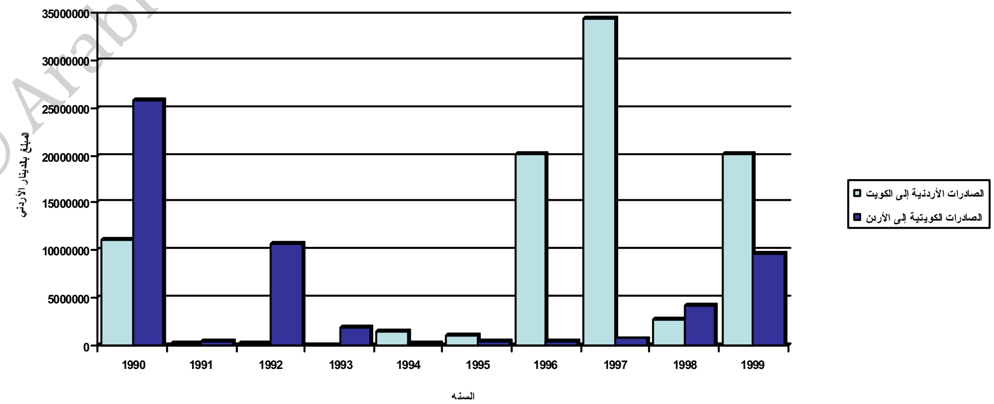
شكل رقم (٨): التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة (١٩٨٠-١٩٨٩) بالدينار اردني



جدول رقم (9): التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة من 1990-1999 بالدينار الأردني

السنة	الصادرات الأردنية	الصادرات الكويتية
1990	11056000	25777300
1991	99300	363100
1992	185800	10680800
1993	300	1878800
1994	1374900	54900
1995	895400	131400
1996	20100400	403900
1997	34450700	632100
1998	26743000	4179500
1999	20167300	9599000
المجموع	**115073100**	**53700800**

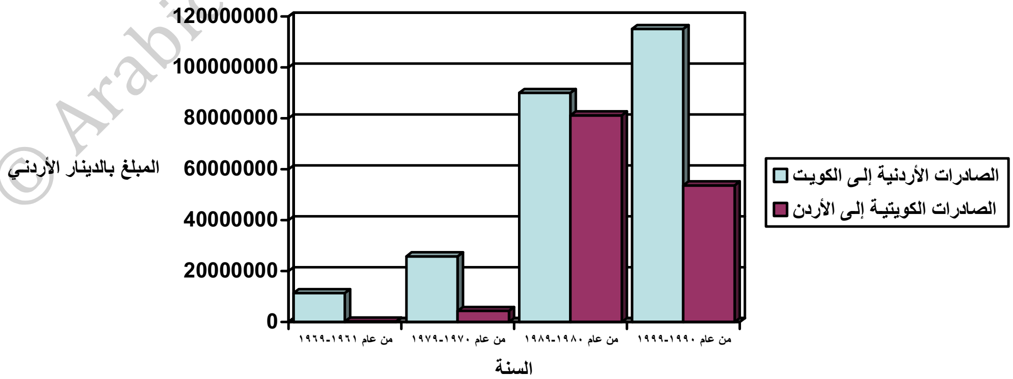
شكل رقم (٩): التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٩)



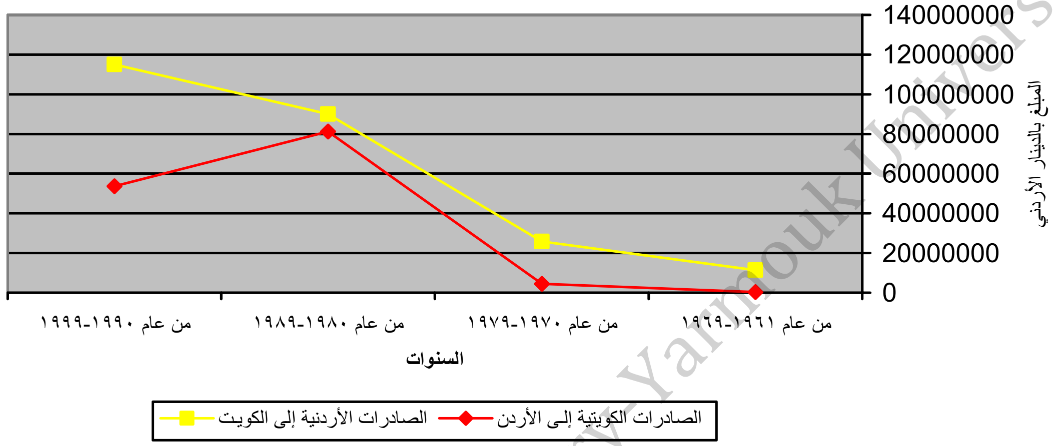
جدول رقم (10): التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة من 1961-1999 بالدينار الأردني

السنوات	إجمالي الصادرات الأردنية إلى الكويت	إجمالي الصادرات الكويتية إلى الأردن
1969-1961	11379762	258544
1979-1970	25807001	4418937
1989-1980	89967846	81161447
1999-1990	115073100	53700800

شكل رقم (١٠): التجارة الخارجية بين الأردن والكويت في الفترة من ١٩٦١-١٩٩٩ بالدينار الأردني



شكل رقم (١١): مخطط التجارة الخارجية بين الأردن والكويت من عام ١٩٦١-١٩٩٩



شكل رقم (١٢): نسب التجارة الخارجية بين الأردن والكويت من عام ١٩٦١-١٩٩٩



يلاحظ من خلال الجداول السابقة، والرسم البياني لها، والتي تمثل حجم التبادل التجاري بين الأردن والكويت من عام 1961-1999 أن أعلى نسبة للتجارة الخارجية بين الأردن والكويت ، كانت في فترة **التسعينيات** حيث بلغت ما نسبته (47%) فبلغ إجمالي الصادرات الأردنية إلى الكويت في هذه الفترة حوالي (115073100) دينار أردني، وبلغ إجمالي الصادرات الكويتية إلى الأردن حوالي (53700800) دينار أردني، وذلك على الرغم من انقطاع العلاقات بين البلدين وضعف التبادل التجاري بشكل كبير في النصف الأول من التسعينيات، فقد وصل إلى أدنى مستوى له، فكانت الصادرات الأردنية إلى الكويت في عام 1993 حوالي (300) دينار أردني فقط، ووصلت الصادرات الأردنية من الكويت، أدنى مستوى لها عام 1994 حوالي (54900) دينار أردني فقط.

لكن حجم التبادل التجاري بين البلدين، تضاعف بشكل كبير، في النصف الثاني من التسعينيات، فوصل إلى أعلى مستوى له في عام 1997، فقد بلغت الصادرات الأردنية إلى الكويت في هذا العام حوالي (34450700) دينار أردني، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تحسن العلاقات بين البلدين في هذا المجال، بعد توقيع الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل، إذ للأسف ربطت معظم دول الخليج تحسين علاقاتها مع الأردن بتوقيع الأردن لهذه الاتفاقية، ويبدو أن عودة العلاقات بين البلدين بعد حرب الخليج عام 1990 باتت مرهونة بإرادة الولايات المتحدة الأمريكية وسياستها في المنطقة، فقد فك الحصار السياسي و الاقتصادي عن الأردن بعد توقيعه الاتفاقية، واستعاد دوره في المنطقة، وكسر حواجز العزلة، التي كانت تضغط عليه من كل جانب، بعد موقفه من حرب الخليج الثانية.(1)

(1) معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل ما هي؟، ص: 10-11

وجاءت فترة **الثمانينيات** في المرتبة الثانية، حيث بلغت ما نسبته (37%) فبلغ إجمالي الصادرات الأردنية إلى الكويت، في هذه الفترة حوالي (89967846) ديناراً أردنياً، وبلغ إجمالي الصادرات الأردنية من الكويت حوالي (81161447) ديناراً أردنياً، حيث كانت العلاقات بين البلدين في هذه الفترة في أوجها، وذلك بسبب التقارب في وجهات النظر بينهما في القضايا الإقليمية.

ثم تأتي فترة **السبعينيات** في المرتبة الثالثة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري في هذه الفترة ما نسبته (11%) فقد بلغ إجمالي الصادرات الأردنية إلى الكويت، في هذه الفترة حوالي (25807001) دينار أردني، وبلغ إجمالي الصادرات الكويتية إلى الأردن حوالي (4418937) دينار أردني، حيث كانت العلاقات في هذه الفترة شبه مجمدة، وذلك بسبب رفض الكويت لموقف الحكومة الأردنية من المنظمات الفلسطينية الموجودة في الأردن.

أما فترة **الستينيات** فتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث حجم الصادرات في هذه الفترة، حيث بلغت نسبة التبادل التجاري في هذه الفترة (5%)، فبلغ إجمالي الصادرات الأردنية إلى الكويت حوالي (11379762) ديناراً أردنياً، وبلغ إجمالي الصادرات الكويتية إلى الأردن حوالي (258544) ديناراً أردنياً، وعلى الرغم من العلاقات بين البلدين، كانت قوية في هذه الفترة، إلا أن الضعف في التبادل التجاري بين البلدين في هذه الفترة، يعود إلى أن الدولتين كانتا في طور النمو، إضافة إلى أن عدد السكان كان قليل مقارنة مع السنوات المتقدمة.

ثالثاً المساعدات المالية الكويتية المقدمة إلى الأردن:

أخذت المساعدات الاقتصادية الكويتية المقدمة للأردن صوراً متعددة ، ويأتي في مقدمة هذه المساعدات قبول عشرات الآلاف من الأردنيين للعمل في الكويت، وغيرها من دول الخليج العربية، حيث كانت تمثل سنداً قوياً للاقتصاد الأردني منذ الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينات، ليس فقط بسبب التحويلات النقدية والعينية لهذه العمالة إلى الاقتصاد الأردني، ولكن أيضا للتخفيف من وطأة البطالة في الاقتصاد الأردني، وفي عام 1990 بلغت نسبة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج نحو 13% من إجمالي الناتج القومي الأردني.(1)

وتتخذ الكويت تقديم المساعدات إلى الدول الفقيرة، نهجاً لها منذ حصولها على الاستقلال عام 1961 حيث قال أمير الكويت جابر الأحمد الصباح: " لقد كان بلدي يتشرف منذ أولى سنوات استقلاله بأنه في طليعة الدول التي تقدم المساعدات في مجال التنمية، للدول الأخرى... وكان حجم تلك المساعدات يشكل أعلى المعدلات بالنسبة للناتج القومي الإجمالي... إذ بلغ 8.3 في المئة، وهذا يؤكد حرص دولة الكويت على المساهمة في رفع مستوى الشعوب النامية، وإنها سباقة في بناء البنية الاقتصادية للدول الأخرى." (2)

وقد حظيت الأردن بدعم ومساندة الكويت، على المستوى الرسمي والشعبي، وذلك لأن الأردن من دول المواجهة العربية مع إسرائيل، وبسبب التزام الكويت القومي أيضا، بالمساهمة في عملية

---

(1) الشراح، رمضان، الفقير، حسين، الكويت والتنمية العربية (الأردن)، ص: 45-46

(2) خطاب أمير دولة الكويت أمام الدورة الخامسة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، في 27/9/ 1990، التعاون، عدد: 20، د.ت، ص: 122

التنمية العربية، والتخفيف من معاناة الكثير من الفئات الاجتماعية محدودة الدخل في الوطن العربي.(1)

ومن الأمثلة على المساعدات الكويتية المقدمة إلى الأردن، تبرع أمير الكويت صباح السالم عند زيارته للأردن في 7 آذار 1966، بمبلغ (100 ألف) دينار أردني للمستشفى العسكري للقوات المسلحة الأردنية، وتبرع كذلك بمبلغ (15 ألف) دينار أردني لكل من أمانتي العاصمة عمان والقدس.(2) وتبرعت الحكومة الكويتية بمبلغ (100 ألف) دينار أردني، لمنكوبي الفيضانات التي حدثت في مدينة معان عام 1966 بسبب الأمطار الغزيرة، وذلك مساهمة من حكومة الكويت في تخفيف الآلام المتضررين والمنكوبين.(3)

تعددت المصادر الكويتية المانحة للمساعدات الاقتصادية إلى الأردن منذ استقلال الكويت عام 1961 حتى عام 1990، فكانت المساعدات الكويتية تقدم للأردن من وزارة المالية الكويتية، وبيت الزكاة الكويتي، وبيت التمويل الكويتي، والجمعيات الخيرية الكويتية، إضافة إلى القروض المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية العربية، وتعتبر المساعدات المقدمة من وزارة المالية الكويتية، إلى الأردن مساعدات متميزة، فقد بلغ إجمالي المساعدات المقدمة من وزارة المالية الكويتية، إلى المملكة الأردنية نحو (416. 184) مليون دينار كويتي منذ عام 1974 وحتى عام 1990، وذلك حسب دراسة الكويت والتنمية العربية، الصادرة عن مركز البحوث والدراسات

---

(1) موقع وزارة الخارجية الكويتية http://www.mofa.gov.kw/MOFA

(2) فلسطين، 8 آذار 1966، ص: 1، المرجع نفسه، 10 آذار 1966، ص: 1

(3) فلسطين، 17 آذار 1966، ص: 2

الكويتية، حيث يعرض الجدول التالي الصورة التفصيلية للمساعدات وأغراضها، في الفترة من 1974–1979 و في الفترة من 1984–1989. وذلك حسب السنوات التي توفرت للدراسة[1]

جدول رقم (11): المساعدات المقدمة من وزارة المالية الكويتية إلى الأردن

خلال الفترة (1974– 1979) بالدينار الكويتي

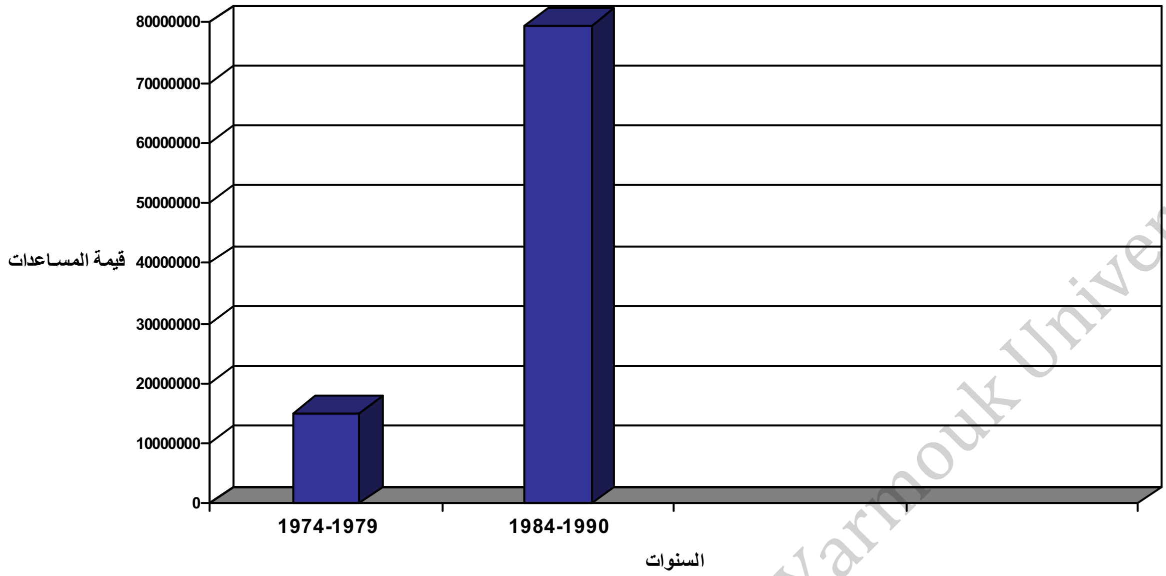
الرقم	تاريخ المساعدة	قيمة المساعدة بالدينار	الجهة المستفيدة من المساعدة	وصف المساعدة
1	1975/74	300	لجنة اليتيم العربي – عمان	إعانة للجنة اليتيم العربي في عمان (على دفعتين
2	1975/74	50000	الجامعة الأردنية	تبرع للجامعة
3	1976/75	3000	لجنة اليتيم العربي – عمان	إعانة للجنة اليتيم العربي في عمان
4	1976/75	40003	المركز الإسلامي للخير	تبرع للمركز الإسلامي للخير
5	1977/76	50000	جمعية النفع العام	إعانة لجمعية النفع العام
6	1977/76	4508090	الحكومة الأردنية	فروقات عملة خاصة بإعانة الأردن – وفقاً لقرارات مؤتمر خرطوم
7	1978/77	6499902	الحكومة الأردنية	مساعدة للحكومة
8	1978/77	6000	لجنة اليتيم العربي –عمان	إعانة للجنة اليتيم العربي في عمان
9	1979/78	6250	لجنة اليتيم العربي –عمان	إعانة للجنة اليتيم العربي
10	1979/78	3793505	الحكومة الأردنية	فرق عملة عن حصة الأردن لمؤتمر الخرطوم
11	1979/78	23100	المساجد والجمعيات	تبرع لبناء مساجد وجمعيات
مجموع المساعدات		1498015		

[1] الشراح، رمضان، الفقير، حسين، الكويت والتنمية العربية (الأردن)، ص: 41– 44

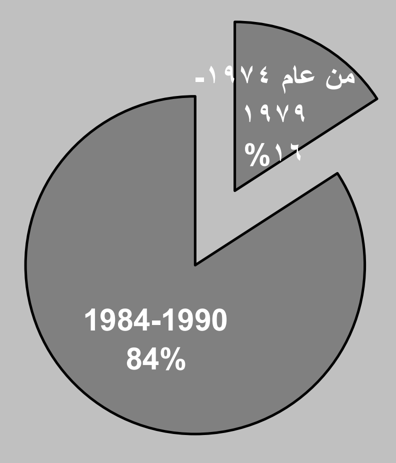
جدول رقم (12): المساعدات المقدمة من وزارة المالية الكويتية إلى الأردن خلال الفترة (1984– 1989)

الرقم	تاريخ المساعدة	قيمة المساعدة بالدينار	الجهة المستفيدة من المساعدة	وصف المساعدة
.1	1985/84	4984	لجنة اليتيم العربي –عمان	إعانة للجنة اليتيم العربي في عمان
.2	1985/84	50000	جمعية المعلمين الملكية	إعانة لجنة المعلمين الملكية
.3	1986/85	5003	لجنة اليتيم العربي –عمان	إعانة للجنة اليتيم العربي في عمان
.4	1986/85	7316010	الحكومة الأردنية	تبرع للأردن (ما يعادل 25 مليون دولار)
.5	1987/86	25000	جامعة بيرزيت	إعانة لجامعة بيرزيت – الأردن
.6	1987/86	5003	لجنة اليتيم العربي–عمان	التبرع للجنة اليتيم العربي
.7	1988/87	13592636	الحكومة الأردنية	إعانات للحكومة الأردنية(شحنات نفطية ما يعادل 50 مليون دولار)
.8	1988/87	558047	الحكومة الأردنية	إعانات للحكومة الأردنية (نقدية ما يعادل مليون دينار)
.9	1989/88	11669208	الحكومة الأردنية	إعانات نقدية للحكومة الأردنية بما يعادل 40 مليون دينار
.10	1989/88	5003	الحكومة الأردنية	إعانة نقدية
.11	1989	155318	الحكومة الأردنية	تبرع للجنة اليتيم العربي لعام 1987
.12	1989	868149	الحكومة الأردنية	قيمة شحنة زيت وقود بالباخرة رميلة
.13	1989	1862505	الحكومة الأردنية	قيمة شحنة زيت وقود بالباخرة فال2
.14	1989	4707	جمعية الفنون الملكية	دعم للجمعية 10 آلاف جنيه استرليني
.15	1989	18000000	الحكومة الأردنية	إعانة للحكومة 90/89 60 مليون دينار
.16	1989	25300358	الحكومة الأردنية	التزام مؤتمر بغداد بما يعادل 84334525 دولارا
مجموع المساعدات		79421931		

شكل رقم (١٣): المساعدات المقدمة من الكويت إلى الأردن من عام ١٩٧٤-١٩٨٩



شكل رقم (١٤): نسب المساعدات المقدمة من وزارة الماليـة الكويتية إلى الأردن في فترة السبعينيات والثمانينيات



يلاحظ من خلال الجدولين السابقين، والتمثيل البياني لهما، أن المساعدات المقدمة من وزارة المالية الكويتية، إلى الأردن في الفترة الواقعة من عام (1974–1979) كانت حوالي (14980150) دينار كويتي، ما نسبته (16%) من قيمة المساعدات المقدمة إلى الأردن، فقد كانت المساعدات في بداية السبعينيات منخفضة جداً، وذلك لأن المساعدات المالية المقدمة من وزارة المالية الكويتية، إلى الحكومة الأردنية في بداية السبعينيات كانت مجمدة، واقتصرت في معظمها كما يلاحظ من الجدول على المساعدات المقدمة إلى الجمعيات الخيرية، كلجنة اليتيم العربي، وذلك بسبب رفض الكويت لموقف الحكومة الأردنية من المنظمات الفلسطينية الموجودة في الأردن.

وبدأت المساعدات الكويتية المقدمة للحكومة الأردنية بالارتفاع في نهاية السبعينيات، حيث وصلت في عام 1978/1977 حوالي (6499902) دينار كويتي، وذلك بعد المصالحة بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية.

أما في فترة الثمانينيات في الفترة الواقعة من عام (1984–1989) فقد كانت المساعدات مرتفعة جداً حيث كانت حوالي (79421931) دينار كويتي، ما نسبته (84%) من قيمة المساعدات، حيث كانت المساعدات في ارتفاع مستمر من بداية الفترة وحتى نهايتها، وكانت في معظمها مقدمة للحكومة الأردنية، ووصلت في أعلى حد لها عام 1989 حيث كانت (25300358) دينار كويتي، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تقارب وجهات النظر بين الأردن والكويت، في هذه الفترة حول العديد من القضايا الإقليمية.

رابعاً: التعاون في مجال السياحة:

عمل الجانبان الأردني والكويتي، على توثيق العلاقات في المجال السياحي، وذلك من خلال تسويق وتنشيط السياحة العلاجية الأردنية، وتشجيع السياحة الترفيهية والدينية، إذ تشكل عوائد السياحة الخليجية إلى الأردن، جزءاً مهماً من العوائد المالية لهذا القطاع في الأردن

وتعتبر حركة السياحة بين البلدين نشطة جداً خاصة من الجانب الكويتي، وذلك بسبب مناخ الأردن المعتدل، مقارنة مع مناخ الكويت الحار جداً، حيث يتميز مناخ الأردن بأنه مزيج من مناخ حوض البحر الأبيض المتوسط (في المرتفعات الجبلية حيث الصيف المعتدل والشتاء البارد) والمناخ شبه المداري (في منطقة الأغوار حيث الصيف الحار والشتاء الدافئ)، ويبلغ المتوسط الشهري لدرجة الحرارة في شهر كانون الثاني في عمّان وإربد والعقبة 7، 8، 16 درجة مئوية على التوالي، يرتفع إلى 25، 31،25 درجة مئوية في شهر تموز على التوالي أيضاً، أمّا أحرّ أشهر السنة فهو شهر آب ويبلغ المتوسط الشهري للمدن السابقة 25، 25، 36 درجة مئوية على التوالي،[1] أما مناخ الكويت فهو المناخ الصحراوي الجاف الحار معظم أيام السنة حيث تزداد الحرارة خلال فصل الصيف الذي يبدأ من نيسان حتى تشرين الأول ، وقد تصل درجة حرارته إلى حوالي 51 مئوية أما المعدل الشهري الأقصى درجات الحرارة فتصل إلى 44 مئوية ، وغالبا ما تهب خلاله رياح مثيرة للغبار (عواصف ترابية)، أما فصل الشتاء فهو قصير، يسوده

([1]) موقع المركز الجغرافي الملكي، مناخ الأردن،
http://www.rjgc.gov.jo/RJG.aspx?PID=38&lang=ar

الدفء، حيث يصل معدل الحرارة خلاله إلى 18 مئوية، وقد تنخفض الحرارة إلى الصفر المئوي في بعض الأحيان.[1]

إضافة إلى توفر عدد كبير من المناطق السياحية في الأردن، مقارنة مع عدد المناطق السياحية في الكويت، وفي إشارة إلى ارتفاع أعداد السياح الكويتيين، تمنى وزير الخارجية الكويتي، أن تتمكن السلطات الأردنية من مواجهة الضغط، الذي قد ينجم عن ازدياد أعداد المصطافين الكويتيين في الأردن، خلال صيف سنة 1965.[2]

ومن أجل تنشيط السياحة وزيادة أواصر التعاون بين البلدين، ساهمت الكويت في تعبيد الطريق بين الأردن والكويت، والذي بلغت كلفته 33 مليون دينار، ساهمت الكويت بـ 30 مليون دينار، والأردن بـ 3 مليون دينار فقط.[3] وكان لهذا الطريق دور في زيادة أعداد السياح الكويتيين القادمين للأردن عبر البر، كما سهلت على الأردنيين المغادرين إلى الكويت براً، وعمل الجانبان على تبادل الدعوات والزيارات السياحية على مستوى الوفود، وذلك لتشجيع حركة السياحة بين البلدين، وتنفيذاً لما جاء في بنود اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني الموقعة بين البلدين في عام 1986 التي كان من أحد بنودها تشجيع البلدين على تبادل الزيارات السياحية، وبسبب عدم توفر معلومات للدراسة حول أعداد الزائرين الأردنيين إلى الكويت، فقد اقتصرت الدراسة على أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن براً من عام (1973- 1999).[4]

---

(1) موقع وزارة الخارجية الكويتية، معلومات جغرافية، المناخ، http://www.mofa.gov.kw/index.php/32

(2) فلسطين، 10 شباط 1965، ص: 1

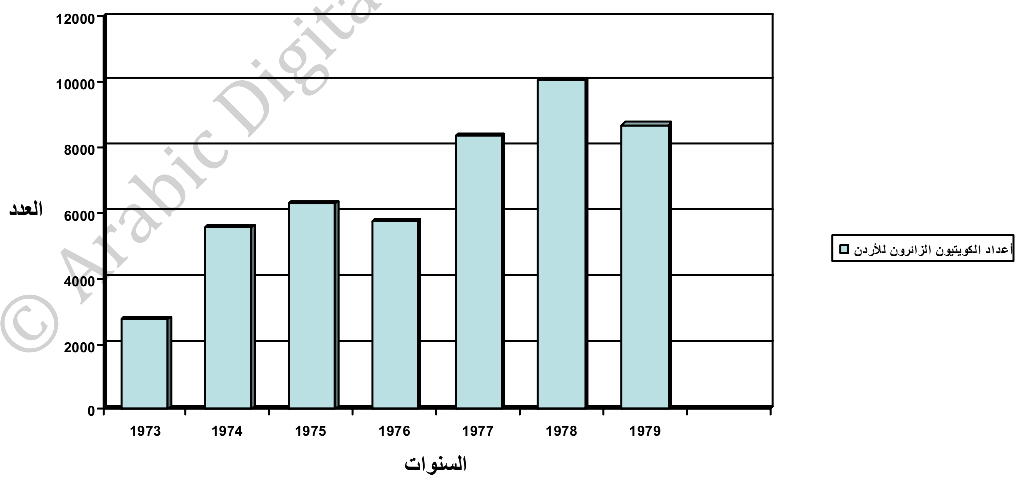
(3) فلسطين، الجمعة 13 تموز 1962، ص: 1، 3

(4) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية لأعداد زوار الأردن، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان، عام 1973-1999

جدول رقم (13): أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن من عام 1973–1979

السنة	أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن
1973	2768
1974	5524
1975	6293
1976	5723
1977	8334
1978	10057
1979	8669
المجموع	47368

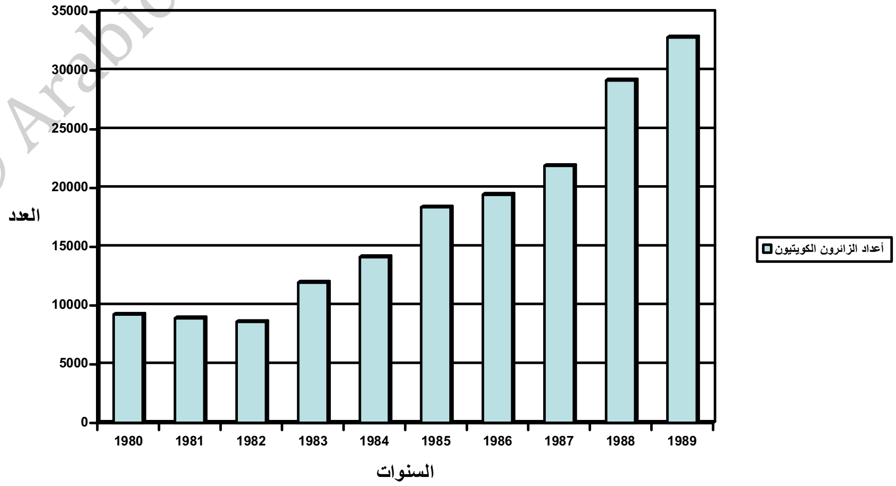
شكل رقم (١٥): مخطط أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن من عام ١٩٧٣-١٩٧٩



جدول رقم (14): أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن من عام 1980-1989

السنة	أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن
1980	9234
1981	8922
1982	8612
1983	11959
1984	14127
1985	18369
1986	19444
1987	21891
1988	29169
1989	32822
المجموع	174549

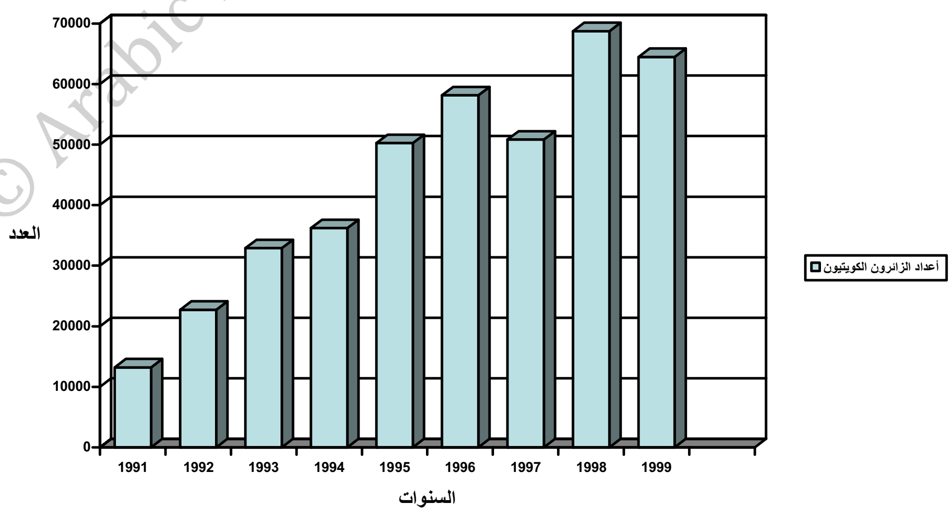
شكل رقم (١٦): مخطط أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن من عام ١٩٨٠-١٩٨٩



جدول رقم (15): أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن من عام 1991-1999

السنة	أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن
1991	13200
1992	22714
1993	32895
1994	36222
1995	50246
1996	58135
1997	50820
1998	68717
1999	64467
المجموع	397416

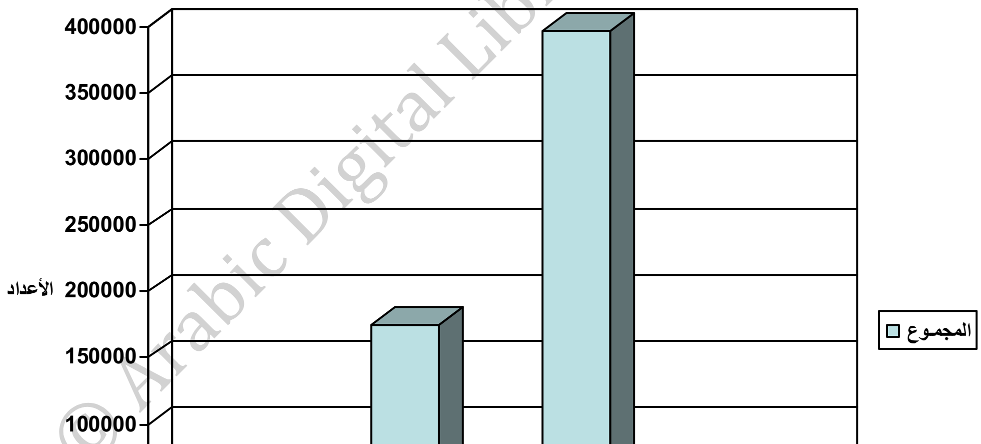
شكل رقم (١٧): مخطط أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن في الفترة من عام ١٩٩٠-١٩٩٩



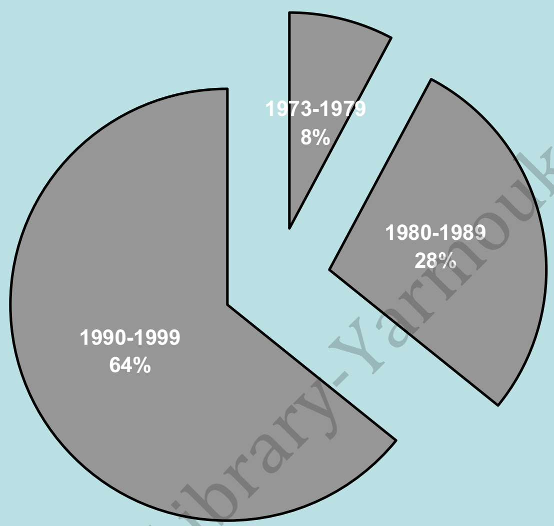
جدول رقم (16): أعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن في الفترة الواقعة بين عام 1973–1999

السنوات	مجموع الزائرين الكويتيين
1979-1973	47368
1989-1980	174549
1999-1990	397416

شكل رقم (١٨): مخطط أعداد الزائرين الكويتين إلى الأردن في الفترة من ١٩٧٣-١٩٩٩



شكل رقم (١٩): نسب اعداد الزائرين الكويتيين إلى الأردن من عـام ١٩٧٣-١٩٩٩



يلاحظ من الجداول السابقة والتمثيل البياني لها، أن أعداد الكويتيين الزائرين للأردن كان في تزايد مستمر، حيث كانت نسبة أعداد الزوار في فترة السبعينيات (8%) وصل عددهم في هذه الفترة حوالي (47368) زائراً، وكانت نسبتهم في فترة الثمانينات (28%) وصل عددهم في هذه الفترة حوالي (174549) زائراً.

وعلى الرغم من انقطاع العلاقات بين الأردن والكويت في فترة التسعينيات، فإن زيارات الكويتيين للأردن لم تتوقف، لكنها انخفضت في بداية التسعينيات، و بدأت ترتفع بشكل كبير بعد عام 1994، وذلك بعد توقيع الأردن معاهدة السلام مع إسرائيل، حيث تحسنت العلاقات بين

البلدين بعد توقيع الاتفاقية، وأصبح الأردن في نظر السياح أكثر أماناً بعد معاهدة السلام، فقد وصلت نسبة الزوار الكويتيين في فترة التسعينيات (64%) ووصل عدد الزوار الكويتيين في هذه الفترة حوالي (397416) زائراً.

خامساً: الزيارات المتبادلة بين البلدين في المجال الاقتصادي:

تعتبر الزيارات المتبادلة بين الدول، من أهم الوسائل لتقوية العلاقات بكافة أشكالها، ولهذا السبب تعددت الزيارات المتبادلة بين البلدين في الفترة الواقعة ما بين عام 1961- 1990، إذ جاءت هذه الزيارات على مستوى الوزراء، ورؤساء دواوين شؤون الموظفين، ورجال الأعمال، والمستثمرين، والوفود الرسمية، وجاءت على النحو التالي:

جدول رقم (17) الزيارات المتبادلة بين الأردن والكويت في المجال الاقتصادي خلال الفترة من عام 1961–1999

الرقم	المسئول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	من	إلى	هدف الزيارة
1.	برئاسة السيد نظام الشرابي	وفد من وزارة المالية	1964 /4/13	الأردن	الكويت	استكمال إجراءات مباحثات قرض كويتي للأردن طويل الأمد، يبلغ 5 ملايين جنيه سنوياً، خلال 5 سنوات[1]
2.		وزير الإنشاء والتعمير	1964 /9/24	الأردن	الكويت	بحث سبل التعاون بين البلدين في ميدان الإنشاء والتعمير [2]
3.	السيد أحمد الطراونه	رئيس ديوان الموظفين	30/ 4/ 1966	الأردن	الكويت	للإطلاع على النظم الإدارية، وتشريعات الموظفين المعمول بها في الكويت[3]
4.	السيد حاتم الزعبي	وزير الاقتصاد	1966 /6/2	الأردن	الكويت	زيادة التعاون الاقتصادي بين الأردن والكويت[4]
5.	السيد أحمد الطراونه	رئيس ديوان الموظفين	1966 /11/2	الأردن	الكويت	بحث سبل زيادة أعداد الموظفين الأردنيين في الكويت[5]
6.	السيد أحمد الطراونه	رئيس ديوان الموظفين	1967 /2/22	الأردن	الكويت	دراسة احتياجاتها من المهارات والخبرات الفنية والإدارية الأردنية، في مختلف المرافق العامة[6]
7.	سعد الغيتاوي	المستشار القانوني للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	1966 /6/25	الأردن	الكويت	بحث تمويل الصندوق لمشروع اليرموك الكبير لري وادي الأردن[7]
8.	وفد كويتي من الصندوق الكويتي للتنمية	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	1971/11/3	الكويت	الأردن	دراسة تمويل مشروع سد الزرقاء[8]
9.	زهير ملحس	وزير الصحة	1981/11/10	الأردن	الكويت	بحث سبل التعاون في المجال الصحي بين البلدين والعمل على إيفاد عدد من الأطباء، والممرضين الأردنيين إلى الكويت[9]
10.	منصور العتوم	مدير دائرة الاستخدام في وزارة العمل	1981/4/8	الأردن	الكويت	للإطلاع على الأنظمة المتعلقة باستخدام العمال الوافدين[10]

([1]) فلسطين، الثلاثاء 14 نيسان 1964، ص: 1

([2]) فلسطين، السبت 25 أيلول 1965، ص: 1

([3]) فلسطين، السبت 30 نيسان 1966، ص: 1

([4]) فلسطين، الجمعة 3 حزيران 1966، ص: 1

([5]) فلسطين، الأربعاء 3 تشرين الثاني 1966، ص: 1

([6]) فلسطين، الخميس 23 شباط 1967، ص: 1

([7]) فلسطين، الأحد 26 حزيران 1966، ص: 1

([8]) القدس الجمعة 11/4/ 1971، عدد: 915، ص: 4

([9]) الرأي 1981/1/11، عدد: 3901، ص: 1

([10]) الرأي 1981/4/9، عدد: 3989، ص: 3

.11		محـــافظ البنـــك المركـــزي الأردني	1982 /2/7	الأردن	الكويت	للمشاركة في مؤتمر اقتصادي(1)
.12		وفـد طيـران مـن الملكيـة الأردنية	1984 /5/1	الأردن	الكويت	لبحـث الإعفـاء الـضريبي علـى الطيـران المدني(2)
.13		وفد من سلطة المياه وأمانة عمان، ووزارة الصحة	1984 /12/4	الأردن	الكويت	لإطلاع على المشاريع الزراعية، التي يتم ريها بالمياه العادمة في الكويت(3)
.14		وفـد مـن سـلطة المـصادر الطبيعية	1985 /1/24	الأردن	الكويت	استقدام معدات من الكويت، لاستخدامها بإيصال بترول بئر حمزة للمصفاة(4)
.15	عبـــــد الله النسور	وزير التخطيط	9/ 2/ 1985	الأردن	الكويت	إجـراء مباحثـات، مـع المـسئولين فـي الـصندوق العربـي للإنمـاء الاقتـصادي والاجتماعي، والصندوق الكويتي للتنمية، لـدعم وتعزيـز التـضامن، بـين الأردن والصندوقين(5)
.16	عبـــــد الله النسور	وفـد مـن وزارة التخطـيط، ومجموعة من رجال الأعمال	1986 /4/15	الأردن	الكويت	المشاركة في اجتماعات مؤسسات ماليه واقتصادية في الكويت(6)
.17	زيد الرفاعي	رئيس الوزراء	1986 /10/17	الأردن	الكويت	بحـث تطـوير العلاقـات الاقتـصادية والاستثمارية بين البلدين(7)
.18	حنا عوده	وزير المالية الأردني	21 /10 /1986	الأردن	الكويت	بحث التعاون بين البلدين(8)
.19	رجـــــائي المعشر	وفد اقتصادي برئاسة وزير الصناعة والتجارة	1987 /4/26	الأردن	الكويت	المشاركة في إقامة تظاهرة استثمارية أردنية فـي الكويـت، عـرض مـن خلالهـا 25 مـشروعاً، بقيمـة 600 مليـون دولار علـى المستثمرين الكويتيين، حيث جاءت هذه التظـاهرة، بنـاءً علـى رغبـة المـسئولين، ورجال القطاع الخاص في الكويت(9)
.20		وفد سياحي	1988 /2/25	الأردن	الكويت	تنظيم السياحة بين البلدين(10)

(1) الرأي 1982/2/8، عدد: 4375، ص: 6
(2) الدستور، 2/5/ 1984، عدد: 6004، ص: 2
(3) الرأي، 5/12/ 1984، عدد: 5283، ص: 2
(4) الدستور، 25/1/ 1985، عدد: 6265، ص: 1
(5) الدستور، 10/2/ 1985، عدد: 6281، ص: 2
(6) الدستور، 15/4/ 1986، عدد: 6702، ص: 1
(7) الدستور، 18/10/ 1986، عدد: 6881، ص: 1، القبس 18/10/ 1986، عدد: 5185، ص: 1
(8) الدستور، 27/ 4/ 1987، عدد: 7072، ص: 27
(9) الرأي، 26/2/ 1988، عدد: 6441، ص: 2
(10) الرأي، 26/2/ 1988، عدد: 6441، ص: 2

.21	غالب أبو عرابي	وفد زراعي برئاسة مدير الحراج	25/9/ 1988	الأردن	الكويت	المساهمة في تحضير حديقة الكويت[1]
.22		رئيس نقابة المصارف والتأمين	6/3/ 1989	الأردن	الكويت	المشاركة في مؤتمر اقتصادي[2]
.23	عبد الله الراشد	رئيس اتحاد المزارعين الكويتيين	1982/11/16	الكويت	الأردن	بحث سبل التعاون بين البلدين في المجال الزراعي[3]
.24		وفد من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	23/10/ 1981	الكويت	الأردن	بحث تمويل مشروع سلطة الكهرباء[4]
.25		وفد زراعي كويتي	1982/12/18	الكويت	الأردن	تسهيل مهمة تصدير السلع الزراعية للكويت[5]
.26	عبد العزيز العدساني	رئيس بلدية الكويت	1982/10/13	الكويت	الأردن	بحث سبل التعاون بين بلديات الأردن والكويت، وتبادل الخبرات[6]
.27		وفد كويتي إلى سلطة المياه	17/11/ 1984	الكويت	الأردن	الإطلاع على مشاريع المياه في الأردن[7]
.28	فيصل عبد الرزاق الخالد	مدير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية	3/6/ 1985	الكويت	الأردن	استعراض المشاريع التي يساهم بها الصندوق في الأردن[8]
.29		وزير المالية الكويتي	22/3/ 1986	الكويت	الأردن	بحث تمويل عدد من المشاريع الاقتصادية[9]
.30		وفد من بورصة الكويت إلى سوق عمان المالي	29/10/ 1986	الكويت	الأردن	الاستفادة من الخبرات الأردنية في هذا المجال[10]

([1]) الرأي، 26/9/ 1986، عدد: 6648، ص: 8

([2]) الرأي، 7/3/ 1989، عدد: 6810، ص: 2

([3]) الرأي، 17/ 11/ 1982، عدد: 4548، ص: 3

([4]) الدستور، 24/10/ 1981، عدد: 5099، ص: 4

([5]) الرأي، 19/12/ 1982، عدد: 4580، ص: 8

([6]) الرأي، 1982/10/14، عدد: 4514، ص: 2

([7]) الرأي، 1984/11/18، عدد: 5266، ص: 3

([8]) الدستور، 4/6/ 1985، عدد: 6394، ص: 1

([9]) الدستور، 23/3/ 1986، عدد: 6679، ص: 28

([10]) الدستور، 30/10/ 1986، عدد: 6893، ص: 1

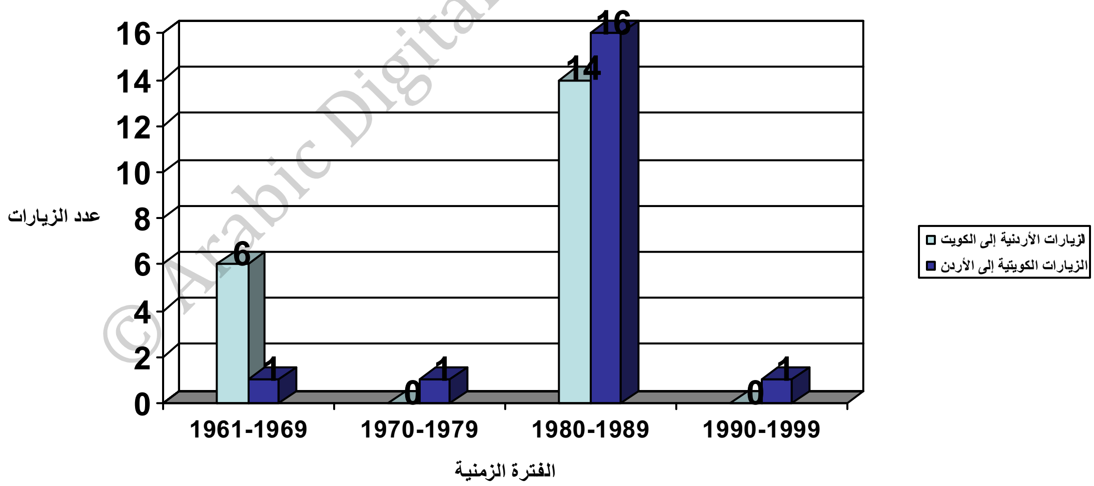
31.	جاسم الخرافي	وزير المالية الكويتي	1986 /11/10	الكويت	الأردن	التقى رئيس الوزراء زيد الرفاعي، وبحث تنمية العلاقات بين البلدين(1)
32.		مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية العربية	1987 /5/14	الكويت	الأردن	بحث سبل دعم التعاون بين البدين، في المشاريع الاستثمارية، وإمكانية مساهمة الصندوق الكويتي في دعمها(2)
33.	الشيخ علي الخليفة	وزير النفط الكويتي	1987 /10/27	الكويت	الأردن	سلم الملك حسين رسالة، من أمير الكويت، تتعلق بالإعداد لمؤتمر القمة العربي، وبحث تطوير العلاقات بين البلدين(3)
34.	جاسم الخرافي	وزير المالية	1987 /12/9	الكويت	الأردن	التقى الملك حسين، وبحث سبل التعاون، وتطوير العلاقات بين البلدين(4)
35.	جاسم الخرافي	وزير المالية	1988 /1/5	الكويت	الأردن	بحث التعاون بين بنك الإسكان، والمؤسسات الكويتية(5)
36.	إبراهيم الدعيج	المدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة في الكويت	1988/6/4	الكويت	الأردن	بحث أوجه التعاون الزراعي بين البلدين(6)
37.		وفد من وزارة المواصلات الكويتية	1988 /11/16	الكويت	الأردن	الإطلاع على التجربة الأردنية في مجال المواصلات، وبحث سبل التعاون بين البلدين(7)
38.		وفد من وزارة المالية الكويتي	1989 /1/22	الكويت	الأردن	الإطلاع على التشريعات المالية الأردنية(8)
39.	عبد اللطيف الحمد	المدير العام رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت	1999/11/13	الكويت	الأردن	التقى مدير مستشفى الملك عبد الله المؤسس، وبحث سبل التعاون بين البلدين(9)

(1) الدستور، 11/ 9/ 1986، عدد: 6844، ص: 1
(2) الدستور، 15/ 5/ 1987، عدد: 7090، ص: 1
(3) الدستور، 10/28/ 1987، ص: 1
(4) الدستور، 10/ 12/ 1987، عدد: 7294، ص: 1
(5) الرأي، 1/6/ 1988، عدد: 6390، ص: 8
(6) الرأي، 6/5/ 1988، عدد: 6538، ص: 24
(7) الرأي، 11/17/ 1988، عدد: 6700، ص: 2
(8) الرأي، 1/23/ 1989، عدد: 6767، ص: 3
(9) الرأي 11/14/ 1999، عدد: 10658

جدول رقم (18): ملخص الزيارات المتبادلة بين البلدين في المجال الاقتصادي من 1961–1999

السنة	الدولة		مجموع الزيارات
	من الأردن إلى الكويت	من الكويت إلى الأردن	
1969–1961	6	1	7
1979–1970	0	1	1
1989–1980	14	16	30
1999–1990	0	1	1
المجموع	20	19	39

شكل رقم (٢٠): مخطط الزيارات المتبادلة بين الأردن والكويت في المجال الإقتصادي من عام ١٩٦١-١٩٩٩



هدفت الزيارات المتبادلة بين الأردن والكويت في المجال الاقتصادي، على تنمية العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية، وبذل الجهود لتحرير التبادل التجاري وزيادته، وإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة. وركزت في مجال الاستثمار على التعريف بالمناخ الاستثماري، وتشجيع إقامة مشاريع استثمارية كويتية في الأردن، وتشجيع زيارات رجال الأعمال والمستثمرين من كلا البلدين، وإقامة المعارض واللقاءات المشتركة، للتعريف بأوجه الاستثمار المختلفة في البلدين.

وعملت الزيارات على تعزيز العلاقات الثنائية، في مجال العمل والعمال، والعمل على فتح فرص عمل للأردنيين في الكويت، وذلك بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية للأردنيين، والعمل على دعم الكويت بالكفاءات والخبرات الأردنية، في مختلف المجالات.

وقد كان للأوضاع السياسية في المنطقة تأثير كبير، على عدد الزيارات المتبادلة بين البلدين، في المجال الاقتصادي، فنلاحظ في فترة **الستينيات** أن الزيارات كانت متوسطة، على الرغم من العلاقة القوية بين البلدين في هذه الفترة، ويعود سبب ذلك ربما إلى حالة الحرب التي كان يعيشها الأردن مع إسرائيل في تلك الفترة، حيث بلغت الزيارات المتبادلة بين الطرفين، (6) زيارات من الجانب الأردني، وزيارة واحدة من الجانب الكويتي، وفي فترة **السبعينيات** لم يتم رصد سوى زيارة واحدة من الجانب الكويتي، حيث جمدت الكويت علاقاتها الاقتصادية مع الأردن في هذه الفترة، و ارتفعت في فترة **الثمانينيات** وذلك بسبب التقارب في وجهات النظر حول القضايا الإقليمية خاصة الحرب العراقية الإيرانية، فكانت الزيارة المتبادلة حوالي (14) زيارة من الجانب الأردني، و (16) زيارة من الجانب الكويتي.

أما فترة **التسعينيات،** فلم يتم رصد أي زيارة في بداية العقد، حيث قطعت الكويت علاقاتها الاقتصادية مع الأردن في هذه الفترة، وذلك بسبب موقف الأردن المحايد من اعتداء العراق على الأراضي الكويتية، وتحسنت العلاقات الاقتصادية بين البلدين في نهاية العقد، بعد مشاركة ولي العهد الكويتي في جنازة الملك حسين، و زيارة الملك عبد الله للكويت في شهر أيلول من عام 1999، حيث فتحت زيارة الملك عبد الله الثاني هذه، آفاق التعاون بين البلدين، وبدأت العلاقات بين البلدين تأخذ منحنى جديداً، وتطوراً ملحوظاً بسبب المواقف المتوازنة التي انتهجتها السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني في تنمية العلاقات بين البلدين.

الفصل الثالث

المبحث الثالث: العلاقات الثقافية والتعليمية:

أولاً: تاريخ العلاقات بين الأردن والكويت في المجالين الثقافي والتعليمي:

تعتبر العلاقات الثقافية والتعليمية، بين الأردن والكويت أصلاً وقاعدة ثابتة، للعلاقات بين البلدين في كافة المجالات الأخرى، ذلك لأنها متأصلة بفعل روابط التراث الحضاري المشترك للبلدين، والدين، والثقافة، واللغة الواحدة.

بدأ التعاون بين البلدين في المجال الثقافي والتعليمي قبل حصول الكويت على الاستقلال، إذ كان للأردنيين دور كبير في تأسيس المدارس والمعاهد الكويتية، من خلال تقديم الخبرة والكفاءة الأردنية في مجال التعليم في المدارس الكويتية، وذلك عندما سهلت بريطانيا عمل الأردنيين في الكويت في فترة حمايتها للكويت، خاصة بعد عام 1950،[1] وتزايدت أعداد المدرسين الأردنيين في الكويت بعد حصولها على الاستقلال، حيث نشأت علاقة قوية بين الأردن والكويت، في كافة المجالات، وذلك بسبب وقوف الأردن إلى جانب الكويت حين أعلن العراق في عام 1961 أن الكويت جزءاً من أراضيه.

بدأ التعاقد في فترة الستينيات مع أعداد كبيرة من المدرسين الأردنيين فتعاقدت الكويت مع عدد من المدرسين الأردنيين بتاريخ 9/6/ 1962،[2] وتعاقدت بتاريخ 8/ 1/ 1963 مع عدد من المدرسين الأردنيين للعمل في الكلية الصناعية الكويتية،[3] وتعاقدت مع 500 مدرس ومدرسة

(1) محافظة، محمد، العلاقات الأردنية الكويتية، مرجع سابق، ص: 191

(2) فلسطين 6/31/ 1962، ص: 1

(3) فلسطين 1/9/ 1963، ص: 1

أردنية بتاريخ 9/1/ 1963.[1] كما تعاقدت مع عدد من القضاة الأردنيين للعمل في الكويت، بتاريخ 18/4/ 1963،[2] وتعاقدت مع عدد من المدرسين الأردنيين، بتاريخ 4/ 7/ 1965.[3]

ومن أوجه التعاون بين البلدين في المجال التعليمي، مساهمة الكويت بعد حرب حزيران عام 1967 بطباعة الكتب المدرسية للطلاب في الأردن، وذلك تلبية من الكويت لطلب الأردن عندما أرسلت الحكومة الأردنية إلى الحكومة الكويتية طلباً من أجل ذلك، بسبب عدم قدرة الحكومة الأردنية على طباعة الكتب، نتيجة الظروف الاقتصادية التي تعرضت لها بعد مشاركتها في حرب حزيران[4]

وفي إشارة على العلاقات القوية بين البلدين، إرسال رئيس جمعية المعلمين الكويتية، برقية في 12/9/1968 إلى رئيس الوزراء الأردني تمنى فيها من الحكومة الأردنية، تأليف نقابة للمعلمين الأردنيين، كما طلب فيها بإعادة المدرسين الأردنيين في الأردن من المناطق النائية، إلى أماكن سكناهم الأصلية.[5]

ومن الدلائل على العلاقة القوية بين الأردن والكويت في المجال الثقافي والتعليمي، تبرع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم الكويتية، في يوم افتتاح الجامعة الأردنية، بمبلغ 200 ألف

([1]) فلسطين 10/1/ 1963، ص:2

([2]) فلسطين 19/4/ 1963، ص: 1

([3]) فلسطين 4/7/ 1965، ص: 1

([4]) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ الوثيقة: 29/ 6/1967، رقم الوثيقة: 22/9/3/145

([5]) دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تاريخ الوثيق: 12-12-1968، رقم الوثيقة: 29/2/5/22

دينار أردني، وذلك مشاركة من حكومة الكويت، لتمكين الجامعة من تأدية رسالتها،[1] ورداً للجميل قامت الحكومة الأردنية بتاريخ 10/ 6/ 1974 بتعين عضو من دولة الكويت، في مجلس أمناء الجامعة الأردنية.[2]

وفي مجال تبادل البرامج الوثائقية عن البلدين، قدمت الإذاعة الكويتية برنامجاً خاصاً بمناسبة عيد الاستقلال الأردني، حيث كان عنوان البرنامج، مع الأردن الشقيق في عيد استقلاله.[3]

ثانياً: الاتفاقيات الموقعة بين البلدين في المجال الثقافي والتعليمي:

على الرغم من العلاقة المبكرة بين البلدين في هذا المجال، لكن لا يوجد اتفاقيات موقعة بين البلدين في المجال الثقافي والتعليمي، قبل عام 1970، حيث وضع البلدان في هذه الاتفاقية، الأساس لتنظيم كافه أوجه التعاون بين البلدين، والمجالات الثقافية والتعليمية، وذلك لتحقيق الأهداف التالية: [4]

1. إنماء التعاون بين البلدين وتعزيزه، في مختلف ميادين الثقافة والتربية والعلوم والفنون، والعمل على تبادل المعلومات، ونتائج الخبرة والتقدم في الميادين المذكورة.
2. العمل على تقريب المناهج بين البلدين، بغية الوصول إلى توحيدها.
3. توفير منح دراسية من كلا الطرفين، تحت تصرف الآخر، والاستفادة منها حسب القوانين المرعية في جامعات البلدين، ومؤسسات التعليم المختلفة.

([1]) فلسطين، 6 نيسان 1965، ص: 1، 5، نص البرقية "قرر مجلس الوزراء الكويتي تقديم 200 ألف دينار كويتي للجامعة الأردنية، مشاركة من الحكومة الشقيقة، في جهود الجامعة لتمكينها من تأدية رسالتها السامية."

([2]) الجريدة الرسمية، تاريخ: 1974/6/10، عدد: 2495، نص القرار"صدرت الإرادة الملكية السامية بتعين السيد عبد اللطيف الحمد، عضواً في مجلس أمناء الجامعة الأردنية، لمدة سنتين."

([3]) فلسطين، الخميس 26 أيار 1966، ص: 1

([4]) الجريدة الرسمية، تاريخ: 1970/5/1، عدد: 2239، أنظر نص الاتفاقية في الملحق رقم (4)

4. تبادل الأساتذة، والمعلمين، والعلماء، والباحثين، والمفكرين، في مختلف المجالات.

5. تيسير تبادل الزيارات بين المؤسسات العلمية، في المجالين الثقافي والفني.

6. عقد دورات تدريبية، وندوات، ومؤتمرات، ومحاضرات للأساتذة والمعلمين، ليقفوا على تطور بلديهم، وليتدارسوا القضايا التعليمية والتربوية.

7. تبادل المؤلفات والمجلات، والدوريات، والوثائق التاريخية، والفهارس، وصور المخطوطات والآثار، ذات النسخ المتعددة، والمعلومات في مجال التأليف والنشر، وتيسير دخول الكتب المطبوعة في كلا البلدين.

8. تبادل الأفلام الثقافية، والعلمية، والتربوية، والتوجيهية، والمطبوعات، والنشرات، والشرائح الملونة، التي تصور معالم البلد الآخر، وتقدمه وحضارته، وتقدمه للآخر.

9. التعاون في مجالات الإذاعة المدرسية، والتلفزيون التربوي، وتبادل البرامج، والخبرات الفنية، والأشرطة الخاصة.

10. تعزيز سبل التعاون في مجالات رعاية الشباب، وتشجيع إقامة مباريات بين الفرق الرياضية، وتبادل الزيارات بين المؤسسات الاجتماعية، والرياضية، ونوادي الشباب بمختلف أنواعها، والحفاظ على حقوق الملكية الأدبية والفنية، بالنسبة للمواد التي يزود بها الطرف الآخر.

شملت هذه الاتفاقية كافة مجالات التعاون الثقافي والتعليمي، فقد شملت التعاون التربوي، والعلمي، والإعلامي، والرياضي، والشبابي، والفني بين البلدين، فالمواد من (1–10) تناولت التعاون في مجالات التربية والثقافة، والعلوم والفنون، والمادة (11) تناولت التعاون في مجالي الرياضة والشباب، والمادتين (12، 13) تناولت التعاون في مجال الإعلام.

ولتفعيل ما جاء في الاتفاقية الثقافية الموقعة بين البلدين عام 1970 وبرامج العمل المنبثقة عنها عقدت البلدان في عام 1990 اتفاقية لتنظيم دورات مشتركة خاصة بالعاملين في نقابة التربية والتعليم العالي في الكويت، ونقابة العاملين في التعليم الخاص بالأردن، كما تم الاتفاق على التعاون الثنائي في القضايا الثقافية، وذلك بتبادل النشرات والمجلات، وتم إصدار بيان مشترك على أهمية العمل على إحياء جهود اللجنة التحضيرية للاتحاد العربي للخدمات التعليمية، من أجل قيام اتحاد عربي يخدم العاملين في هذا القطاع.[1] لكن لم يتم العمل بهذه الاتفاقية وذلك بسبب انقطاع العلاقات بين البلدين من عام 1990-1999.

ثالثاً: البرامج التنفيذية للتعاون في المجالين الثقافي والتعليمي:

من أجل تفعيل التعاون بين البلدين في المجالين الثقافي والتعليمي، وضع البلدان برامج تنفيذية، تهدف إلى تفعيل مواد الاتفاقية الموقعة بين البلدين عام 1970، حيث البرنامج التنفيذي الأول عام 1980، للأعوام 1980، 1981، 1982، 1983، إذ تضمن هذا البرنامج تفعيل العمل في المجال التربوي، في النواحي التالية:[2]

1. تبادل المعلمين: يتم التعاقد مع المعلمين الأردنيين بمعرفة وزارة التربية والتعليم الأردنية، وتقوم وزارة التربية الكويتية بتبليغ وزارة التربية والتعليم الأردنية في وقت مبكر بحاجتها من المطلوب إعارتهم أو التعاقد معهم من الأردنيين عددا وتخصصا ومؤهلات.

---

(1) الدستور 18/7/ 1990، عدد: 8229، ص: 3

(2) الجريدة الرسمية، تاريخ: 1980/10/16، عدد: 2965، ص: 1651

2. زيارات المربين: بدعوة من دولة الكويت توفد المملكة الأردنية الهاشمية عددا من المربين للاطلاع على النهضة التعليمية في الكويت، كما تدعو المملكة الأردنية الهاشمية عددا مماثلا من المربين الكويتيين، للوقوف على ما تقوم به المملكة الأردنية الهاشمية في مختلف المجالات التعليمية.

3. المخيمات الكشفية: ترحب دولة الكويت باشتراك طليعة كشفية من (8) أفراد، وقائد في المخيم الكشفي، الذي تقيمه وزارة التربية، خلال إجازة نصف السنة، كما ترحب المملكة الأردنية الهاشمية باشتراك طليعة كشفية تضم عددا مماثلا في المخيمات التي تقيمها.

4. المنح الدراسية: أ. تخصص جامعة الكويت عدد (10) منح دراسية فقط للجانب الأردني في كل عام دراسي من سنوات هذا البرنامج.

ب. تخصص دولة الكويت عدد (5) منح دراسية لأبناء الأردن في معهد المواصلات السلكية واللاسلكية، وفق المجالات التي يتفق عليها.

ج. تخصص دولة الكويت عدد (5) منح دراسية لأبناء الأردن في معاهد التعليم الفني والمهني، منها عدد (2) منحة للجنة اليتيم العربي.

د. تخصص دولة الكويت عدد (4) منح دراسية لأبناء الأردن في معاهد التربية الخاصة.

هـ. تخصص المملكة الأردنية الهاشمية للجانب الكويتي عدد (5) منح دراسية في معهد البولتكنيك

و. تخصص المملكة الأردنية الهاشمية عدد (3) منح دراسية في جامعتيها (الأردنية، واليرموك) للطلبة الكويتيين، في كل سنة من سنوات هذا البرنامج، وفي التخصصات التي يتم الاتفاق عليها، بين الطرفين.

ز. يجري ترشيح الطلبة في البلدين، للمنح والمقاعد المنصوص عليها، في هذا البرنامج من قبل الوزارات المعنية فيها.

وجاء البرنامج التنفيذي الثاني في عام 1984، للأعوام 1984، 1985، 1986، حيث اشتمل البرنامج على تفعيل العمل في الميادين التالية:[1]

- **ميدان التربية والتعليم:** واشتمل على نفس البرنامج، المعد في البرنامج التنفيذي للأعوام السابقة 1980، 1981، 1982، 1983، والذي شمل تبادل المعلمين، وزيارات المربيين، والمخيمات الكشفية، والمنح الدراسية
- **ميدان الثقافة:** واشتمل على تبادل الطرفين الكتب والمطبوعات الثقافية، وإقامة معارض الكتب، وتبادل الزيارات في هذا المجال، وإقامة المعارض الفنية، والعروض المسرحية، وفرق الفنون الشعبية.
- **ميدان الإعلام والسياحة والسفر:** واشتمل على أن

1. يتبادل الطرفان إذاعة برامج إذاعية وتلفزيونية، خاصة بالعيد الوطني، لكل من الدولتين
2. يتبادل الطرفان البرامج الإذاعية والتلفزيونية، على اختلاف أنواعها.
3. يتبادل الطرفان زيارات المختصين للتعرف على المعالم التاريخية والأثرية في كلا البلدين.
4. يقيم الطرفان معارض عن الآثار والتراث الشعبي، في كلا البلدين، وذلك من خلال اتفاقيات يجري إتمامها، بين الجهات الرسمية فيهما.

- **ميدان التنمية الاجتماعية والشباب:** واشتمل على أن

1. يشجع الطرفان تبادل الزيارات، بين مختلف المؤسسات، والمراكز والتنظيمات الاجتماعية.
2. يتبادل الطرفان زيارات الفرق الرياضية، والتدريب الرياضي.

---

(1) وزارة التخطيط الأردنية، البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والإعلامي بين الأردن والكويت، للأعوام 1984، 1985، 1986، (الاتفاقيات الثقافية وبرامج العمل المنبثقة عنها بين المملكة الأردنية الهاشمية، والدول العربية من 1952- 1985) قسم العلاقات الثقافية، وزارة التخطيط، 1984، ص: 96-99

3. يتبادل الطرفان الخبرات في المجالات الرياضية، والتدريب الرياضي.

ووقع البرنامج التنفيذي الثالث للتعاون الثقافي والتعليمي بين الأردن والكويت، للأعوام 1988 و 1989 و 1990 بتاريخ 2/1/ 1988، حيث أكد الجانبان فيه على تفعيل التعاون بين البلدين في الميادين، التي جاءت في البرامج السابقة.[1]

رابعاً: البعثات الطلابية بين البلدين:

تنفيذاً للاتفاقية الثقافية الموقعة بين البلدين عام 1970، وبرامج العمل المنبثقة عنها، تبادلت البلدان البعثات الطلابية، حيث قدمت الكويت البعثات الدراسية للطلبة الأردنيين، من خلال المعاهد التابعة لوزارة التربية والتعليم، وجامعة الكويت، والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، التي كانت حتى وقوع العدوان العراقي على الكويت عام 1990، تقدم منحاً سنوية لثلاثة عشر طالباً أردنياً، يتمتع طالب منحة الهيئة بالمميزات التالية:[2]

1. تذكرة سفر ذهاباً وإياباً إلى بلده.
2. الإقامة بالسكن الداخلي لطلاب الهيئة إقامة كاملة (3 وجبات غذائية)
3. مواصلات من السكن إلى الكلية وبالعكس
4. صرف المخصصات المالية التالية:

- 40 ديناراً كويتياً مخصص شهري على مدار العام.
- 40 ديناراً كويتياً بدل كتب وملابس في أول كل فصل دراسي.

(1) الرأي العام الكويتية 2/2/ 1988، عدد: 8685، ص: 3

(2) الشراح، رمضان، الفقير، حسين، الكويت والتنمية العربية (الأردن)، مرجع سابق، ص: 50

- 25 ديناراص كويتياً بدل قدوم الطالب لأول مرة.
- 15 ديناراً كويتياص عيدية في عيدي الفطر والأضحى إذا صادف العيد أثناء الدراسة.
- 20 ديناراص كويتياً بدل نظارة طبية تمنح للطالب بناء على توصية طبية.

5. التمتع بالعلاج الطبي في المؤسسات الطبية الكويتية.

ومن أجل تفعيل برنامج البعثات الطلابية بين البلدين، وتحفيز الطلاب على الدراسة في الأردن، تتخذ الأردن العديد من الإجراءات الاستثنائية والخاصة، التي تسهل إقامة ودراسة الطلبة الكويتيين بشكل خاص، والخليجيين بشكل عام، ومعاملتهم معاملة الطلاب الأردنيين بدون استثناء، ومن هذه الإجراءات:[1]

- الإعفاء من نظام التأشيرات ورسوم الإقامة.
- مراجعة الدوائر الأمنية مرة واحدة عند الوصول لتحديد العنوان.
- تسهيل دخول الخدم الخاصين بمواطني دول مجلس التعاون الخليجي.
- إنشاء مكاتب ارتباط، تابعة لمديرية الأمن العام، في الجامعات لحل أية مشاكل تعترض الطلاب الخليجيين.
- يمكن لجميع الطلبة الخليجيين الاستفادة من امتياز لوحة أرقام خصوصية أردنية، للسيارة الخليجية، ويتم منحهم إقامة لمدة عام لسياراتهم الخليجية الخاصة، وليس ستة أشهر، كما هو معمول به في المملكة، حتى على المغتربين الأردنيين.

وقد كانت أعداد الطلبة الأردنيين الدارسين في الكويت مرتفعة جداً في فترة السبعينيات والثمانينيات، أما فترة التسعينيات لم تقبل الكويت أي طالب أردني، وذلك بسبب قطع العلاقات بين

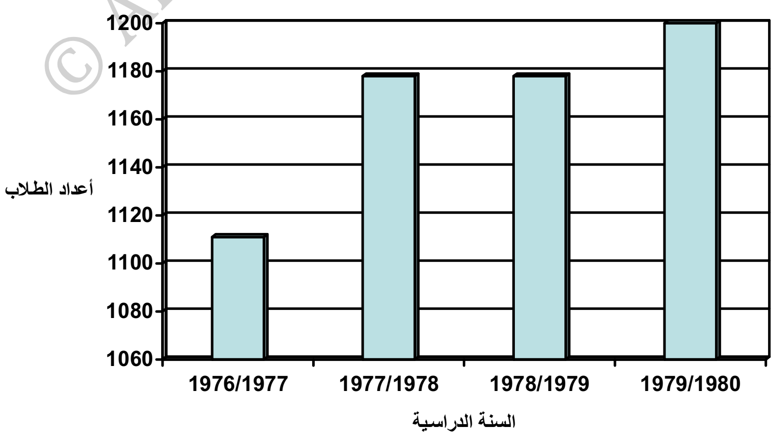
([1]) وزارة الخارجية الأردنية، العلاقات الأردنية الكويتية، (الطلبة الكويتيين)، دائرة الشؤون العربية، عمان، 2010، ص: 22-23

البلدين، بسبب موقف الأردن المحايد من الاعتداء العراقي على الأراضي الكويتية، وقد جاءت أعداد الطلبة الأردنيين الدارسين في الجامعات والمعاهد الكويتية، في السنوات الدراسية من 1976-1980، ومن 1986- 1990 على النحو التالي.

جدول رقم (19): لطلبة الأردنيين في الجامعات والمعاهد الكويتية من عام 1976-1980 (1)

السنة الدراسية	أعداد الطلاب الأردنيين في الكويت
1977/1976	1111
1978/1977	1178
1979/1978	1178
1980/1979	1200
المجموع	**4667**

شكل رقم (٢١): اعداد الطلبة الكويتيين في الجامعات والمعاهد الكويتية من عام ١٩٧٦-١٩٧٩

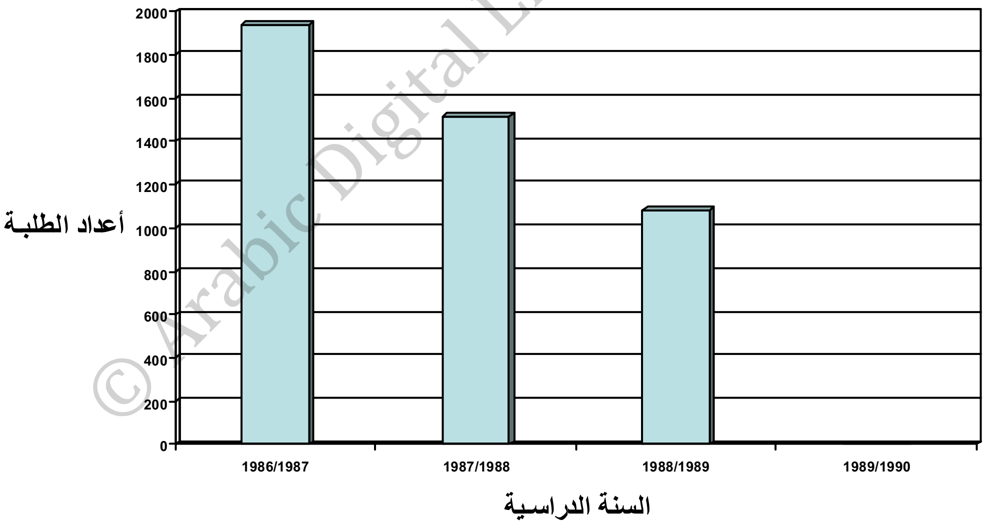


(1) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، الطلبة الأردنيين في الخارج، وزارة التعليم العالي، النشرة من عام 1976-1980

جدول رقم (20): أعداد الطلبة الأردنيين في الجامعات والمعاهد الكويتية من عام 1986–1990 [1]

السنة الدراسية	أعداد الطلاب الأردنيين في الكويت
1987/1986	1941
1988/1987	1518
1989/1988	1080
1990–1989	0
المجموع	**4539**

شكل رقم (٢٢): اعداد الطلبة الأردنيين في الجامعات والمعاهد الكويتية من عام ١٩٨٦-١٩٩٠



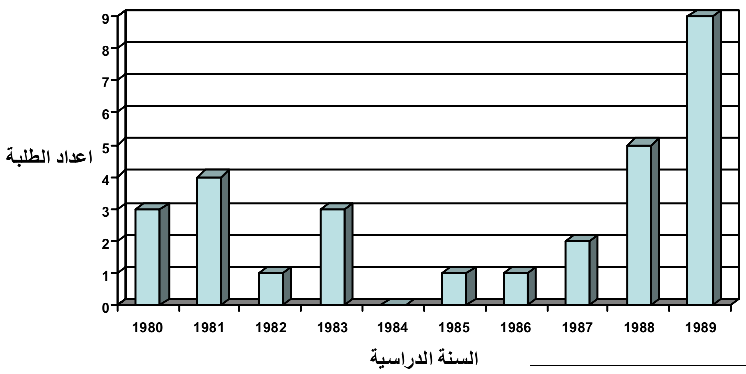
([1]) دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، الطلبة الأردنيين في الخارج، وزارة التعليم العالي، النشرة من عام 1986–1990

أما أعداد الطلبة الكويتيين الدارسين في الأردن، فقد كانت قليلة جداً مقارنة مع أعداد الطلبة الأردنيين الدارسين في الكويت، حيث أخذت الدراسة مثالاً على ذلك، أعداد الطلبة الكويتيين الدارسين في الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك من عام 1980–1999. فكانت على النحو التالي:

جدول رقم (21): أعداد الطلبة الكويتيين في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك من عام 1980–1989

السنة الدراسية	الجامعة الأردنية[1]	جامعة اليرموك[2]	المجموع
1980	*[3]	3	3
1981	*	4	4
1982	*	1	1
1983	*	3	3
1984	*	0	0
1985	*	1	1
1986	*	1	1
1987	*	2	2
1988	4	1	5
1989	2	7	9
المجموع	**6**	**23**	**29**

شكل رقم (٢٣): اعداد الطلبة الكويتيين الدارسين في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك من عام ١٩٨٠-١٩٨٩



(1) دائرة القبول والتسجيل، الجامعة الأردنية، 2013

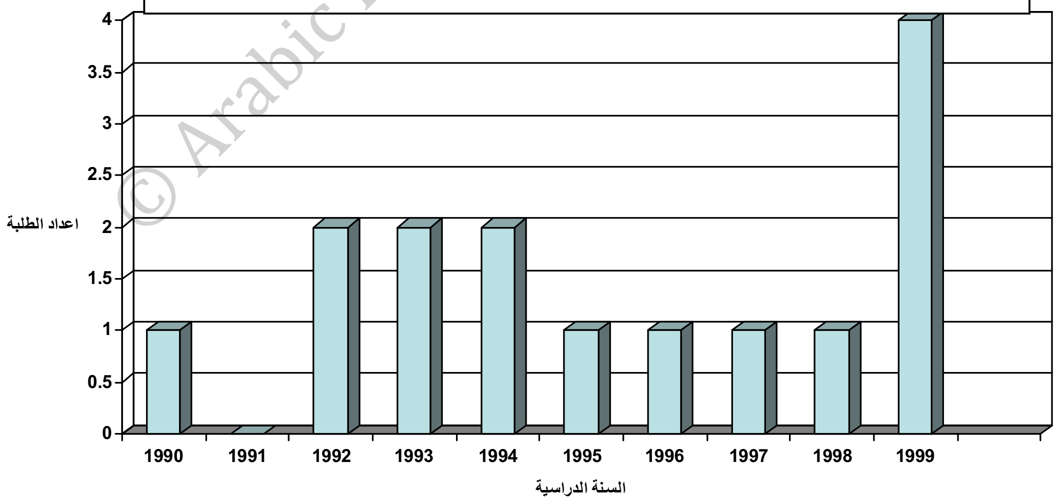
(2) دائرة القبول والتسجيل، جامعة اليرموك. 2013

(3) تعني الإشارة لا تتوفر في الجامعة إحصائية لأعداد الطلبة في هذه السنة

جدول رقم (22): أعداد الطلبة الكويتيين الدارسين في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك من عام 1990–1999

السنة الدراسية	الجامعة الأردنية[1]	جامعة اليرموك[2]	المجموع
1990	1	0	1
1991	0	0	0
1992	2	0	2
1993	2	0	2
1994	2	0	2
1995	1	0	1
1996	0	1	1
1997	1	0	1
1998	1	0	1
1999	1	3	4
المجموع	**11**	**4**	**15**

شكل(24): أعداد الطلبة الكويتيين في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك من عام 1990-1999



(1) دائرة القبول والتسجيل، الجامعة الأردنية، 2013

(2) دائرة القبول والتسجيل، جامعة اليرموك، 2013

يلاحظ من خلال الجداول التي تمثل أعداد الطلبة الكويتيين الدارسين في الأردن، والجداول التي تمثل أعداد الطلبة الأردنيين الدارسين في الكويت، أن أعداد الطلبة الأردنيين الدارسين في الكويت كانت مرتفعة جداً، مقارنة بأعداد الطلبة الكويتيين الدارسين في الجامعات الأردنية، حيث يعود ذلك إلى الفرق في عدد السكان بين البلدين، إضافة إلى توزع أعداد الطلاب الكويتيين في الجامعات العربية والأجنبية.

وصل مجموع الطلبة الأردنيين الدارسين في الجامعات والمعاهد الكويتية في عقد السبعينيات حوالي (4667) طالباً وطالبة، و كان هذا الرقم في ارتفاع مستمر على مدى السنوات الدراسية، فوصل إلى أعلى مستوى له في عقد الثمانينيات وذلك في السنة الدراسية 1987/1986 فكان حوالي (1941) طالباً وطالبة، وعلى الرغم من الزيادة المستمرة للطلبة الأردنيين الدارسين في الكويت، فإن مجموعهم في نهاية عقد الثمانينيات، كان أقل من عقد السبعينيات حيث كان حوالي (4539) طالباً وطالبة، وذلك ربما بسبب توقف قبول الطلبة الأردنيين في نهاية السنة الدراسية 1990/1989.

أما أعداد الطلبة الكويتيين الدارسين في الأردن فقد كانت في عقد الثمانينيات، أكثر منها في عقد التسعينيات، حيث بلغ أعداد الطلاب الكويتيين الدارسين في الجامعة الأردنية واليرموك، في الثمانينيات (29) طالباً وطالبة، أما في التسعينيات فقد بلغ (15) طالباً وطالبة.

خامساً: الزيارات المتبادلة بين البلدين في المجال الثقافي والتعليمي:

جاءت الزيارات المتبادلة بين البلدين في هذا المجال على مستوى وزراء التربية والتعليم، والوفود الرسمية والطلابية، والفرق الشعبية، ورؤساء تحرير الصحف، وارتكزت محاورها على تقوية العلاقات بين البلدين، ووضع برامج تنفيذية لتفعيل بنود الاتفاق الثقافي الموقع بين البلدين في عام 1970 وبرامج العمل المنبثقة عنها، والمشاركة في المؤتمرات والمهرجانات الثقافية، إذ كانت على النحو التالي:

جدول رقم (23) الزيارات المتبادلة بين الأردن والكويت في المجال الثقافي والتعليمي خلال الفترة من عام 1961–1999

الرقم	المسؤول	الوظيفة	تاريخ الزيارة	من	إلى	هدف الزيارة
.50	وفد نسائي كويتي		7/13/ 1990	الكويت	الأردن	زيارة عدد من المراكز الاجتماعية، وبحث سبل التعاون في المجال الاجتماعي[1]
.51	وفد النادي العلمي الكويتي		7/17/ 1990	الكويت	الأردن	زيارة علمية بالتعاون مع مجلس حماية البيئة الأردني[2]
.52	وفد ثقافي		1999/10/8	الكويت	الأردن	المشاركة في المهرجان الأردني الخامس لأغنية الطفل[3]
.53	عدد من المدرسين من قسم اللغة العربية، في جامعة الكويت		5/16/ 1999	الكويت	الأردن	المشاركة في المؤتمر العلمي الأول، لقسم اللغة العربية في الجامعة الأردنية[4]

([1]) الدستور، 7/14/ 1990، عدد: 8222، ص: 2

([2]) الرأي العام الكويتية 7/17/ 1990، عدد: 9555، ص: 5

([3]) الرأي، 10/9/ 1999، ص: 6

([4]) الرأي، 5/17/ 1999، ص: 3

.54	فيصل الصانع	وزير التربية	1/7/ 1962	الكويت	الأردن	بحث سبل التعاون بين البلدين في المجال التربوي، والتعاقد مع مدرسين أردنيين[1]
.55	وفد تربوي		6/9/ 1962	الكويت	الأردن	التعاقد مع مدرسين أردنيين[2]
.56	وفد تربوي		8/ 1/ 1963	الكويت	الأردن	التعاقد مع عدد من المدرسين الأردنيين للعمل في الكلية الصناعية الكويتية[3]
.57	وفد تربوي		9/1/ 1963	الكويت	الأردن	التعاقد مع 500 مدرس ومدرسة[4]
.58	وفد تربوي		4/ 7/ 1965	الكويت	الأردن	التعاقد مع عدد من المدرسين[5]
.59	وفد من معلمات وطالبات مدارس الكويت		24 /1/ 1966	الكويت	الأردن	زيارة عدد من الأماكن الأثرية في الأردن[6]
.60	عبد الوهاب البرلسي	نائب رئيس الجامعة الأردنية	28/3/ 1982	الأردن	الكويت	المشاركة في الاجتماعات الخاصة باستعمال النباتات الطبيعية[7]
.61	وفد من جامعة اليرموك		9/11/ 1982	الأردن	الكويت	المشاركةفي مؤتمر الصيادلة الكويتيين[8]
.62	وفد طلابي من كلية المجتمع العربي		1/2/ 1983	الأردن	الكويت	زيارة عدد من المعاهد الكويتية[9]
.63	وفد من جمعية المكتبات الأردنية		17/12/ 1984	الأردن	الكويت	المشاركة في معرض الكتاب الكويتي[10]

---

(1) فلسطين، الأحد 1 تموز 1962، ص: 1

(2) فلسطين 31حزيران 1962، ص: 1

(3) فلسطين 9كانون ثاني 1963، ص: 1

(4) فلسطين 10كانون ثاني 1963، ص:2

(5) فلسطين 4 تموز 1965، ص: 1

(6) فلسطين، الثلاثاء 25 كانون الثاني 1966، ص: 4

(7) الرأي، 29/3/1982، عدد: 4324، ص: 2

(8) الرأي، 10/11/ 1982، عدد: 4541، ص: 3

(9) الرأي، 2/2/1983، عدد: 4625، ص: 3

(10) الرأي، 18/12/ 1984، عدد: 5296، ص: 2

64.	وفد من نقابة أطباء الأسنان		1985/4/2	الأردن	الكويت	المشاركة في مؤتمر أطباء الأسنان الكويتي، وبحث تبادل الخبرات والتنسيق بين المشاركين(1)
65.	وفد من المركز الجغرافي الملكي		10/9/ 1985	الأردن	الكويت	بحث سبل التعاون بين المركز، وتنفيذ مشاريع مشتركة(2)
66.	وفد من وزارة الصحة		9/ 6/ 1987	الأردن	الكويت	المشاركة في إعطاء دورات في برنامج تدريبي، في مجال إدارة المستشفيات(3)
67.		وزير التعليم العالي على رأس وفد تربوي	5/22/ 1988	الأردن	الكويت	تلبية لدعوة وزير التعليم العالي الكويتي(4)
68.	رؤساء تحرير الصحف الأردنية		2/23/ 1989	الأردن	الكويت	تلبية دعوة من وزارة الإعلام الكويتية، للمشاركة في مؤتمر إعلامي(5)
69.	كاظم بهبهاني	نائب مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية	28/ 4/ 1981	الكويت	الأردن	تلبية لدعوة من الجمعية العلمية الملكية، بهدف تدعيم التعاون بين المعهد والجمعية العلمية الملكية(6)
70.	وفد من بلدية الكويت		5/8/ 1981	الكويت	الأردن	الإطلاع على مشاريع أمانة العاصمة وإدارتها(7)
71.	وفد من معهد الكويت للأبحاث العلمية		6/29/ 1981	الكويت	الأردن	إجراء مباحثات مع المختصين في الجمعية العلمية الملكية، لمتابعة تنفيذ مشروع البيت الشمسي المشترك بين المعهد والجمعية(8)
72.	وفد طلابي كويتي يضم 35 طالباً، من مختلف المعاهد العلمية المتوسطة، في الكويت		1982/1/24	الكويت	الأردن	زيارة الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وعدداً من المراكز الثقافية والعلمية، والمعالم الأثرية والسياحية في الأردن(9)
73.	فرقة تراثية كويتية		1983/2/25	الكويت	الأردن	أقامة أمسية كويتية، وعرض أزياء كويتية(10)
74.	فرق تراثية كويتية		1983/8/1	الكويت	الأردن	للمشاركة في مهرجان جرش(11)

(1) الدستور، 3/4/ 1985، عدد: 6333، ص: 5

(2) الدستور، 10/10/ 1985، عدد: 6546، ص: 2

(3) الدستور، 10/ 6/ 1987، ص: 3

(4) الرأي، 5/23/ 1988، عدد: 6525، ص: 2

(5) الرأي، 2/24/ 1989، عدد: 6799، ص: 2

(6) الرأي، 1981/4/29، عدد: 4009، ص: 2

(7) الرأي، 5/8/ 1981، عدد: 4017، ص: 16

(8) الرأي، 6/30/ 1981، عدد: 4057، ص: 1

(9) الرأي، 1/25/ 1982، عدد: 4261، ص: 2

(10) الرأي، 1983/2/26، عدد: 4649، ص: 3

(11) الرأي، 1983/8/2، عدد: 4812، ص: 2

.75	وفد شبابي كويتي		6/ 3/ 1984	الكويت	الأردن	عمل جولة استطلاعية للإطلاع على المعالم الحضارية، والمؤسسات الاجتماعية والتربوية والشبابية في الأردن(1)
.76	داوود الصالح	رئيس بلدية الكويت	13/7/ 1984	الكويت	الأردن	الإطلاع على النهضة العمرانية في عمان(2)
.77	وفد ثقافي كويتي		19/9/ 1984	الكويت	الأردن	الإشراف على الأسبوع الثقافي الكويتي في عمان(3)
.78	مجموعة من الشعراء الكويتيين		24/9/ 1984	الكويت	الأردن	إقامة أمسية شعرية في جامعة اليرموك(4)
.79	وفد من الإتحاد الوطني لطلبة الكويت من جامعة الكويت		9/2/ 1985	الكويت	الأردن	زيارة عدد من المؤسسات الثقافية في الأردن(5)
.80	وفد من كلية الكويت العسكرية		10/3/ 1985	الكويت	الأردن	الإطلاع على الخطط الدراسية في جامعة مؤتة(6)
.81	وفد طلابي من كلية التربية، في جامعة الكويت		1985/4/24	الكويت	الأردن	زيارة جامعة اليرموك، حيث اطلعوا على خطط الدراسة في كلية التربية، وزاروا عدداً من مرافق الجامعة(7)
.82	سعاد الصباح	شاعره	23/ 10/ 1986	الكويت	الأردن	إقامة أمسية شعرية(8)
.83	سعاد الصباح	شاعره	1/5/ 1987	الكويت	الأردن	إقامة أمسية شعرية(9)
.84	وفد تربوي، برئاسة وكيل وزارة التربية والتعليم		2/11/ 1987	الكويت	الأردن	زيارة مديرية التربية والتعليم لمحافظة البلقاء، وزيارة مشروع المركز الريادي، التابع لمؤسسة إعمار البلقاء(10)
.85	نائب رئيس اتحاد الجمعيات في الكويت		1/12/ 1988	الكويت	الأردن	زيارة عدداً من الجمعيات التعاونية في مدينة إربد(11)

(1) الرأي، 7/3/ 1984، عدد: 5017، ص: 8

(2) الرأي، 13/7/ 1984، عدد: 5143، ص: 3

(3) الرأي، 20/9/ 1984، عدد: 5207، ص: 3

(4) الرأي، تاريخ 1984/9/25، عدد: 5212، ص: 28

(5) الدستور، تاريخ 10/2/ 1985، عدد: 6281، ص: 18

(6) الدستور، تاريخ 11/ 3/ 1985، عدد: 6310، ص: 1

(7) الدستور، تاريخ 1985/4/25، عدد: 6355، ص: 4

(8) الدستور، تاريخ 24/10/ 1986، عدد: 6887، ص: 3

(9) الدستور، تاريخ 2/ 5/ 1987، عدد: 7077، ص: 1

(10) الدستور، تاريخ 3/ 11/ 1987، ص: 5

(11) الرأي، تاريخ 2/12/ 1988، عدد: 6715، ص: 2

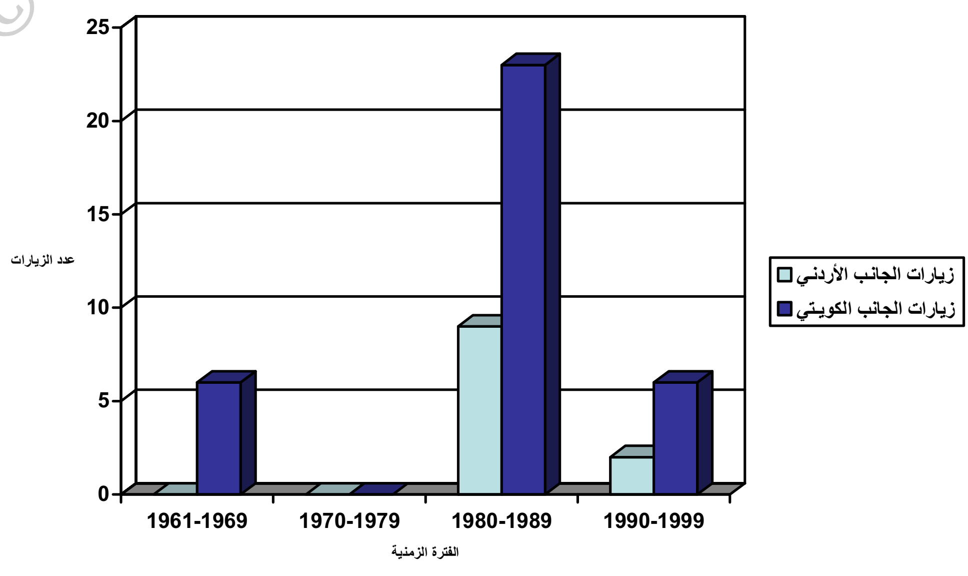
.86	وزير التربية الكويتي		2/2/ 1988	الكويت	الأردن	زيارة الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، للإطلاع على واقع التعليم العالي في الأردن(1)
.87	وفد مروري كويتي		2/28/ 1988	الكويت	الأردن	زيارة إدارة الترخيص، للاستفادة من الخبرة الأردنية في مجال الترخيص(2)
.88	وزير الصحة الكويتي		4/5/ 1988	الكويت	الأردن	زيارة جامعة العلوم والتكنولوجيا، للإطلاع على نظام التدريس في الجامعة، والتعاقد مع عدد من المدرسين(3)
.89	وفد تربوي كويتي		6/13/ 1988	الكويت	الأردن	بحث مع وزير التربية الأردني، علاقات التعاون في المجال التربوي، واستعارة معلمين أردنيين للتدريس في الكويت(4)
.90	وفد من جامعة الكويت		5/19/ 1989	الكويت	الأردن	زيارة جامعة اليرموك، للإطلاع على نظام التدريس في الجامعة(5)
.91	وفد علمي كويتي		8/13/ 1989.	الكويت	الأردن	زيارة جامعة العلوم والتكنولوجيا، والجامعة الأردنية، للإطلاع على نظام التدريس في الجامعتين(6)
.92	الملكة نور	ملكة الأردن	5/30/ 1990	الأردن	الكويت	زيارة متحف الكويت الوطني، بدعوة من عقيلة ولي عهد الكويت، سعد الصباح(7)
.93	هاشم الخريسات نضال دلقموني عمر عبنده	مدير الإذاعة مدير التلفزيون مساعد مدير عام وكالة الأنباء الأردنية بترا	1999/11/25	الأردن	الكويت	المشاركة في افتتاح المعرض الأول للفنانين الأردنيين في الكويت، ومهرجان القرين الثقافي السادس(8)
.94		وكيل وزارة التعليم العالي	7/ 3/ 1990	الكويت	الأردن	بحث التعاون في مجال التعليم العالي بين الأردن والكويت(9)
.95	وفد كويتي للمركز الجغرافي الملكي		5/30/ 1990	الكويت	الأردن	الاستفادة من الخبرة الأردنية في المجال الجغرافي(10)
.96	وفد من بلدية الكويت، ووزارة الصناعة والتجارة الكويتية		7/9/ 1990	الكويت	الأردن	زيارة أمانة العاصمة، للاستفادة من خبرات الأمانة(11)

(1) الرأي، تاريخ 2/3/ 1988، عدد: 6418، ص: 2، الرأي العام الكويتية 2/2/ 1988، عدد: 8685، ص: 3
(2) الرأي، 2/29/ 1988، عدد: 6444، ص: 2
(3) الرأي، 4/6/ 1988، عدد: 6481، ص: 3، الرأي العام الكويتية 4/4/ 1988، عدد: 7842، ص: 3
(4) الرأي، 6/14/ 1988، عدد: 6547، ص: 3
(5) الرأي، 5/20/ 1989، عدد: 6881، ص: 3
(6) الرأي، 8/14/ 1989، عدد: 6964، ص: 6
(7) الدستور 5/31/ 1990، ص: الأخيرة
(8) الرأي، 26/ 11/ 1999، ص: 8
(9) الدستور 3/8/ 1990، عدد: 8186، ص: 2، الرأي العام الكويتية، 3/8/ 1990، عدد: 9435، ص: 5
(10) الرأي 5/31/ 1990، عدد: 8182، ص: 2
(11) الدستور، 10/ 7/ 1990، عدد: 8218، ص: 2

جدول رقم (24): الزيارات المتبادلة بين البلدين في المجال الثقافي والتعليمي من عام 1961–1999

السنة	الدولة		مجموع الزيارات
	من الأردن إلى الكويت	من الكويت إلى الأردن	
1969–1961	0	6	6
1979–1970	0	0	0
1989–1980	9	23	32
1999–1990	2	7	9
المجموع	**11**	**36**	**47**

شكل رقم (٢٥): الزيارات المتبادلة بين الأرد والكويت من عـام ١٩٦١-١٩٩٩



يلاحظ من خلال الزيارات المتبادلة بين الأردن والكويت في المجال الثقافي والتعليمي، أن الزيارات بين البلدين في فترة **الستينيات** كانت معدومة من الجانب الأردني، إذ لم يكن هناك بعد اتفاقيات أو برامج عمل موقعة بين البلدين، وجاءت متوسطة من الجانب الكويتي، فاقتصرت على زيارات الوفود المتعاقدة مع المدرسين الأردنيين، الراغبين بالتدريس في الكويت، حيث بلغت الزيارات في هذه الفترة (0) زيارة من الجانب الأردني، و حوالي (6) زيارات من الجانب الكويتي.

وفي فترة **السبعينيات** وهي الفترة التي تلت توقيع اتفاقية التعاون الثقافي بين البلدين في عام 1970، فلم تسجل الدراسة أي زيارة في هذه الفترة، من كلا الجانبين، وذلك ربما بسبب تجميد الكويت العلاقات مع الأردن في هذه الفترة.

أما فترة **الثمانينيات** وهي الفترة الذهبية للعلاقات بين الأردن والكويت، في كافة المجالات، إضافة إلى توقيع البلدين في هذه الفترة برامج العمل المنبثقة عن الاتفاقية الموقعة بين البلدين في عام 1970، حيث كانت الزيارات في هذه الفترة من الجانب الأردني حوالي (9) زيارات، وكانت مرتفعة من الجانب الكويتي، وذلك ربما للاستفادة من الخبرات الأردنية، في هذا المجال، حيث كانت الأردن متقدمة عن الكويت في تلك الفترة، فكانت حوالي (23) زيارة.

وفي فترة **التسعينيات**، وهي فترة انقطاع العلاقات بين البلدين، فقد اقتصرت على الزيارات في بداية عام 1990 قبل انقطاع العلاقات بين البلدين، وعلى الزيارات في نهاية عام 1999 بعد عودة العلاقات بين البلدين، فكانت حوالي (2) زيارة فقط من الجانب الأردني، و(7) زيارات من الجانب الكويتي.

الفصل الرابع

موقف الأردن والكويت من بعض القضايا العربية، والاشتراك في المنظمات الدولية

أولاً: مؤتمرات القمة العربية:

تعرف مؤتمرات القمة العربية بأنها: تلك الاجتماعات العربية التي عقدت في إطار جامعة الدول العربية، على مستوى الملوك والرؤساء العرب، منذ المؤتمر الأول عام 1964م، وقد تميزت تلك المؤتمرات بالاتصال الشخصي المباشر بين الزعماء العرب، وقامت على أساس المفاوضة المباشرة على مستوى القمة، وقد شكلت مؤتمرات القمة العربية منذ بدايتها السلطة العليا، والجهاز الرئيس داخل الجامعة العربية، وساعدت في إعادة الهيبة للجامعة، وأعطتها بعداً رئيساً في العلاقات العربية بعد أن كادت الجامعة تفقد فعاليتها.(1)

جاءت فكرة مؤتمرات القمة العربية نتيجة لانهيار الوحدة بين مصر وسوريا، والعراق والأردن، حيث نشأ فراغ كبير، وإحباط شديد، وإعادة تقييم جذري لما يجب أن يكون عليه التوجه المستقبلي للعمل العربي، ومع انه جرت محاولة أخرى جادة في عام 1963 و1964 لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا والعراق، إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل، وأصبح لزاماً على القيادات العربية البحث عن صيغة أو صيغ أخرى، بديلة لتحقيق العمل العربي المشترك، الذي كان الهدف الأسمى الذي ينادي به الجميع، وهكذا ولدت مؤسسة القمة العربية التي تجمع كافة الدول العربية على أعلى المستويات، في إطار الجامعة العربية، بهدف تجميع الطاقات العربية، وحشدها لمجابهة مختلف التحديات الخارجية، وخصوصاً ذلك التحدي الكبير، الذي تجسده إسرائيل.(2)

---

(1) بركات، نظام، مؤتمرات القمة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية، ص: 212

(2) نسيبه، حازم، تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي 1952-1967، المجمع العلمي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، 1990، ص: 112

تشير متابعة أعمال القمم العربية، إلى أن قضية الصراع العربي – الإسرائيلي ظلت هي القضية الرئيسية على جدول أعمالها، وقد تفرعت هذه القضية الكبرى إلى العديد من العناصر وفقاً لتطورات الصراع، ومواقف الأطراف العربية المختلفة، وبالذات أطراف المواجهة، إضافة إلى أن هناك عدة قضايا نالت اهتماماً أقل، كقضايا التعاون الاقتصادي والفني والإعلامي العربي، وقضايا المواجهة العربية مع دول الجوار الإقليمي وبالذات إيران وأثيوبيا. ورغم أن الغالبية العظمى من القرارات التي اتخذتها مؤتمرات القمة العربية تجاه هذه القضايا، ظلت حبراً على ورق، ولم تجد من يلتزم بها بسبب الأولويات القطرية التي ميزت سياسات جميع الأقطار العربية بلا استثناء، لكن بدرجات متفاوتة من العمق والمدى، فقد ظلت مؤسسة القمة العربية ظاهرة ايجابية في ذاتها، ومظهراً للعمل العربي المشترك، ولو على الصعيد النظري، وباعثاً للأمل في دور أكثر ايجابية للأقطار في القضايا ذات الطابع القومي.(1)

والملاحظ على القرارات التي صدرت عن مؤتمرات القمة العربية أنها قدمت رؤى فرعية للقضايا التي تناولتها، ولم تتطرق إلى تقديم رؤية عربية متكاملة بشأن أهم وأخطر القضايا التي عرضت لها، ومن ذلك على سبيل المثال موقف مؤتمرات القمة من قضية القدس، فهذه القضية لم تكن تحتاج إلى مجرد قرار، وإنما تحتاج إلى موقف جماعي متكامل وحاسم من الملوك والرؤساء، فالقرارات التي صدرت في هذا الشأن لم تصل إلى مستوى مرحلة المواجهة، ومستوى التطورات الجذرية التي لحقت بالمدينة إثر عملية التهويد الشاملة والمستمرة منذ عام 1967.(2)

---

(1) عبد المجيد، وحيد، نحو القمة العربية المقبلة، القمم العربية: كيف بدأت وأين أصبحت، المستقبل العربي، 1987، د.ع، ص: 21-23

(2) عبد الله، ثناء، مؤتمرات القمة العربية بين الإنجاز والإخفاق، المستقبل العربي، د.ع، 1996، ص: 9-10

أ. موقف الأردن من مؤتمرات القمة العربية:

يرتكز الأردن في موقفه من مؤتمرات القمة العربية، على أن القادة العرب هم ملك للأمة ينبغي عليهم أن يعملوا على الاحترام المتبادل، ونبذ الخلافات والارتقاء بقضية العرب الأولى، فوق كل اختلاف في الرأي، كما يرى الأردن أنه ليس من الشجاعة، ولا التضحية في شيء ترك الشعب الفلسطيني وحيداً في مواجهة إسرائيل والصهيونية العالمية، ولهذا دعا الأردن إلى العمل العربي المشترك على مستوى القمم العربية، لكي لا تنفرد أية دولة في اتخاذ قرار فردي نتيجة ترتيبات سرية.[1]

يعتبر الملك حسين أول من لبى النداء لأول مؤتمر قمة عربي، وتؤكد مؤتمرات القمة العربية، دور الأردن المتنامي على الصعيدين، الإقليمي والدولي، فانطلاقاً من توجهه القومي، وحرصه على العمل العربي المشترك، أصبح الأردن بقيادة الملك حسين، عاملاً فعالاً في التئام المؤتمرات، فلم يتغيب عن حضورها، ولم يأل جهداً في سبيل دعمها، ولم يعارض قراراتها.[2]

لقد حرص الأردن بعد عام 1967 على المشاركة في مؤتمرات القمة العربية، ويأتي قبول الأردن قرارات مؤتمر الرباط عام 1974 تتويجاً لحرص الأردن على التضامن العربي، بالرغم من تحفظاته على القرار لاعتبار منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والذي يحدد الدور السياسي الأردني، تجاه القضية الفلسطينية.[3]

([1]) فضه، محمد، الأردن ومؤتمرات القمة، ص: 10

([2]) الوخيان، نهار، مواقف الملك حسين بن طلال، ط3، د.ن، عمان، 1994، ص: 28

([3]) الخلايله، أحمد، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، ص: 213

المرة الوحيدة التي عارض فيها الأردن قرارات مؤتمرات القمة العربية، هي معارضته لقرار القمة العربي في 10 آب 1990 الذي أدان العراق لاحتلالها الكويت، وجاءت هذه المعارضة من منطلق حفاظ الأردن على التضامن العربي، والمحافظة على دور الجامعة العربية كصمام أمان للأمن العربي.(1)

وتؤكد مؤتمرات القمة العربية، تنامي دور الأردن في الساحة العربية، الذي اعتمد على وساطة الملك حسين في الجمع بين الفرقاء، حيث كانت المهمة الأساسية التي ركز عليها الأردن في مؤتمرات القمة العربية، واستمر الأردن في حمل راية التضامن العربي، الذي لا أمل بدونه، في اتحاد المواقف، وبناء القوة العربية الذاتية.(2)

ب. موقف الكويت من مؤتمرات القمة العربية:

لم يسجل على دولة الكويت في مؤتمرات القمة العربية، أي غياب عن جلسات مؤتمرات القمم العربية، أو أي معارضة لقرارات الإجماع العربي، حيث أكد الشيخ صباح أمير دولة الكويت تمسك الكويت بمؤتمرات القمة وقراراتها، وبذل كل المساعي، من أجل توحيد كلمة العرب وجهودهم، ودعا أيضا رئيس وزراء الكويت جابر الأحمد، الحكومات العربية إلى عدم التخلي عن مؤتمرات القمة العربية، وذلك في سبيل مصلحة الأمة العربية، وأكد على ضرورة مساعدة جامعة الدول العربية، لتصبح أداة فعالة، في دعم التضامن العربي وترسيخه.(3)

(1) الحكومة الأردنية، الكتاب الأبيض، ص: 9

(2) فضه، محمد، الأردن ومؤتمرات القمة، ص: 56

(3) فلسطين، السبت 25 حزيران 1966، ص: 1

إضافة إلى التزام الكويت مع الدول العربية النفطية، بقرارات القمم العربية، في تقديم الدعم المالي للدول العربية المواجهة لإسرائيل، لتمكنها من الصمود.[1]

فقد ساهمت في مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد في القاهرة، بتاريخ 1964 ببرنامج التعزيزات العسكرية للدول المواجهة لإسرائيل،حيث التزمت بدفع خمسة ملايين جنيه إسترليني لمدة عشر سنوات، والتزمت في مؤتمر القمة الثاني، المنعقد في الإسكندرية بتاريخ 1964 بدفع مبلغ 1.600.000 جنيه إسترليني كل عام لمدة خمس سنوات، والتزمت في نفس المؤتمر بتقديم (2) مليون جنيه إسترليني، لإنشاء جيش التحرير الفلسطيني، وفي مؤتمر القمة الرابع، المنعقد في الخرطوم بتاريخ 1967 التزمت الكويت بتقديم 55 مليون جنيه إسترليني سنوياً للدول العربية التي تضررت من حرب حزيران، لحين إزالة آثار الحرب، واقترحت الكويت في نفس المؤتمر إنشاء صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي العربي، حيث أقر في نفس المؤتمر، والتزمت الكويت في مؤتمر قمة الرباط المنعقد بتاريخ 1969 بقرار استخدام النفط كسلاح في المعركة، وربط رفع حظر تصدير النفط لأية دولة بالتزامها بتأييد القضية العربية العادلة.[2]

ثانياً: الصراع العربي الإسرائيلي:

1. اتفاقية كامب ديفيد:

انفردت مصر في عام 1978م باتفاقية صلح مع إسرائيل وبتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية، وتنص هذه الاتفاقية على إقامة سلام بين إسرائيل ومصر، على أساس انسحاب إسرائيل

([1]) العدوان، عبد الحليم، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية (1946-1990)، ط1، أمانة عمان الكبرى، عمان، 2009، ص: 369- 370

([2]) المرجع نفسه، ص: 370- 386

من سيناء، وبعد توقيع اتفاقية سلام، وبعد إتمام الانسحاب المؤقت، تقام علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، تتضمن الاعتراف الكامل بما في ذلك قيام علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية والحواجز أمام حرية السلع والأشخاص، والحماية المتبادلة للمواطن وفقاً للقانون.[1]

أ. موقف الأردن من الاتفاقية:

جاء موقف الأردن في البداية متحفظاً على الاتفاقية في مؤتمر قمة بغداد عام 1978، ولكن تغير موقف الأردن بعد ذلك، ورفض أن يكون طرفاً في اتفاقية كامب ديفيد، لأنها لا تعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولأنها تتجاهل الأطراف الأساسية العربية والدولية، التي يعتمد السلام الشامل على مشاركتها ودورها، وفي مقدمتها شعب فلسطين.[2]

وأصدرت الحكومة الأردنية بياناً في 9/19/ 1978 أكدت فيه على أنها لم تكن طرفاً في المؤتمر المذكور، وأن الأردن نتيجة الإشارة إليه في مواقع متعددة من وثائق الاتفاقية، لا يترتب عليه قانونياً أو معنوياً أية التزامات، إزاء مواضيع لم يشارك فيها، وأكد البيان على أن الأردن يقف موقفاً مبدئياً نابعاً من إيمانه بالحل العادل الشامل، وبالانسحاب الإسرائيلي الكامل، وبالدور الفلسطيني الذي يجب ألاّ يغفل، وأشار الملك حسين في خطاب وجهه إلى الشعب الأردني في 10/10/ 1978 إلى أن الأردن لا ينتمي إلى هذه الاتفاقية، وشرح أبعاد الحل السلمي المنفرد، الذي حذر منه وتنبأ به منذ عقد الخمسينات، بسبب السياسة التي كانت تتبعها إسرائيل في استدراج

---

(1) العرموطي، خالد، فكر الحسين في الميزان، د.ن، د.م، 1992، ص: 124

(2) الوخيان، نهار، مواقف الملك حسين بن طلال، ص: 41

الدول العربية إلى السلام المنفرد، وذلك عندما ألقى خطابه في مؤتمر قمة بغداد في 11/3/ 1978 وأعلن فيه انه يرفض اتفاقية كامب ديفيد بشكل كامل.(1)

وقال الملك حسين في مقابلة مع التلفزيون الأمريكي (ن.ب.سي) وعدد من ممثلي الصحافة الأجنبية في الطائف بتاريخ 1981/1/31 " لا أريد أن أذكر هذا الاسم، وكامب ديفيد قد مات، وانتهى أمره، بيد أن كامب ديفيد قد أوجد التفسخ في الصفوف العربية، كما أضعف إمكانيات العرب في المساهمة في إقامة سلام شامل."(2)

ب. موقف الكويت من الاتفاقية:

جاء موقف الكويت في البداية متردداً ومتحفظاً، حيث كان ترى أن مؤتمر القمة العربي يشكل عامل ضغط على أمريكا وإسرائيل، لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية، كما أن المؤتمر ضروري للسير في حفظ السلام، لكن غيرت موقفها فيما بعد هي والأردن والسعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ليتلاءم مع الموقف العربي الرافض لاتفاقية كامب ديفيد، وقامت مع الدول العربية الأخرى بقطع علاقاتها مع مصر.(3)

أصدرت كل من الأردن والكويت، بعد زيارة الشيخ عبد الله الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي، إلى الأردن، بياناً مشتركاً أكد فيه الجانبان رفضهما لاتفاقية كامب ديفيد، واتفقا على

---

(1) محافظه، علي، مجموعة خطب الملك الحسين بن طلال من سنة 1977–1987، (خطاب الملك حسين في مؤتمر القمة العربية في بغداد، في 11/3/ 1978)، مركز الكتب الأردني، عمان، 1988، ص: 93–101

(2) الوقائع والوثائق الأردنية 1981، ص: 42

(3) العدوان، عبد الحليم، القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية (1946–1990)، ص: 184

تعزيز التضامن العربي وكل الجهود الرامية، إلى تحقيق وحدة الصف والعمل المشترك، لتعبئة كافة طاقات الأمة العربية لمواجهة الأخطار والتحديات.(1)

شاركت الكويت الأردن ودول الخليج العربي الرأي في مؤتمر قمة الوفاق والاتفاق الذي عقد في عمان، في عام 1987، وذلك بإعادة العلاقات مع مصر، من منطلق أن الأمن العربي يحتاج إلى القدرات المصرية، وبعد أن تعهد الرئيس المصري مبارك، بأن مصر دعم للتضامن العربي، تتعهد بتقديم مساعدات لكل دولة عربية يعتدى عليها.(2)

اشتركت الأردن والكويت في الموقف من اتفاقية كامب ديفيد، فالبلدان تحفظا على اتفاقية كامب ديفيد في مؤتمر قمة بغداد عام 1978، ثم أصدرا بياناً مشتركاً بعد زيارة الشيخ عبد الله الصباح ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي إلى الأردن في عام 1980 أكد فيه الجانبان رفضهما لاتفاقية كامب ديفيد، وشاركت الأردن والكويت دول الخليج العربي الرأي في مؤتمر قمة الوفاق والاتفاق الذي عقد في عمان عام 1987، وذلك بإعادة العلاقات مع مصر.

2. القضية الفلسطينية:

أ. موقف الأردن من القضية:

تعد القضية الفلسطينية من أبرز العوامل الخارجية المؤثرة في الكيان الأردني، وتشكل القضية الفلسطينية في تاريخ الأردن العامل الأكثر تأثيراً من الناحية السياسية، بحيث يصعب دراسة تاريخ

---

(1) الوقائع والوثائق الأردنية، البيان الأردني الكويتي المشترك، 11/5/ 1980، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1980، ص: 115

(2) فضه، محمد، الأردن ومؤتمرات القمة، ص: 58

الأردن من غير فلسطين، وفلسطين من غير الأردن، فلقد ولد الكيان الأردني بعد استثنائه من وعد بلفور، وهذا ما جعله يواجه منذ البداية المخططات الصهيونية والأطماع الاستعمارية في فلسطين والمنطقة، وتحمل أعباء كثيرة نتيجة من معاناة الشعب الفلسطيني في إيجاد الملاذ والسند، في أثناء مراحل تطور القضية الفلسطينية.(1)

عاش الشعب الفلسطيني في الأردن منذ عام 1948، ممارساً حقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية كاملة غير منقوصة، حيث شكلت الوحدة الأردنية الفلسطينية أفضل نموذج يحتذى على مر التاريخ.(2)

بين الملك حسين العلاقة التي تربط بين الأردن وفلسطين حين قال: "إن الأردن وفلسطين شقيقان يسيران يداً بيد، وكتفاً إلى كتف، في سبيل الهدف الواحد والعقيدة الواحدة والأماني القومية المشتركة، وقد جمعتهما الآلام وصهرتهما المحن واختلط دم أبنائهما على الصعيد المقدس ....، فالأردن هو فلسطين، وفلسطين هي الأردن، ذلك حكم الطبيعة، ومنطلق الواقع التاريخي."(3)

جعل موقع الأردن على أطول حدود مع إسرائيل، للأردن دوراً مميزاً في مسار القضية الفلسطينية، وجعل الأردن أكثر دولة معنية بالقرارات التي تصدر عن الأمم المتحدة بخصوص المسألة الفلسطينية، وهذا دفع الأردن في كل منبر دولي، وفي كل مناسبة، أن يدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني، ويناشد شعوب العالم أن تقوم بتحقيق حل للنزاع العربي الإسرائيلي، كما أن

---

(1) الخلايله، أحمد، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، ص: 190

(2) مشاقبه، أمين، المغفور له الملك حسين والقضية الفلسطينية، (أوراق ندوة القضية الفلسطينية في مسيرة الحسين التي عقدها مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية)، جامعة اليرموك، 4 نيسان 2000،ص: 6

(3) بطاينه، فواز، زهران، وسام، جلالة الملك الحسين بن طلال والوحدة الفلسطينية، د.ن،د.م،2009، ص: 595

طبيعة الجوار فرضت على الأردن أن يكون منطقة عازلة بين القوى العربية والإسرائيلية، مما زاد من أهمية الدور الأردني على الصعيد العربي، وجعل دور الأردن بارزاً في أي مؤتمر من المؤتمرات في إطار الجامعة العربية، وفي إطار هيئة الأمم المتحدة.(1)

وحرص الأردن بعد قرار فك ارتباط عام 1988، على استمرار مسؤوليته القانونية والإدارية، على الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، والقضاء الشرعي في القدس الشريف، وعدم شمول القرار 396 القدس، فالدور التاريخي للأردن، في الحفاظ على الوجه العربي والإسلامي، والمقدسات الإسلامية في فلسطين، والقدس خاصة، ما هو إلا تجسيد لحرص الأردن على أداء الواجب، نحو الأمة العربية، والعقيدة الإسلامية.(2)

يؤمن الأردنيون أن التصدي المستمر للعدوان الصهيوني، والنضال الدائم لدفعه عن أرض فلسطين، ليس فقط واجباً قومياً عربياً، يفرضه انتماء الأردنيين إلى أمتهم العربية، أولاً لأنهم عرب، وثانياً لارتباط تاريخهم ومستقبلهم ومصيرهم وعزتهم، ورخائهم بتاريخها ومستقبلها ومصيرها وعزتها ورخائها، بل هو فوق ذلك، واجب وطني أردني، يدفع به المواطن الأردني الأذى عن أرضه، والاحتلال عن وطنه.(3) وقد بينت صحيفة الرأي العام الكويتية جهود الأردن وقيادته، في الدفاع

---

(1) السعدي، وليد، فرماوي، اعتماد، الأردن والمنظمات الدولية، د.ن، عمان، 1993، ص: 13-14

(2) الملك حسين، النطق السامي لجلالة الملك حسين بن طلال، حول شؤون القدس الشريف والمقدسات، تحرير: محمد أبو علبه، نبال الخماش، عمان، د.ن، 1988، ص: 84، 272، 396

(3) التل، سعيد، الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية، دار اللواء للصحافة والنشر والتوزيع، عمان، 1986، ص: 94

عن فلسطين والقضية الفلسطينية، وحرص الأردن على موقف عربي مشترك، لوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين.[1]

ب. موقف الكويت من القضية الفلسطينية:

كانت الجالية الفلسطينية في الكويت أكبر الأقليات في الكويت، وثاني اكبر مجموعة بعد الكويتيين أنفسهم، إذ وصلت نسبتهم إلى (21%) من مجموع السكان الإجمالي، وتعتبر الكويت داعية العالم لتخليص معاناة الإنسان الفلسطيني، حيث زاد موقف الكويت الداعم للقضية الفلسطينية، من القدرات السياسية للفلسطينيين.[2]

تعود بداية العلاقات الكويتية الفلسطينية إلى العشرينات من القرن العشرين، فقد زار مفتي القدس الكويت عام 1922 لجمع التبرعات لإعادة بناء المسجد الأقصى، وفي عام 1936 أرسلت السلطات الفلسطينية إلى أمير الكويت الشيخ أحمد الجابر الصباح في حزيران 1936 تدعوه لتقديم دعم مالي للإضراب العام الذي حدث في فلسطين، للاعتراض على تزايد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين ،ولأنه كان ملزماً بالمعاهدة التي تنظم علاقاته مع بريطانيا، وكانت تحظر عليه أي اتصالات أو مراسلات أجنبية، فإن الأمير لم يستجب، إلا أن كثيرين رأوا من المناسب أن يتحدوا صراحة السياسة البريطانية، على الرغم من حالة الفقر التي كانت سائدة بين الشعب الكويتي، فتجمعوا وقاموا بجمع مبلغ إجمالي قيمته 200 دينار عراقي، وأرسلوه إلى فلسطين في تموز عام 1936.[3]

([1]) الدستور 1990 /2/16، عدد، 8082، ص: 1، نقلاً عن صحيفة الرأي العام الكويتية.

([2]) أسيري، عبد الرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، ص: 131

([3]) زحلان، روزماري، فلسطين والخليج 1، المستقبل العربي، 2002، د.ع، ص: 39

وفي تشرين الأول عام 1936 دعت لجنة من سبعة أعضاء كانت قد تشكلت في الكويت من عائلات تجارية بارزة من أجل مساعدة الفلسطينيين، إلى عقد اجتماع عام وكان هدف الاجتماع جذب الانتباه إلى الإضراب، وجمع المزيد من التبرعات لدعمه، وتكونت في الكويت "حركة المجلس الكويتي" وأصبحت هذه الحركة من النماذج المبكرة لتداخل القضية الفلسطينية في السياسة الداخلية للبلدان العربية.(1)

بدأ التأثير الفلسطيني الأول على مستقبل الحياة الاجتماعية والثقافية للكويت عام 1936 حين وصلت إلى الكويت أول دفعة تعليمية، ضمت أربعة من المدرسين، وانغمس الكثير من الذين انشؤوا منظمة التحرير الفلسطينية في حياتهم العملية، وشكلوا إستراتيجيتهم الثورية في الكويت، وفي نهاية الخمسينات، اتخذت منظمة فتح من الكويت مقراً لها، وسمحت الكويت لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تفتح مكتباً لها في الكويت في عام 1964، وكانت بداية مساعدات الكويت المالية لمنظمة التحرير الفلسطينية قد تمت في منتصف الستينات، حين سمحت الكويت بفتح مخيمات لتدريب الفلسطينيين في أراضيها، ومع تدفق اللاجئين الفلسطينيين إلى الكويت إثر نكسة حزيران 1967، لبت الحكومة الكويتية طلب منظمة التحرير لاستخدام المدارس الحكومية لتعليم الأطفال الفلسطينيين، ووافقت الكويت أيضا على السماح للطلبة الفلسطينيين باستخدام المنح الدراسية العربية، المقدمة لحكومة الكويت والتي لا يتقدم لها الكويتيون.(2)

التزمت الكويت مع جميع دول مجلس التعاون الخليجي، بتأييد القضية الفلسطينية، والدفاع عنها، وذلك كونها من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، التي تعمل على تحقيق الدولة

(1) المرجع السابق، زحلان، روزماري، فلسطين والخليج، ص: 40

(2) أسيري، عبد الرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، ص: 131-132

الفلسطينية، وان الصراع العربي الإسرائيلي يؤثر على أمن الخليج العربي، الذي هو جزء من الأمن القومي العربي، ومن هنا ساهمت الكويت بالإضافة إلى دول الخليج العربي، قبل قيام مجلس التعاون الخليجي، ساهمت في حرب أكتوبر عام 1973 بأن فرضت حظر البترول على الدول الغربية التي لم تقف إلى جانب الحق العربي، في الصراع العربي – الإسرائيلي، كما ساهمت في دعم دول المواجهة لإسرائيل.(1)

وشاركت الكويت كعضو في مجلس التعاون الخليجي، في نظام المقاطعة العربية الإسرائيلية منذ نشأته عام 1954 كذلك حرصت دول المجلس على إحكام الحصار الدبلوماسي حول إسرائيل، فعمدت إلى مناهضة إسرائيل لإحكام طوق العزلة الدبلوماسية حولها، وتطبيقاً لذلك بادرت إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع الدول التي أقامت علاقات مع إسرائيل، كما قطعت العلاقات والمعونات التجارية إليها.(2)

فقد قطعت الكويت علاقاتها الدبلوماسية مع عدد من الدول الأفريقية التي أعادت علاقاتها مع إسرائيل، حيث قطعت علاقتها مع زائير عام 1982، وقطعت علاقاتها في أيار عام 1982 مع كوستاريكا، بسبب نقل هذه الدولة سفارتها في إسرائيل من تل أبيب إلى مدينة القدس، وفي 16 آب عام 1984 قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيريا، بسبب إعادة هذه الدولة علاقاتها مع إسرائيل.(3)

---

(1) الشريده، عبد المهدي، مجلس التعاون لدول الخليج العربي (آلياته، اهدافه، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995،ص: 149

(2) المرى، علي بن صميخ، مجلس التعاون الخليجي أزمة الحاضر وتحديات المستقبل، ص: 62

(3) نايف، عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996، ص: 177-178

حاولـت الكويـت بـدءاً مـن عـام 1980، زيـادة نفوذهـا وتأثيرهـا علـى الأطـراف الفلـسطينية المختلفة، وأن تمد دورها الوسيط لإزالـة الخصومات القائمـة بين الفلسطينيين أنفسهم، حيث دعت الكويت جورج حبش، رئيس الجبهـة الشعبية لتحرير فلسطين لزيـارة الكويت والالتقاء بالمسئولين الحكوميين، لحل الخلافات من اجل عقد المجلس القومي الفلسطيني، ووصف مسؤول من الجبهة الشعبية موقف الكويت تجاه الصراع الفلسطيني بأنـه فريد، وسمحت الكويت للجبهـة الشعبية بفتح مكتب لها عـام 1988، إذ يعتبر الفلسطينيون الفئـة الوحيدة التـي يسمح لهـا بالقيـام بالأنـشطة، والتنظيمات الثقافية والسياسية داخل الكويت.[1]

وسـببت المعونــات الكويتيــة المتواصــلة للفلـسطينيين صــعوبات فــي الــدوائر الدبلوماســية الإسرائيلية، ففي عـام 1969، اشتكت إسرائيل للأمـم المتحدة مـن دعم الكويت المفتوح للفدائيين العرب، وجمع المعونـات الماليـة لهم. فقد تجاوز التأييد السياسي الكويتي في المجـالات الماليـة، والتنظيمية، حداً كبيراً، وأصبح هذا الدعم مهماً للثورة الفلسطينية.[2]

ظلت الكويت ودول الخليج على تأييدها المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني، ودعمت انتفاضة شعبه منذ الساعات الأولى لاندلاعها، حتى حدث الغزو العراقي للكويت عام 1990، حيث وقفت منظمـة التحرير الفلسطينية في صف العراق، الأمر الذي خلق إحساسا بالمرارة لدى دول الخليج، وخاصة الكويت. هنا بات من الطبيعي أن تعيد دول الخليج النظر في المسألة الأمنية، وفي مجمل الوضـع العربـي لذلك استجابت دول الخليج لدعوة وزير الخارجيـة الأمريكي عام 1991 للتفاوض

([1]) أسيري، عبد الرضا، الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، ص: 136–137

([2]) المرجع نفسه، ص: 137

مباشرة مع إسرائيل في عدد من القضايا الاقتصادية والبيئية، والحد من التسلح، وإقامة نوع من العلاقات على مستويات محدودة، ووافقت على حضور مؤتمر مدريد الذي بدأ في 30 أكتوبر عام 1991، وهو الشرط الذي اشترطته إسرائيل لموافقتها على اشتراك الفلسطينيين في المفاوضات، ثم شاركت فيه دول الخليج بالفعل بصفة مراقب.(1)

حيث جاء هذا التغير بعد إعلان الكويت (1312–1991) الصادر عن الدورة الثانية عشر للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، الذي كان من أهم بنوده، دعم جهود السلام الهادفة إلى تحقيق حل عادل، ودائم للقضية الفلسطينية، وإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، على أساس من قرارات الشرعية الدولية، وخاصة القرارين 242 و 338 الذي يشكل مبدأ الأرض مقابل السلام أساساً لهما، والتأكيد على مشاركة دول المجلس في المرحلة الثالثة انطلاقاً من أن تحقيق السلام العادل والشامل، والاتفاق على أن معالجة القضايا التي سيتم التطرق إليها في هذه المرحلة، يتفق والمصالح العليا لدول المجلس.(2)

بعد ذلك شاركت دول الخليج في المفاوضات متعددة الأطراف بموسكو يومي 28 و29 يناير 1992 وكانت تلك المفاوضات تمثل إغراء حقيقياً لإسرائيل يمكنها من التعامل المباشر مع عدد كبير من الدول العربية، كما أن تلك المفاوضات كانت تمهد الطريق للتعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وفي أول أكتوبر من عام 1994 أصدرت دول الخليج بياناً يقضي بإنهاء المقاطعة غير المباشرة مع إسرائيل، والتي توصف بمقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة التي كانت مفروضة على الشركات الأجنبية المتعاملة مع إسرائيل، وعلى فروع الشركات التي تتعاون معها، وجاء هذا

---

(1) المرى، علي بن صميخ، مجلس التعاون الخليجي أزمة الحاضر وتحديات المستقبل، ص: 64

(2) أبو الوفا، أحمد، مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص: 50

القرار استجابة لرغبة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي أعلنت في كل مناسبة أن إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل هدف رئيسي لها. ووقفت الكويت إلى جانب كل من السعودية، والإمارات والبحرين، عند حد مساندة عملية السلام، ودعم الوضع العربي للقدس، وتعليق تطبيع علاقاتها مع إسرائيل على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي العربية، وإعادة الحقوق الكاملة للشعب الفلسطيني.[1] حيث ترى الكويت أن أساس حل الصراع العربي الإسرائيلي، يكون من خلال الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، وقبول إسرائيل للمبادرة العربية.[2]

تعتبر الأردن والكويت أكثر الدول العربية تبنياً ودعماً للقضية الفلسطينية، حيث تضم أراضي البلدين نسبة عالية من أبناء فلسطين تكاد تتساوى مع أبناء البلدين، ويعتبر البلدان قضية فلسطين هي قضيتها الأولى، إذ يطالبان من خلال اللقاءات الإقليمية والعالمية بحل عادل للقضية الفلسطينية، وكان للقضية الفلسطينية دور في العلاقات بين البلدين، ذلك عندما ربطت الكويت استمرارية العلاقة بينها وبين الأردن عام 1970 بالمصالحة بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفدائية الموجودة داخل الأراضي الأردنية.

3. معاهدة السلام مع إسرائيل:

عندما رفضت الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها في أزمة الخليج عام 1990 مبادرة العراق للربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية، على أساس أنه احتلال واحد، بيد أن السلوك الغربي المزدوج، وقرارات الأمم المتحدة التي كالت بمكيالين إزاء الاحتلال الذي يحمل نفس الصفة

([1]) رجب، يحيى، أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص: 395- 401

([2]) وزارة الخارجية الأردنية، العلاقات الأردنية الكويتية، وزارة الخارجية – دائرة الشؤون العربية والشرق أوسطية، عمان، 2010، ص: 6

والشكل والمضمون، كانت مختلفة، دفع ذلك الرئيس الأمريكي جورج بوش في عام 1991 للدعوة لعقد مؤتمر دولي للسلام في مدريد، يناقش كل تفاصيل الصراع العربي الإسرائيلي، ويضع حداً لهذا النزاع وللقضية الفلسطينية.(1)

واتفقت الولايات المتحدة مع روسيا على بذل جهود مشتركة لتحقيق السلام والاستقرار بين العرب واسرائيل، وبدأ التحرك السلمي الأمريكي بزيارة قام بها وزير خارجية الولايات المتحدة لإسرائيل في 11 آذار 1991 واستلم مطالب مماثلة من الدول العربية في المنطقة، وسلمها رسائل دعوات المؤتمر الذي عقد في مدريد بتاريخ 30 تشرين الأول 1991.(2)

أصبح وضع الأردن بعد حرب الخليج شديد الحرج على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية، خاصة بعد أن فقد الأردن حليفه الإستراتيجي العراق، على المستوى العسكري الإقليمي العربي، فقد شكلت أزمة الخليج الثانية وما أصاب الأمة العربية من انقسامات، والمراجعة السياسية لدول الخليج تجاه الدول العربية ومنها الأردن، والعزلة التي فرضت عليه نتيجة تفسيرات على أنه انحاز للعراق، حيث شكلت عناصر ضغط كبيرة على الأردن، أجبرته على البحث عن مخرج لوضعه الحرج، ولم يكن من حل في النهاية، سوى الاشتراك وبفاعلية في المسيرة السلمية.(3)

(1) الحمد، جواد، وآخرون، المؤتمر الإقليمي في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1991، ص: 55

(2) المدفعي، مديحه، الأردن وحرب السلام، ترجمة: رشيد أبو غيدا، ط1 مكتبة برهومه للنشر والتوزيع، عمان، 1993، 301

(3) ياسر قطيشات، العلاقات السياسية الأردنية– العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي ، ص: 265 ، لمعرفة المزيد عن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وما حقق الأردن من خلالها، أنظر معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة اسرائيل (ما هي؟)، اللجنة الإعلامية الأردنية، ط2، عمان، 1994

وقع الأردن اتفاقية السلام مع إسرائيل بسبب مجموعة من العوامل هي:(1)

- آثار حرب الخليج والحصار المفروض على ميناء العقبة من قبل الولايات المتحدة، ونتائجه السياسية والاقتصادية.
- دوافع اقتصادية (الأزمة الاقتصادية، انخفاض المساعدات وتوقف بعضها، مشكلة الديون الأردنية).
- الدافع الأمني (الخوف من مشروع الوطن البديل) الذي يتبناه قطاع غير قليل في البنية السياسية الإسرائيلية.
- تردي العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً بعد توقيع المنظمة لاتفاقية، سرية مع إسرائيل عام 1993.
- سياسة المحاور العربية الجديدة، حيث سعى الأردن لتحسين علاقاته العربية بعد انتهاء حرب الخليج، لكنه لم ينجح في تحسن العلاقات، قبل توقيع المعاهدة.
- وجود ضغوطات غربية، تهدد الدور الإقليمي للأردن، خصوصاً بعد توقيع اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير، وفي ظل التوجه الدولي لبناء شرق أوسط جديد.

وعلى الرغم من كل الضغوطات التي تعرض لها الأردن، لم يقدم على توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، إلا بعد التأكد من أن بعض الدول العربية أقدمت على إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل، فقد وقعت مصر اتفاقية سلام مع إسرائيل قبل ستة عشر عاماً، وعندما وقع الأردن المعاهدة مع إسرائيل، كان التقدم متواصلاً على المسارين السوري – الإسرائيلي، واللبناني – الإسرائيلي، إضافة

---

(1) الحمد، جواد، عملية السلام في الشرق الأوسط، وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1996، ص: 79

إلى أن أهل القضية، وهم الفلسطينيين قد وقعوا اتفاق إعلان المبادئ، وهم في طريقهم إلى إجراء الانتخابات وإقامة السلطة، على باقي أراضي الضفة الغربية، وقطاع غزة.(1)

ب. موقف الكويت من توقيع الاتفاقية:

أيدت دول مجلس التعاون الخليجي قرار الأردن المتعلق بتوقيعه اتفاقية سلام مع إسرائيل في عام 1994، واعتبرت ذلك مكسباً للأردن ولعمليات السلام الإسرائيلية العربية، وتحقيق الأمن والاستقرار لكافة شعوب المنطقة، لكن لم يصدر بيان خاص عن دولة الكويت يؤيد قرار الأردن.(2)

ولم تبادر الكويت إلى تهنئة الأردن بتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، كما فعلت باقي دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بسبب موقف الأردن المحايد من الاعتداء العراقي على الأراضي الكويتية، على الرغم من أن الأردن كان يقوم بخطاً حثيثة تجاه الكويت لإعادة العلاقات الدبلوماسية معها، إلا أنها لم تتقدم بخطوات إيجابية نحو الأردن، أو استثمار فرصة التهنئة والمباركة، وذلك على عكس جميع دول مجلس التعاون الخليجي، التي رحبت باتفاقية السلام، فقد ربطت دول الخليج العربي، تحسين علاقاتها مع الأردن، بعد حرب الخليج الثانية، بتوقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل.(3)

---

(1) قطيشات، ياسر، العلاقات الأردنية العربية، ص: 277

(2) النجار، عبد الله، مستقبل العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن (ورقة عمل في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي)، تحرير: أمين مشاقبه، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، 2001، ص: 132

(3) المرجع نفسه، ص: 283

ثالثاً: المنظمات الدولية:

تعرف المنظمات الدولية بأنها تجمعات تتألف من دول، وتنشئها الاتفاقيات الدولية، لتحقيق أهداف مشتركة بواسطة أجهزة خاصة بها،[1] وهي هيئة دولية دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية، وبالشخصية القانونية الدولية المستقلة، تنشأ باتفاق مجموعة من الدول، لمباشرة الاختصاصات التي يتضمنها الاتفاق المنشئ للمنظمة، ومن الأمثلة عليها هيئة الأمم المتحدة.[2]

أ. موقف الأردن من المنظمات الدولية:

التزمت السياسة الأردنية منذ نشأة الأردن بقرارات المنظمات الدولية والإقليمية، وبعد أن أصبح الأردن عضواً في هيئة الأمم المتحدة عام 1955، أصبح الالتزام بالقرارات الدولية، أحد ثوابت السياسة الخارجية الأردنية، وحاول الأردن استغلال قوة الهيئة الدولية في صالح القضايا العربية، وعلى رأسها قضية فلسطين، فكان للقاءات الملك حسين بالمسؤولين في تلك الهيئة، وإلقاء الكلمات في أروقة الأمم المتحدة أثر إيجابي في إظهار الحقوق العربية، والدفاع عنها، فبالرغم من رفض إسرائيل ، وعدم امتثالها للقرارات الدولية، فإن الأردن نجح في كسب التأييد لكثير من القضايا التي تتعلق بالقضية الفلسطينية، والقدس واللاجئين الفلسطينيين.[3]

كان للأردن مواقف ثابتة، ومبادئ واضحة آمن بها ورفع لواءها في الأمم المتحدة، ويتضح ذلك من السلوك التصويتي للأردن على بعض القرارات، حيث التزم الأردن بالوقوف إلى جانب قضايا الأمة العربية، والوقوف ضد الاستعمار والتمييز العنصري، وتبنى الأردن الدعوة لإقامة نظام

([1]) شفيق، علي، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص: 77

([2]) شهاب، مفيد، المنظمات الدولية، ط6، دار النهضة العربية، د.م، 1987، ص: 11

([3]) الخلايله، أحمد، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، ص: 216

اقتصادي اجتماعي عالمي عادل.(1) والأردن عضو في المنظمات الدولية الرئيسية التالية: هيئة الأمم المتحدة، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، إضافة إلى عضويته في عدد من المنظمات الدولية الفرعية.(2)

ب. موقف الكويت من المنظمات الدولية:

انضمت دولة الكويت إلى هيئة الأمم المتحدة لتصبح العضو الحادي عشر بعد المئة، وذلك في الرابع عشر من مايو عام 1963. وتعبيراً عن الشعور بالمسؤولية في المجال الدولي فقد حرصت الكويت على أن تكون مشاركتها فاعلة في المنظمات الدولية والوكالات واللجان المتخصصة و كانت دائماً مثلاً للإيفاء بكل الالتزامات المترتبة على تلك الفاعلية. ومنذ عام 1963 سعت الكويت لمساندة كل ما يدعم هذه الهيئة الدولية حيث ساهمت مساهمة فعالة في غالبية منظماتها ووكالاتها المتخصصة كما أنها استطاعت خلال مسيرتها الدولية أن تكسب ثقة وتأييد الأغلبية الساحقة من أعضاء المنظمة العالمية. وخلال هذه السنوات مارست الكويت سياستها المعروفة الرامية إلى توثيق علاقاتها مع الدول الأخرى على أسس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كما جسدت المبادئ الأساسية التي انتهجتها دولة الكويت منذ البداية واتباع سياسة عدم الانحياز، وتأييد حق الشعوب في تقرير مصيرها، ونبذ التفرقة العنصرية والاستعمار بشتى أشكاله وصوره، وقد أعلنت الكويت عن تمسكها بهذه المبادئ خلال مؤتمرات حركة عدم الانحياز التي انعقدت في دوراتها المختلفة.(3)

---

(1) السعدي، وليد، فرماوي، اعتماد، الأردن والمنظمات الدولية، ص: 18-23

(2) كفتارو، محمد، موسوعة بلدان العالم، الطبعة الأولى، دار الرشيد، دمشق، 1988، ص: 9

(3) موقع وزارة الخارجية الكويتية http://www.mofa.gov.kw/MOFA

أكد أمير الكويت الشيخ جابر الصباح على أن سياسة الكويت، هي سياسة وفاق وسلام، تنبع من روح القانون الدولي، والنظام العالمي الجديد، الذي تهدف الكويت إلى تدعيم أسسه، يعتمد على قوة القانون، والشرعية الدولية، واستخدام الصلاحيات التي يوفرها ميثاق الأمم المتحدة، لفرض السلام.(1)

حرصت الكويت على المشاركة في المنظمات والوكالات التابعة لهيئة الأمم، فشاركت رسميا منذ حصولها على الاستقلال في العام 1961 في أنشطة منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية واتحاد البريد العالمي ومنظمة الطيران المدني وغيرها من المنظمات. وخلال مسيرة دولة الكويت في السياسة الدولية، اختيرت عامي 1967 و 1969 كعضو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهو من الهيئات الخمس العليا في الأمم المتحدة وانتخبت الكويت كعضو في مجلس الأمن الدولي خلال عامي 1978 و 1979، حيث وقفت باستمرار إلى جانب العدل وأيدت حق تقرير المصير للأمم والشعوب وساندت الجهود المبذولة لإقرار السلام ونشره في العالم خاصة عندما تولت رئاسة المجلس في شهر فبراير من العام 1979.(2)

وهي عضو في جامعة الدول العربية منذ عام 1961، وعضو مؤسس في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعضو في منظمة التعاون الإسلامي، وعضو في الأمم المتحدة منذ عام 1963.(3)

تتشابه كل من الأردن والكويت في الاشتراك في عضوية المنظمات الدولية والإقليمية، فالدولتان أعضاء في جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة عدم الانحياز،

---

(1) كلمة أمير الكويت، الشيخ جابر الصباح، أمام الدورة (46) للجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم 26/9/ 1991، التعاون عدد: 24، 1991

(2) موقع وزارة الخارجية الكويتية http://www.mofa.gov.kw/MOFA

(3) كفتارو، محمد، موسوعة بلدان العالم، مرجع سابق، ص: 257، وموقع الموسوعة http://ar.wikipedia.org/wiki

وهيئة الأمم المتحدة، باستثناء العضوية في مجلس التعاون الخليجي، حيث يحاول الأردن الحصول على موافقة دول المجلس التعاون الخليجي، بقبوله عضواً في هذا الإتحاد.

وتلتزم البلدان بمبادئ الشرعية الدولية واحترام ميثاق الأمم المتحدة، المتعلق باحترام سيادة كل دولة، وصون استقلالها وسلامتها الإقليمية، كذلك احترام سيادة واستقلال الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والسعي نحو ترسيخ مبادئ حسن الجوار، والتضامن والأخوة، والوقوف مع الشرعية الدولية، ونبذ استخدام القوة في العلاقات الدولية، وإقامة العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، معها على أساس المصلحة المتبادلة، والمنفعة المشتركة، ومواثيق الأمم المتحدة.(1)

---

(1) الفلاحات، سامي، العلاقات السياسية الأردنية الخليجية من عام 1990-2004، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2006، ص: 45

قائمة المصادر والمراجع

أولاً الوثائق الأردنية غير المنشورة:

1. دائرة القبول والتسجيل – الجامعة الأردنية، أعداد الطلبة الكويتيين الدارسين في الجامعة الأردنية من عام 1988-1999
2. دائرة القبول والتسجيل – جامعة اليرموك، أعداد الطلبة الكويتيين الدارسين في جامعة اليرموك من عام 1980-1999
3. وزارة الخارجية ، العلاقات الأردنية الكويتية، دائرة الشؤون العربية والشرق أوسطية، عمان، 2010

ثانياً: الوثائق المنشورة:

أ. الوثائق البريطانية (1899-1961) Records of Kuwait

ب. الوثائق العربية:

1. الأمانة العامة، **مضابط جلسات جامعة الدول العربية،** الاجتماع العادي وغير العادي الخامس والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية، القاهرة، 1961

ج. الوثائق الأردنية:

1. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض مشروع اليرموك لري وادي الأردن، عام 1969، تاريخ 1969/9/25، عدد: 2201
2. الجريدة الرسمية، الاتفاقية الثقافية والتعليمية بين الأردن والكويت عام 1970، تاريخ: 1970/5/1، عدد: 2239

3. الجريدة الرسمية، تعيين السيد عبد اللطيف الحمد، عضواً في مجلس أمناء الجامعة الأردنية، تاريخ: 1974/6/10، عدد: 2495

4. الجريدة الرسمية، اتفاقية التعاون الأردني الكويتي في مجالات التعمير والتنمية عام 1975، تاريخ 1975/12/1، عدد: 2594

5. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض لتمويل مشروع زيادة إنتاج الفوسفات في مناجم الحسا، بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، عام 1976، تاريخ 1976/7/1، عدد: 2634

6. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض لتمويل مشروع زيادة إنتاج الفوسفات وتوسيع طاقة نقله، بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، عام 1977، تاريخ 16/4/ 1977، عدد: 2695

7. الجريدة الرسمية، اتفاقية الخدمات الجوية، عام 1977، تاريخ 1977/12/16، عدد: 2748

8. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض مشروع محطة كهرباء الحسين الحرارية، بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي للتنمية، عام 1978، تاريخ 16/3/ 1978، عدد: 2768

9. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض مشروع إنتاج البوتاس، بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، عام 1979، تاريخ 1979/4/1، عدد: 2852

10. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض مشروع الأسمدة الفوسفاتية بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، عام 1979، تاريخ 1/4/ 1979، عدد: 2852

11. الجريدة الرسمية، تعيين سفير لدى الكويت، تاريخ: 26/4/ 1980، عدد: 2927

12. الجريدة الرسمية، البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي والتربوي بين الأردن والكويت، للأعوام 1980، 1981، 1982، 1983، تاريخ: 1980/10/16، عدد: 2965

13. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض مشروع مياه عمان بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي، عام 1982 ، تاريخ 2/16 /1982، عدد: 3054

14. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض مشروع ري غور الصافي بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي، عام 1982، تاريخ 2/16 /1982، عدد: 3054

15. الجريدة الرسمية، تعيين سفير لدى الكويت، تاريخ: 25/ 2/ 1982، عدد: 3056

16. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الرابع، بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي، عام 1982، تاريخ: 5/16/ 1982، عدد: 3073

17. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض مشروع الطاقة الكهربائية الخامس، بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي، عام 1983، تاريخ: 2/16/ 1983، عدد: 3133

18. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض مشروع تعلية سد الملك طلال بين الحكومة الأردنية، والصندوق الكويتي للتنمية، عام 1983، تاريخ: 11/1/ 1983، عدد: 3186

19. الجريدة الرسمية، اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري، بين الدول العربية، عام 1984، تاريخ 1984/3/1، عدد: 3217

20. الجريدة الرسمية، اتفاقية تبادل الإعفاء الضريبي لدخل شركات الطيران في الأردن والكويت، عام 1984، تاريخ 1984/6/2، عدد: 3236

21. الجريدة الرسمية، تعيين سفير لدى الكويت، تاريخ: 6/11/ 1985، عدد: 3322

22. الجريدة الرسمية، اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الأردن والكويت، عام 1986، تاريخ 1986/11/16، عدد: 3435

23. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض للمساهمة في تمويل مشروع تطوير الحوض السفلي لنهر الزرقاء، بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، عام 1987، تاريخ: 1/1/ 1987، عدد: 3445

24. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض لتمويل طريق وادي اليتم العقبة، عام 1987، تاريخ: 1987/9/1، عدد: 3496

25. الجريدة الرسمية، تعيين سفير لدى الكويت، تاريخ: 1987/9/26، عدد: 3501

26. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض بين الحكومة الأردنية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية، لتمويل مشروع محطة كهرباء العقبة الحرارية، عام 1988، تاريخ: 1988/1/1، عدد: 3528

27. الجريدة الرسمية، اتفاقية تبادل المعلومات العلمية والفنية في المجالات الزراعية المختلفة، عام 1988، تاريخ 1988/7/2، عدد: 3557

28. الجريدة الرسمية، اتفاقية قرض للمساهمة في مشروع فوسفات الشيدية ، رقم 29، لسنة 1989، تاريخ: 1989/9/1، عدد: 3653

29. الجريدة الرسمية، تعيين سفير لدى الكويت، تاريخ: 1999/9/25، عدد: 4381

30. الجريدة الرسمية، تعين سفير كويتي، لدى الأردن، تاريخ: 1999/9/25، عدد: 4381

31. الحكومة الأردنية، الكتاب الأبيض، الأردن وأزمة الخليج، آب 1990- آذار 1991، عمان، 1991

32. دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، قرار أمير الكويت بوضع الجيش الكويتي على الاستعداد في حرب حزيران، تاريخ الوثيقة: 1967/5/28، رقم الوثيقة: 31/1/2/11

33. دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، إرسال بعثة طبية كويتية للمساعدة في إسعاف جرحى حرب حزيران، تاريخ الوثيقة: 10/ 6/ 1967، رقم الوثيقة: 2/116/ 31

34. دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تعين سفير كويتي لدى الأردن، تاريخ: 1967/6/11، رقم الوثيقة: 85/3/1/31

35. دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، برقية من وزارة الصحة الكويتية الحكومة الأردنية، للمساعدة في إسعاف جرحى حرب حزيران، تاريخ الوثيقة: 6/20/ 1967، رقم الوثيقة: 31/1/ 27م

36. دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، برقية موافقة من الحكومة الكويتية على طبع الكتب المدرسية بعد حرب حزيران، تاريخ الوثيقة: 29/ 1967/6، رقم الوثيقة: 22/9/3/145

37. دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تعين سفير لدى الكويت، تاريخ: 1/2/ 1968، رقم الوثيقة: 2/2/2/31

38. دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، برقية من رئيس جمعية المعلمين الكويتيين إلى رئيس الوزراء الأردني تمنى فيها من الحكومة الأردنية، تأليف نقابة للمعلمين الأردنيين، كما طلب فيها بإعادة المدرسين الأردنيين في الأردن، من المناطق النائية، إلى أماكن سكناهم الأصلية، تاريخ الوثيق: 12-12-1968، رقم الوثيقة: 29/2/5/22

39. دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تعين سفير لدى الكويت، تاريخ: 1/4/ 1971، رقم الوثيقة: 77/9/1/31

40. دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تعين سفير لدى الكويت، تاريخ: 13-07-1974، رقم الوثيقة: 27/34/4/28

41. دائرة المكتبة الوطنية، الوثائق الحكومية، تعين سفير لدى الكويت، تاريخ: 1975/9/25، رقم الوثيقة: 202/12/9/25/ج

42. **الدستور الأردني مع جميع التعديلات التي طرأت عليه**، مطبوعات مجلس الأمة، عمان، 1986

43. **الميثاق الوطني الأردني**، لعام 1991

44. وزارة التخطيط الأردنية، البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والإعلامي بين الأردن والكويت، للأعوام 1984، 1985، 1986، (الاتفاقيات الثقافية وبرامج العمل المنبثقة عنها بين المملكة الأردنية الهاشمية، والدول العربية من 1952- 1985) قسم العلاقات الثقافية، وزارة التخطيط، 1984

45. الوقائع والوثائق الأردنية، البيان الأردني الكويتي المشترك، عقب زيارة ولي العهد ورئيس الوزراء الكويتي سعد الصباح إلى الأردن بتاريخ 11/5/ 1980، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1980

46. الوقائع والوثائق الأردنية ، مقابلة الملك حسين مع التلفزيون الأمريكي (ن.ب.سي) وعدد من ممثلي الصحافة الأجنبية في الطائف بتاريخ 1981/1/31، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1981

47. الوقائع والوثائق الأردنية، مقابلة الملك حسين مع صحيفة الرأي العام الكويتية، بتاريخ: 2/13/ 1982، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 1982

48. الوقـائع والوثـائق الأردنيـة، (زيـارة الملـك عبـد الله الثـاني للكويـت بتـاريخ 9/6/ 1999)، منشورات دائرة المطبوعات والنشر، الربع الثالث 1999

د. الوثائق الكويتية المنشورة:

1. **الجريـدة الرسـمية** لدولـة الكويت (**الكويـت اليـوم**) ، اتفاقيـة قرض مشروع اليرموك لـري وادي الأردن، عام 1969، تاريخ 7/28/ 1969، ملحق العدد: 737، السنة الخامسة عشرة
2. الحكومة الكويتية، **الكتاب الأبيض في ميزان الحقيقة**، وزارة الإعلام الكويتية، 1991
3. **الدستور الكويتي**
4. **كلمـة أميـر دولـة الكويـت أمـام الـدورة (45) للجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة**، فـي 9/27/ 1990، التعاون، عدد: 20، 1990
5. **كلمة أمير الكويت، الشيخ جابر الصباح، أمام الدورة (46) للجمعية العامة للأمم المتحدة**، يوم 9/26/ 1991، التعاون، عدد، 24، 1991
6. وزارة الإعلام الكويتية، الكويت حقائق وأرقام، الإصدار الخامس، إدارة المطبوعات الإعلامية، الكويت، 1992
7. وزراة الإعلام الكويتية، الكتاب السنوي لدولة الكويت، 1966
8. وزراة الإعلام الكويتية، الكتاب السنوي لدولة الكويت، 1988

ثالثاً: المطبوعات الحكومية الأردنية (التقارير):

1. دائـرة الإحـصاءات العامـة، الإحـصائية الـسنوية للتجـارة الخارجيـة الأردنيـة، مطبعـة دائـرة الإحصاءات العامة، عمان، من عام 1961 – 1999

2. دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، لأعداد زوار الأردن، مديرية الأمن العام، مطبعة دائرة الإحصاءات العامة، عمان، عام 1973 – 1999

3. دائرة الإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية السنوية، الطلبة الأردنيين في الخارج، وزارة التعليم العالي، عمان، عام 1976 – 1999

4. وزارة الخارجية، الدليل التنظيمي لوزارة الخارجية الأردنية، عمان، 1994

رابعاً: المراجع الحديثة:

1. أبو ديه، محمد، **عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990

2. أبو الوفا، أحمد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة دولية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996

3. الأدهمي، محمد، **الطريق إلى حرب الخليج، دوافع ومقدمات حرب أمريكا ضد العراق**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997

4. **الأردن – 1962، معلومات رسمية عن المملكة الأردنية الهاشمية**، المديرية العامة للمطبوعات والنشر، عمان، 1963

5. أسيري، عبد الرضا، **الكويت في السياسة الدولية المعاصرة**، الطبعة الثانية، جامعة الكويت، الكويت، 1993

6. الأعظمي، وليد، **الكويت في الوثائق البريطانية 1752–1960**، الطبعة الأولى، رياض الرياس للكتب والنشر، قبرص، 1991

7. الإبراهيم، حسن، **الدول الصغيرة والنظام الدولي(الكويت والخليج)**، الطبعة الأولى، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1982

8. الإبراهيم، حسن، **الكويت دراسة سياسية**، دار النهار، بيروت، 1972

9. بركات، نظام وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، الطبعة الثالثة، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1984

10. بطاينه، فواز، زهران، وسام، **جلالة الملك الحسين بن طلال والوحدة الفلسطينية**، د.ن،د.م،2009

11. البحيري، صلاح الدين، **جغرافية الأردن**، مكتبة الجامع الحسيني، عمان، 1973

12. تليلان، أسامه، **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**، وزارة الثقافة، عمان، 2000

13. التل، سعيد، **الأردن وفلسطين وجهة نظر عربية**، دار اللواء للصحافة والنشر والتوزيع، عمان، 1986

14. جدوري، مجيد، **العراق الجمهوري**، الدار المتحدة، بيروت، 1974

15. جويس، مريم، **الكويت 1945-1996، (رؤية إنجليزية – أمريكية)**، ترجمة: مفيد عبدوني، دار أمواج للنشر والتوزيع، بيروت، 2001

16. حرب، أسامه، **الخلفية السياسية وآلية اتخاذ القرار العراقي**، ورقة عمل في ندوة: الغزو العراقي للكويت، الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة من 16-1996/1/17، تحرير: علي أومليل، منتدى الفكر العربي، عمان، 1996

17. الحمد، جواد، **عملية السلام في الشرق الأوسط، وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني**، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، 1996

18. الحمد، جواد، وآخرون، **المؤتمر الإقليمي في الشرق الأوسط**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 1991

19. حمدان، حمدان، **الخليج بيننا: قطرة نفط بقطرة** دم، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 1993

20. حمزه، عبد المنعم، **أسرار مواقف وقرارات الملك حسين مابين مؤيد ومعارض**، مركز الكتاب، القاهرة، 1999

21. خترش، فتوح، **التاريخ السياسي والاقتصادي للكويت في عهد مبارك**، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، الكويت 1985

22. خريسات، محمد، وآخرون، **محاضرات في تاريخ الأردن**، الطبعة الأولى، مؤسسة حماده للخدمات والدراسات الجامعية، إربد، 2000، 315

23. الخلايله، أحمد، **الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية**، الطبعة الأولى، المطابع المركزية، عمان 1998

24. الدروع، قاسم، العرقان، عبد الله، **صفحات مشرقة في مسيرة الأردن الحديث**، د.ن، د.م، 2000

25. درويش، سائد، **الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة وحرب الخليج**، الطبعة الأولى، دانه للعلاقات العامة والنشر والتوزيع، عمان، 1992

26. ربابعه، غازي، **الأردن وقضية فلسطين**، الطبعة الأولى، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، 1989

27. رجب، يحيى، **أمن الخليج في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999

28. الرشدان، عبد الفتاح، **مفهوم المصالح الوطنية العليا في السياسة الدولية المعاصرة**، (ورقة عمل في مؤتمر المصالح العليا للأردن)، تحرير: أحمد الخلايله، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2000

29. الرشيد، عبد العزيز، **تاريخ الكويت**، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت

30. الرفوع، فيصل، **الأردن والعمل العربي المشترك**، وزارة الشباب، عمان، 1989

31. الرمضاني، مازن، **السياسة الخارجية (دراسة نظرية)**، دار الحكمة، بغداد، 1991

32. زحلان، روزماي، **فلسطين ودول الخليج (العلاقات الفعلية)**، ترجمة: عمر الأيوبي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011

33. السعدي، وليد، فرماوي، اعتماد، **الأردن والمنظمات الدولية**، د.ن، عمان، 1993

34. سلطان، غانم، **جغرافية الكويت**، د.ن، د.م، 1993

35. السليم، أسامه، **السياسة الخارجية الأردنية والأزمات العربية**، الطبعة الأولى، د.ن، د.م، 2000

36. السمان، نبيل، **أمريكا وخفايا حرب الخليج من كارتر إلى بوش**، الطبعة الثانية، د.ن، د.م، 1991

37. الشرعه، إبراهيم، **دور الأردن الدبلوماسي والعسكري في الأزمة الكويتية العراقية (1961-1963)**، وزارة الثقافة، عمان، 2001

38. الشراح، رمضان، الفقير، حسين، **الكويت والتنمية العربية (الأردن)**، الطبعة الأولى، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 1994

39. شفيق، علي، **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989

40. شرف، ليلى، **موقف الأردن من أحداث الخليج وتداعياتها على الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991

41. الشريده، عبد المهدي، مجلس **التعاون لدول الخليج العربي (آلياته، أهدافه، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995

42. شهاب، مفيد، **المنظمات الدولية**، ط6، دار النهضة العربية، د.م، 1987

43. الشوابكه، حمزه، **الأردن**، المطابع العسكرية، الزرقاء، 2003

44. صمادي، سليمان، **الرعاية الهاشمية للمقدسات الإسلامية**، المطابع العسكرية، عمان، 1997

45. صمادي، سليمان، **الأردن الحقيقة والوجود**، دار نور الدين للطباعة والنشر والتوزيع، إربد، 2004

46. الطرزي، عبد الله وآخرون، **الموسوعة الأردنية (الأرض والإنسان)**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الكرمل، عمان، 1989

47. العدوان، عبد الحليم، **القضية الفلسطينية في مؤتمرات القمة العربية (1946–1990)**، الطبعة الأولى، أمانة عمان الكبرى، عمان، 2009

48. العرموطي، خالد، **فكر الحسين في الميزان**، د.ن، د،م، 1992

49. العزام، عبد المجيد، **عملية صنع السياسة الخارجية**، وزارة الثقافة، عمان، 1998

50. العزام، عبد المجيد، **الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية**، (ورقة عمل في المؤتمر الأول للسياسة الخارجية الأردنية، واقع وتطلعات)، تحرير: أمين مشاقبه، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1999،

51. عليوه، السيد، **إدارة الصراعات الدولية**، الهيئة المصرية للكتاب، د.م، 1988

52. عوده، أحمد، **الأردن من الألف إلى الياء**، الطبعة الأولى، المكتبة الوطنية، عمان، 1999

53. عوده، عصام، **الملف الكامل لمسيرة القمة العربية من مؤتمر القمة العربي الأول إلى مؤتمر القمة الحادي عشر**، الطبعة الأولى، د.ن، د.م، 1981

54. العيدروس، محمد، **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**، دار الكتاب الحديث، الكويت، 2002

55. العيسى، شملان، **العلاقات الأردنية – الكويتية**، (ورقة عمل في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي، 2001)، تحرير: أمين مشاقبه، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002

56. غالي، بطرس، **جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية**، معهد البحوث والدراسات العربية، 1977

57. الغنيم، عبد الله، **ترسيم الحدود العراقية (الحق التاريخي والإرادة الدولية)**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، 1994

58. الفارس، تيسير، **العلاقات الأردنية الكويتية واقعها ومستقبلها**، الطبعة الأولى، دار الوراقين للنشر والتوزيع، عمان، 2003

59. فتحيه، البداوي، مهنا، محمد، **الخليج العربي دراسة في تاريخ العلاقات الدولية والاقليمية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1988

60. الفرد، عصفور "**صرخة ضمير**" ، مقال للأمير حسن نشرته صحيفة الغارديا البريطانية، في 02/13، 1991، الصيحة الهاشمية (خطب ومقالات الحسين والحسن خلال أزمة الخليج، عمان 1992

61. فضه، محمد، الأردن ومؤتمرات القمة، د.ن، د.م، 1991

62. فيك، فانس، بيار، لوير، حربنا مع إسرائيل، الملك حسين، دار النهار للنشر، بيروت، 1968

63. قاسم، جمال، **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ج4، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996

64. قطيشات، ياسر، **العلاقات الأردنية – العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي**، الطبعة الأولى، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008

65. قطيشات، ياسر، **السياسة الخارجية الأردنية والمصرية تجاه أزمة الخليج الثانية 1991/1990**، دار الكندي، إربد، 2002

66. قلعجي، قدري، **النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت**، دار الكتاب العربي، د.م، 1975

67. **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية**، ط1، منشورات مؤسسة الدار الفلسطينية، بيروت، 1970

68. كفتارو، محمد، **موسوعة بلدان العالم**، الطبعة الأولى، دار الرشيد، دمشق، 1988

69. كلارك، رامزي، **النار هذه المر ة جرائم الحرب الأمريكية في الخليج**، ترجمة: مازن حماد، الطبعة الأولى،الشركة الأردنية للصحافة والنشر، عمان، 1993

70. اللجنة الإعلامية الأردنية، **معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة اسرائيل (ما هي؟)**، الطبعة الثانية، عمان، 1994

71. لوريمر، جي، ج، **الكويت في دليل الخليج**، جمع المادة، خالد الزيد، الجزء الثاني، د.ن، د.م، 1981

72. المجالي، بكر، **الهاشميون رسالة وحدة ونهضة**، مطبعة التوفيق، عمان، 2003

73. محاسنه، محمد، **صفحات من تاريخ الأردن وحضارته**، الطبعة الأولى، د.ن، عمان، 2000، 204-205

74. محافظه، علي، **مجموعة خطب الملك الحسين بن طلال من سنة 1977-1987**، (خطاب الملك حسين في مؤتمر القمة العربية في بغداد، في 3/11/ 1978)، مركز الكتب الأردني، عمان، 1988

75. محافظه، علي، **الإطار النظري للسياسة الخارجية الأردنية، المحددات الطبيعية والسياسية** (ورقة عمل في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية، واقع وتطلعات)، تحرير: أمين المشاقبه، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1998

76. محافظه، محمد، **الأردن تاريخ وحضاره**، ط1، مؤسسة حماده للدراسات الجامعية والنشر والتوزيع، إربد، 2001

77. محافظه، علي، **العلاقات الأردنية - الكويتية** (ورقة عمل في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية، ودول مجلس التعاون الخليجي، 2001)، تحرير: أمين مشاقبه، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002

78. المدفعي، مديحه، **الأردن وحرب السلام**، ترجمة: رشيد أبو غيدا، الطبعة الأولى مكتبة برهومه للنشر والتوزيع، عمان، 1993

79. المرى، علي بن صميخ، **مجلس التعاون الخليجي أزمة الحاضر وتحديات المستقبل**، مكتبة مدبولي الصغير، المهندسين، 2003

80. مشاقبه، أمين، **مرتكزات السياسة الخارجية الأردنية** (ورقة عمل في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية، ودول مجلس التعاون الخليجي 2001)، تحرير: أمين مشاقبه، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، 23

81. مشاقبه، أمين، **المغفور له الملك حسين والقضية الفلسطينية** (أوراق ندوة القضية الفلسطينية في مسيرة الحسين التي عقدها مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية)، جامعة اليرموك، 4 نيسان 2000

82. الملك حسين، **النطق السامي 1952-1999، حول شؤون الأردن السياسي**، تحرير: إبراهيم زهران، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، 2000

83. الملك حسين، **النطق السامي لجلالة الملك حسين بن طلال، حول شؤون القدس** الشريف والمقدسات، تحرير: محمد أبو علبه، نبال الخماش، عمان، د.ن، 1988

84. الملك حسين، **مهنتي كملك**، مراجعة: محمد نصر الله، ط1، 1978

85. المنصور، عبد العزيز، **الكويت وعلاقتها بعربستان والبصرة (1896 – 1915)**، ط2، ذات السلاسل، الكويت، 1980

86. مهنا، محمد، **الكويت (التاريخ- السياسة- التحديث)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001

87. موسى، سليمان، **إمارة شرق الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن 1921-1946**، الطبعة الأولى، المجمع العلمي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، د.ت

88. موسى، سليمان، **تاريخ الأردن في القرن العشرين، 1958-1995**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مكتبة المحتسب، عمان، 1996

89. المومني، عبد الكريم، **تراث وأحداث سبعين عاماً من تاريخ الأردن الحديث**، د.ن، د.م، 2011، 273-275

90. نايف، عبيد، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية من التعاون إلى التكامل**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996

91. النجار، عبد الله، **مستقبل العلاقات بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والأردن** (ورقة عمل في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية ودول مجلس التعاون الخليجي)، تحرير: أمين مشاقبه، الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، 2001

92. نسيبه، حازم، **تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين عامي 1952-1967**، المجمع العلمي لبحوث الحضارة الإسلامية، عمان، 1990

93. نقرش، عبد الله، **الموقف السياسي الرسمي الأردني من أزمة الخليج العربي**، دراسات السلسلة، الجامعة الأردنية، 1994

94. نهار، غازي، **القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج العربي**، د.ن، عمان، 1992

95. نوفل، أحمد، **العوامل المؤثرة في علاقات الأردن بالدول الكبرى**، (ورقة عمل في مؤتمر السياسة الخارجية الأردنية، واقع وتطلعات)، تحرير: أمين مشاقبه، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 1998

96. نوفل، سيد، **الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، الطبعة الثانية، دار المعرفة، القاهرة، 1961

97. الهزايمه، محمد، **السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق**، الطبعة الثانية، عمان، 2004

98. هياجنه، عدنان، **العلاقات الخليجية – الأردنية الواقع والمستقبل من 1980**–2004، الطبعة الأولى، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2006

99. هيكل، محمد، **حرب الخليج أوهام القوة والنصر**، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992

100. الوخيان، نهار، **مواقف الملك حسين بن طلال**، الطبعة الثالثة، د.ن، عمان، 1994

101. وصفي التل، **كتابات في القضايا العربية**، دار اللواء للصحافة والنشر، عمان، 1980

خامساً: الرسائل الجامعية:

1. الحديدي، محمود، **الأردن وأزمة الخليج 2/8/ 1990–1991/2/26**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2007

2. خضيرات، عمر، **العامل الاقتصادي وعملية صنع القرار الأردني تجاه أزمة الخليج**، رسالة ماجستير ، جامعة آل البيت، بيت الحكمة، 1997

3. الرعود، عبد اللطيف، **الآثار السياسية لحرب الخليج الثانية على المملكة الأردنية الهاشمية**، رسالة دكتوراه، جامعة أم الدرمان،1999

4. صالح، القرعان، **الموقف الأردني من أزمة الخليج**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1993م.

5. الفلاحات، سامي، **العلاقات السياسية الأردنية الخليجية من عام 1990-2004**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2006

6. المجالي، مصلح، **العلاقات الأردنية-العربية خلال الفترة من 1990-2000**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 2003

سادساً: الأبحاث:

1. بركات، نظام، **مؤتمرات القمة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية**، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، مجلد 13، الجزء الثاني، 1988، ص: 245

2. زحلان، روزماري، **فلسطين والخليج 1**، المستقبل العربي، د.ع ، 2002

3. الساكت، محمد، **دور جامعة الدول العربية في تسوية المنازعات العربية**، مجلة شؤون خليجية، عدد: 15، ربيع 2006

4. الشرعه، محمد، **اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، نحو الأزمة العراقية-الأمريكية (أزمة التفتيش)**، أبحاث اليرموك، مجلد 15، عدد: 2، 1999

5. عبد العزيز، عمرو، **مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد حرب العراق**، شؤون خليجية، عدد: 34، صيف 2003

6. عبد المجيد، وحيد، **نحو القمة العربية المقبلة، القمم العربية: كيف بدأت وأين أصبحت**، المستقبل العربي، د.ع 1987

7. عبد الله، ثناء، **مؤتمرات القمة العربية بين الإنجاز والإخفاق**، المستقبل العربي، د.ع، 1996

8. العنزي، عبد الله، **نشأة الكويت السياسية والإدعاءات العراقية**، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 24، عدد: 2، جامعة الكويت، صيف 1996

9. لكريني، إدريس، **السياسة الخارجية لدولة الكويت (المقومات والأبعاد)**، مجلة التاريخ العربي، عدد: 40، 2007

سابعاً: الصحف:

أ. الصحف الأردنية:

1. **المنار**: عدد: 318، عدد: 320، عدد: 331، عدد: 333، عدد: 361

2. **الدفاع**: عدد: 7729، عدد: 7731، عدد: 7734، عدد: 7735، عدد: 7744، عدد: 7750،عدد: 7755، عدد: 7822، عدد: 7871

3. **فلسطين**: الخميس 22 حزيران 1961،السبت 24 حزيران 1961 ،الجمعة 8 أيلول 31،1961 كانون الثاني 1963 ،الأحد 24 نيسان 1962 ،23 حزيران 1962 ،31 حزيران 1962 ،الأحد 1 تموز 1962 ،الجمعة 13 تموز 31،1962 حزيران 1962، الخميس 3 كانون الثاني 1963 ،9 كانون الثاني 10،1963 كانون الثاني 19،1963 نيسان 1963،الأحد 15 آذار 1964،الجمعة 20 آذار 1964،الثلاثاء 14 نيسان 4،1964 تموز 1965،الأحد 4 تشرين الأول 10،1964 شباط 6،1965 نيسان 1965،السبت 25 أيلول 1965،الثلاثاء 28 أيلول 1965،السبت 27 تشرين الثاني 4،1965 تموز 10،1965 آذار 1966،الثلاثاء 31 آذار 1966،السبت 30 نيسان

1966،الخميس 26 أيار 1966،الجمعة 3 حزيران 1966،الأحد 26 حزيران 1966،الثلاثاء 25 كانون الثاني 1966،الأربعاء 3 تشرين الثاني 1966،الأربعاء 30 تشرين الثاني 1966،الجمعة 3 شباط 1967،الخميس 23 شباط 1967

4. **القدس:** عدد: 7،عدد: 144، عدد: 110، عدد: 177، عدد: 215، عدد: 612، عدد: 706، عدد: 749، عدد: 915، عدد: 1315، عدد: 1021، عدد: 1520، عدد: 1684، عدد: 1901، عدد: 2240، عدد: 2291، عدد: 2481، عدد: 2821، عدد: 3087، عدد: 3250

5. **الدستور:** عدد: 5099، عدد: 6004 ، عدد: 6256، عدد: 6265، عدد: 628، عدد: 6310، عدد: 6333، عدد: 6355، عدد: 6366، عدد: 6371، عدد: 6394، عدد: 6430، عدد: 6442، عدد: 6546، عدد: 6555، عدد: 6630، عدد: 6653، عدد: 6668، عدد: 6679، عدد: 6844، عدد: 6887، عدد: 6893، عدد: 6881، عدد: 6982، عدد: 7011، عدد: 7051، عدد: 7072، عدد: 7077، عدد: 7090، عدد: 7138، عدد: 7294، عدد: 7297، عدد، 8082، عدد: 8091، عدد: 8186، عدد: 8189، عدد: 8218، عدد: 8222، عدد: 8229، عدد: 8239، عدد: 10047

6. الرأي: عدد: 3901، عدد: 4009، عدد: 3989، عدد: 3999، عدد: 4017، عدد: 4028، عدد: 4057، عدد: 4163، عدد: 4261، عدد: 4375، عدد: 4324، عدد: 4514، عدد: 4532، عدد: 4541، عدد: 4548، عدد: 4580، عدد: 4625، عدد: 4812، عدد: 4615، عدد: 5017، عدد: 5043، عدد: 5107، عدد: 5143، عدد: 5207، عدد: 5212، عدد: 5266، عدد: 5283، عدد: 5296، عدد: 6648، عدد: 6390، عدد: 6418، عدد: 6441، عدد: 6444، عدد: 6481، عدد: 6525، عدد: 6538، عدد: 6547، عدد: 6583، عدد: 6692،

عدد: 6700، عدد: 6715، عدد: 6767، عدد: 6799، عدد: 6810، عدد: 6866، عدد: 6881، عدد: 6958، عدد: 6959، عدد: 6964، عدد: 8182، عدد: 7321، عدد: 7481، عدد: 7448، عدد: 10380، عدد: 10658

ب. الصحف الكويتية:

1. **الرأي العام الكويتية:** عدد: 4932، عدد: 5290، عدد: 7978، عدد: 8685، عدد: 7842، عدد: 9120، عدد: 9435، عدد: 9555
2. **القبس الكويتية:** عدد: 3239، عدد: 3389، عدد: 4369، عدد: 4233، عدد: 4551، عدد: 4740، عدد: 5185، عدد: 5249، عدد: 6195

ثامناً: الروابط الإلكترونية:

1. موقع وزارة الخارجية الكويتية http://www.mofa.gov.kw/MOFA
2. تاريخ القمم العربية، الرابط الإلكتروني: http://www.yabeyrouth.com/pages/index1648.htm
3. موقع تاريخ الكويت http://www.kuwait-history.net/vb/showthread.php?t=1400
4. موقع الموسوعة http://ar.wikipedia.org/wiki
5. المركز الجغرافي الملكي الأردني، http//www.rjgc.gov.jo/ar/jordan.html
6. موقع وزارة الصناعة والتجارة الأردنية http://www.mit.gov.jo/Default.aspx?tabid=

الملاحـــــق

ملحق رقم (1)

اتفاقية التعاون الاردني الكويتي في مجالات التعمير والتنمية لسنة ١٩٧٥
المنشور على الجريدة الرسمية رقم٢٥٩٤ بتاريخ١/١٢/١٩٧٥

المقـــــدمـــة

انه في يوم الاربعاء الموافق ٢٩/١٠/١٩٧٥ ، تم الاتفاق والتراضي بين كل من : اول : حكومـة المملكـة الاردنية الهاشمية ويمثلها السيد الدكتور رجائي المعشر وزير الصناعة والتجارة . (طرف اول) . ثانيـا : حكومة دولة الكويت ويمثله السيد احمد علي الدعيج نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للمجموعـة الإستثمارية العقارية . (طرف ثان). تمهيد تحقيقا لسياسة التعاون العربي الرامي الـى اسـتثمار الامـوال العربية في البلاد العربية فقد رات حكومة دولة الكويت اسـتثمار ١٠٠،٠٠٠،٠٠٠ دولار اميركـي تقـوم المجموعة الاستثمارية العقارية وهي شركة مساهمة كويتية مقفلة (ويشار اليها مجتمعين او منفردين فيما بعد بالمجموعة) باستثمار ذلك المبلغ من اموالها في تنفيذ مشاريع التعمير والتنمية في المملكة الاردنية الهاشمية التي وافقت على ذلك . ولذا فقد اتفق الجانبان تنظيما للتعاون بينهما على توقيع هذا الاتفاق المتضمن الاسس العامة التي تحدد نطاق وشروط التعاون في المجالات المذكورة اعلاه على النحو المنصوص عليه فيما بعـد وعلى ان تحدد الشروط التفصيلية لكل مشروع استثمارى وفق ما يتم التعاقد عليه فيما بعد وعلـى ان تحـدد الشروط التفصيلية لكل مشروع استثماري وفق ما يتم التعاقد عليه مع المجموعة عن كل مشروع .

المادة ١

يعتبر التمهيد السابق جزءا لا يتجزا من هذا الاتفاق .

المادة ٢

بموجب هذا الاتفاق تساهم المجموعة براسمال بنك الاسكان بشراء ثلاثة ملايين سهم قيمتها ثلاثـة ملايـين دينارا اردني عن اصل الاسهم الخاصة البالغة عشرة ملايين سهم بالشروط التي تتفق عليها المجموعـة مـع مجلس ادارة البنك وذلك وفق الاسس التالية :

١. تتمتع الاسهم التي يساهم فيها الجانب الكويتي طبقا لهذه المادة بالامتيازات والاعفاءات التي تتمـتع بهـا الاسهم الممتازة

طبقا لقانون البنك رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون الموقت رقم (١٤) لسنـة ١٩٧٥ علـى ان ايـة تعديلات تطرا

على هذا القانون لا تؤثر على حقوق الجانب الكويتي بالنقص اما الزيادة فتكون بموافقته .

٢. يمثل الجانب الكويتي في مجلس ادارة بنك الاسكان بعضو واحد يعينه وزير المالية الكويتي .

٣. لا تستوفي مساهمة المجموعة الكويتية في بنك الاسكان اية ارباح الا بعد مرور سنتين علـى دفـع تلـك المساهمة بالكامل

وينظم الاتفاق الخاص بين المجموعة وبنك الاسكان طريقة التصرف بهذه الارباح .

٤. تدفع ارباح الاسهم الخاصة بالجانب الكويتي بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل .

٥. تتمتع المجموعة باولوية الاكتتاب في اية اسهم جديدة يصدرها البنك نتيجة لزيادة راسـماله عن الحـد المصرح به حاليا

بمقتضى احكام المادة (٨) من قانون البنك رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقـانون رقـم (١٤) لسنـة ١٩٧٥ وذلك

بنسبة مساهمتها في راس المال الحالي .

٦.يفرد اتفاق خاص بمساهمة الجانب الكويتي في بنك الاسكان فيما لم ينظم في هذا الاتفاق .

المادة ٣

الاستثمار الاقتصادي وتكوين الشركات :
يتم الاتفاق بين الجانبين على تكوين شركات فيما بينهما لانشاء واستثمار المشاريع التي يتفق على اقامتها وفقا لما يلي :
١. يقوم الجانب الكويتي بتكليف مكاتب الدراسات بدراسة المشاريع التي يتفق عليها الجانبان والمزمع اقامتها على ان تتم
الدراسات المطلوبة خلال مدة معقولة تتفق مع حجم وطبيعة تلك المشاريع .
٢. تتخذ قيمة الاراضي والحصص العينية التي يقدمها الجانب الاردني في الدراسة الاولية التي يقوم بها الطرف الكويتي
وتعتمد بعد موافقة الطرفين عليها وتتحمل الشركة نفقات هذه الدراسات .
٣. عند الانتهاء من الدراسة المطلوبة تقوم المجموعة بتسليمها الى الشركة التي تقوم باعتمادها على ان يتم ذلك في مدة
تحدد من قبل الاطراف المعنية .
٤. يؤلف الجانبان شركة او عدة شركات مستقلة يتكون راسمالها من حصة نقدية او عينية يـ قدمها أي من الجانبين وتقوم
على النحو المشار اليه في البند الثاني ، ويجوز ان تزيد مساهمة الجانب الكويتي في اية شركة من الشركات التي
تاسست طبقا لهذا البند على (٥٠%) .
٥. تمتلك الشركة المشاريع المنشاة وتوزع الارباح بين الجانبين كل بنسبة مساهمته في راس المال .
٦. تكون لكل شركة شخصية اعتبارية ولها مجلس ادارة ويكون موطنها ضمن الاراضي الاردنية .
٧. يتكون مجلس الادارة من عدد من الاعضاء ويكون لكل جانب عدد منهم بنسبة مساهمته في راس المال .
٨. تودع المجموعة حصتها من راس المال العائد لكل من الشركات التي ستؤسس في المصارف الاردنية .

المادة ٤

يجوز للمجموعة ان تزاول جميع انواع المشاريع الاستثمارية بعد موافقة الحكومة الاردنية كما يجوز للمجموعة ان تدير المشاريع الاستثمارية لحساب الغير ، بما في ذلك المشاريع التي تقوم عليها الشركات المكونة بين الطرفين والمنصوص عليها في المادة الثالثة بموافقة الاطراف الاخرى مقابل نسبة معينة يتفق عليها في حينها . ويجوز للمجموعة ان تقترض من المصارف والبنوك العالمية والمحلية متى دعت الحاجة الى ذلك ، مقابل رهن الاراضي والمباني التي تديرها بعد موافقة اصحابها .

المادة ٥

الامتيازات والاعفاءات :
اولا . لضمان تنفيذ هذا الاتفاق ترخص الحكومة الاردنية بافتتاح مكتب للمجموعة في عمان وفروع وتوكيلات في سائر مدن
المملكة الاردنية الهاشمية ويعتبر التوقيع على هذا الاتفاق بمثابة الموافقة على منح الترخيص المذكور .
ثانيا. تتمتع المشاريع والاعمال المنفذة بموجب هذا الاتفاق بالامتيازات والاعفاءات التالية :
١ . عدم تاميم المشاريع او مصادرتها او الاستيلاء عليها او فرض الحراسة غير القضائية عليها .
٢ . تعفى من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية ارباح المجموعة المتاتية من مشاريعها في المملكة الاردنية
الهاشمية لمدة ست سنوات من تاريخ بدء اشغال او انتاج كل مشروع .
٣ . يسمح بالادخال المؤقت للاليات والمعدات والاجهزة اللازمة لانشاء المشاريع التي تتولاها المجموعة لقاء ضمان
مالي من المجموعة لحين اعادة تصديرها او التخليص عليها بعد الانتهاء من استعمالها .
٤ . لا تعتبر الشركات المنشاة بموجب هذا الاتفاق من شركات القطاع العام .

٥ . الاعفاء من قوانين رقابة النقد بالنسبة لراس المال المستثمر وعائداته .
٦ . السماح باعادة استثمار عائد المشاريع في مشاريع جديدة تعامل ذات معاملة الاموال المستثمرة بموجب هذا الاتفاق .
٧ . اعطاء المجموعة جميع المعلومات وتقديم جميع التسهيلات اللازمة لدراسة وتنفيذ المشاريع والاشراف عليها .
٨ . الاعفاء من قيود الاستيراد عن طريق ميناء العقبة .
٩ . تعطى الاولوية للمجموعة في تنفيذ الخدمات والمرافق العامة الداخلة في المشاريع التي تنفذها .
١٠. أ . اعفاء العاملين في المجموعة من غير الاردنيين من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية واعفاء سياراتهم
بمعدل سيارة للشخص كل سنتين واثاث بيوتهم الذي يصل خلال سنة من تاريخ توليهم العمل في المملكة من الرسوم الجمركية واية ضرائب او رسوم او عائدات اخرى .
ب. اعفاء سيارتين كل سنتين واثاث وتجهيزات مكاتب المجموعة من الرسوم الجمركية والرسوم والعوائد الاخرى.
١١. تطبيق قانون تشجيع الاستثمار في المملكة الاردنية الهاشمية على كافة مشاريع المجموعة في حدود ما نص عليه
القانون والاستفادة من جميع المميزات التي قد تمنح لرؤوس الاموال العربية والاجنبية داخل المملكة الاردنية الهاشمية .
١٢. الموافقة على تحويل راس المال والارباح دون التقيد بالمدة والاقساط .
١٣. اعفاء العاملين في المجموعة او معها من أي قيد ودون توقف على موافقة في حالة تحويل الرواتب او الاجور
بالنسبة لغير الاردنيين .
١٤. تسهيل الاجراءات الخاصة بتاشيرات الدخول والخروج من والى المملكة الاردنية للعاملين في او مع المجموعة .

المادة ٦

١. اتفق الجانبان على ان كل نزاع ينشا عن تنفيذ هذا الاتفاق او تفسيره يحل بطريقة التحكيم بواسطة هيئة تحكيم مكونة
من ثلاث اعضاء يختار كل جانب عضوا فيها ويختار العضو الثالث من قبل الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية
العربية .
٢. تفصل هذه الهيئة فيما يعرض عليها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تكوينها ويكون قرارها نهائيا وملزما للطرفين .
٣. يبقى القانون الاردني هو الناظم والمرجع في تحديد العلاقات بين الطرفين المتعاقدين في كل ما لم يرد عليه نص هذا
الاتفاق .
٤. تعتبر هذه الاتفاقية سارية المفعول من تاريخ التصديق عليها من السلطات المختصة في البلدين .

الطرف الاول بصفته الطرف الثاني بصفته
احمد علي دعيج
نائب رئيس مجلس الادارة
الدكتور رجائي المعشر والعضو المنتدب للمجموعة
وزير الصناعة والتجارة الاستثمارية العقارية

ملحق رقم (1)

يصدق كل من الطرفين المتعاقدين على الاتفاق الحالي كل وفق اجراءاته الدستورية ويصبح الاتفاق ساري المفعول من تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية الدالة على هذا التصديق.

ملحق رقم (2)

اتفاقية الخدمات الجوية بين الاردن والكويت وتعديلاتها لسنة ١٩٧٧
المنشورة على الصفحة ٢٨٧٢ من عدد الجريدة الرسمية رقم٢٧٤٨ بتاريخ١٦/١٢/١٩٧٧

المـــقـــدمـــة

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت والمسميين فيما بعد بالطرفين المتعاقدين، رغبة منهما في تنشيط وتنمية الخدمات الجوية بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة الكويت وانماء التعاون الدولي في هذا المجال الى اقصى حد مستطاع ورغبة منهما في ان تطبق مبادئ واحكام معاهدة الطيران المدني الدولية التي عرضت للتوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من ديسمبر سنة ١٩٤٤ فقد تم الاتفاق على ما ياتي :

المادة ١

فيما يتعلق بتطبيق هذا الاتفاق وما لم يتضمن سياق النص معنى اخر :

أ . تعني عبارة (المعاهدة) معاهدة الطيران المدني الدولية التي عرضت للتوقيع في شيكاغو في اليوم السابع من ديسمبر
سنة ١٩٤٤ كما تتضمن اية ملاحق انشئت طبقا للمادة ٩٠ من هذه المعاهدة واية تعديلات ادخلت على الملاحق او
المعاهدة طبقا للمادتين ٩٠ و ٩٤ اعتمدها الطرفان.

ب. تعني عبارة (سلطات الطيران) بالنسبة للمملكة الاردنية الهاشمية وزارة النقل / مديرية الطيران المدني وبالنسبة لدولة
الكويت الادارة العامة للطيران المدني، او بالنسبة لكليهما اي شخص اخر او هيئة يعهد اليها القيام بالمهام التي تمارسها هذه السلطات.

ج. تعني عبارة (مؤسسة نقل جوي معينة) مؤسسة النقل الجوي التي يعينها احد الطرفين المتعاقدين كتابة لدى الطرف
المتعاقد الاخر طبقا للمادة الثالثة من هذا الاتفاق كمؤسسة نقل جوي لتشغيل الخدمة المتفق عليها على الطرق المعينة
وفقا للفقرة الاولى من المادة الثانية من هذا الاتفاق.

د. ان عبارات (اقليم) و (خدمة جوية دولية) و (هبوط لاغراض غير تجارية) عند تطبيق هذا الاتفاق تفسر كلها بالمعاني
المحددة لها في المادتين الثانية والسادسة والتسعين من المعاهدة.

هـ. ان عبارة (جدول) تعني جدول الطرق الملحق لهذا الاتفاق او كما هو معدل طبقا لاحكام الفقرة (الثالثة) من المادة الثانية
عشرة من هذا الاتفاق، ويشكل الجدول جزءا مكملا لهذا الاتفاق وكل اشارة الى الاتفاق تعني الاشارة الى الجدول الا اذا
نص على خلاف ذلك.

المادة ٢
١. يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الاخر الحقوق المنصوص عليها في هذا الاتفاق لتمكين مؤسسة النقل
الجوي المعينة من قبله من انشاء وتشغيل خدمات جوية دولية على الطرق المعينة لها في الجدول والمسماة فيما بعد
(الخدمات المتفق عليها) و (الطرق المعينة على التوالي).
٢. مع مراعاة احكام هذا الاتفاق تتمتع مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل كل من الطرفين المتعاقدين عند تشغيلها خدمة
جوية متفق عليها على الطرق المعينة بالامتيازات التالية :
أ. الطيران عبر اقليم الطرف المتعاقد الاخر دون هبوط.
ب. الهبوط في الاقليم المذكور لاغراض غير تجارية.
ج. الهبوط في الاقليم المذكور في النقاط المحددة لذلك الطريق في الجدول وذلك بغرض اخذ وانزال حركة دولية من
ركاب وبريد وبضائع.

المادة ٣
التعيين والتصريح :

١. يحق لكل طرف متعاقد ان يعين كتابة من خلال سلطات الطيران المدني الى الطرف المتعاقد الاخر مؤسسة نقل جوي او
اكثر لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها على الخطوط المحددة .
٢. يقوم الطرف المتعاقد الاخر عند تسلمه التعيين ، ومع مراعاة شروط الفقرتين (٤ و ٥) من هذه المادة وبدون تاخير
يمنح مؤسسة او مؤسسات النقل الجوي المعينة تصريح التشغيل اللازم .
٣. يحق لكل طرف متعاقد ان يبلغ الطرف المتعاقد الاخر خطيا بسحب تعيين مؤسسة النقل الجوي وتعيين مؤسسة نقل جوي
اخرى .
٤. يجوز لسلطات الطيران التابعة لاحد الطرفين المتعاقدين ان تطلب من مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرف
المتعاقد الاخر بان تقدم لها ما يثبت بانها مؤهلة لتنفيذ الشروط المنصوص عليها في القوانين والانظمة الا تي تطبقها
عادة تلك السلطات وبصورة معقولة لتشغيل خدمات جوية دولية طبقا لشروط المعاهدة .
٥. يحق لكل طرف متعاقد ان يرفض منح تصريح التشغيل المشار اليه في الفقرة (٢) من هذه المادة او ان يفرض الشروط
التي يراها ضرورية على ممارسة مؤسسة او مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر للحقوق
المشار اليها في المادة (٢) من هذا الاتفاق ، وذلك اذا فشلت تلك المؤسسة او المؤسسات في ان تثبت لذلك الطرف
المتعاقد بان ملكيتها الاساسية وادارتها الفعلية تعود للطرف المتعاقد الذي عينها او لرعاياه او مؤسساته .
٦. عندما يتم تعيين وتخويل مؤسسة نقل جوي فانه يمكن لها البدء بتشغيل الخدمة المتفق عليها ، شريطة ان تكون التعرفة
المقدمة طبقا لشروط المادة (١٠) من هذه الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ فيما يتعلق بتلك الخدمة .

تعديلات المادة :

- هكذا اصبحت هذه المادة بعد تعديلها بموجب الاتفاقية المعدلة لسنة ٢٠٠٤ حيث كان نصها السابق كما يلي : ١. يبدا تشغيل الخدمات الجوية المتفق عليها على الطرق المعينة طبقا للفقرة الاولى من المادة الثانية من هذا الاتفاق في اي وقت بشرط : أ . ان يكون الطرف المتعاقد الذي منحت اليه الحقوق المبينة في الفقرة الثانية من المادة الثانية قد قام بتعيين مؤسسة نقل جوي كتابة. ب. ان يكون الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق قد صرح لمؤسسة النقل الجوي المعينة بمباشرة الخدمات الجوية. ٢. يصدر الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق بدون تاخير لا مبرر له هذا التصريح لتشغيل الخدمات الجوية المتفق عليها مع مراعاة احكام الفقرتين الثالثة والرابعة من هذا المادة. ويشترط ان تكون التعرفة الخاصة بالخدمات الجوية المتفق عليها قد تم تحديدها طبقا لاحكام المادة العاشرة من هذا الاتفاق. ٣. يجوز ان يطلب من مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل اي من الطرفين المتعاقدين ان تقدم للطرف المتعاقد الاخر ما يثبت انه تتوافر فيها الشروط التي تنص عليها القوانين واللوائح التي يطبقها بصورة عادية ومعقولة هذا الطرف المتعاقد لتشغيل خدمات جوية دولية طبقا لاحكام المعاهدة. ٤. يجوز لكل من الطرفين المتعاقدين وقف مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر عن ممارسة التمتع بالحقوق المبينة في المادة الثانية من الاتفاق الحالي اذا عجزت هذه المؤسسة عند الطلب عن اثبات ان جزءا مهما من ملكية هذه المؤسسة وادارتها الفعلية في يد الطرف المتعاقد الذي عينها او في يد رعاياه او مؤسساته.

المادة ٤

١. يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق وقف مؤسسة نقل جوي معينة عن التمتع بالحقوق المبيـ نة في
المادة الثانية من
الاتفاق الحالي او فرض ما يراه ضروريا من شروط لتتمتع هذه المؤسسة بهذه الحقوق وذلك في حالة تقصير
المؤسسة
في اتباع القوانين والانظمة لدى الطرف المتعاقد الذي منح هذه الحقوق او في حالة عدم تشغيلها طبقا للشروط
المقررة
في هذا الاتفاق بشرط الا يستخدم هذا الحق الا بعد التشاور مع الطرف المتعاقد الاخر ما لم يكن الايقاف
الفوري عن
العمل او فرض الشرط ضروريا لمنع الاستمرار في مخالفة القوانين واللوائح، او لغرض تامين سلامة
الطيران.
٢. في حالة اتخاذ اجراء من قبل احد الطرفين المتعاقدين طبقا لاحكام هذه المادة فان الحقوق الممنوحة
للطرف المتعاقد الاخر
لا تتاثر.

المادة ٥

يمكن لكل طرف متعاقد ان يفرض او يسمح بفرض رسوم عادلة ومعقولة لاستعمال المطارات والتسهيلات الاخرى ويحرص على ان لا تزيد هذه الرسوم على تلك التي تدفعها الطائرات الوطنية المماثلة المستعملة للغرض نفسه.

المادة ٦

١. تعفى الطائرات العاملة في الخدمات الدولية التابعة لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل اي من الطرفين
المتعاقدين
وكذلك معداتها المعتادة وكميات الوقود وزيوت التشحيم وقطع الغيار وخزانات الطائرة (التي تحتوي على
الاطعمة
والمشروبات والسجائر) الموجودة على متنها من كافة الضرائب الجمركية ورسوم التفتيش واية فرائض
اخرى عند

دخولها اقليم الطرف المتعاقد الاخر بشرط ان تبقى المعدات والمؤن على متن الطائرة حتى وقت رحيلها بها.
٢. تعفى كميات الوقود وزيوت التشحيم وقطع الغيار والمعدات وخزانات الطائرة التي تدخل اقليم كـل مـن الطرفين المتعاقدين
بواسطة او نيابة عن مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر او تزود بها الطائرة التابعة لهذا
المؤسسة لغرض الاستهلاك في تشغيلها لخدمات جوية دولية من كافة الفرائض والرسوم الوطنية بما في ذلك الضرائب
الجمركية ورسوم التفتيش المفروضة في اقليم الطرف المتعاقد الاول حتى ولو كانت هـذه الكميـات سـوف تستهلك في جزء
من رحلاتها فوق اقليم الطرف المتعاقد الذي تم تزويد الطائرة فيه، ويجوز الاحتفاظ بالمواد المشار اليها اعلاه تحت
اشراف سلطات الجمارك.
٣. يمكن انزال معدات الطيران العادية وقطع للغيار ومحتويات خزانات الطائرة وكذلك كميات الوقود وزيوت التشحيم
الموجودة على متن طائرة اي من الطرفين المتعاقدين في اقليم الطرف المتعاقد الاخر بعد موافـقة سـلطات الجمارك في هذا
الاقليم ويجوز لهذه السلطات طلب وضع هذه الاشياء تحت اشرافها حتى يعاد تصديرها او التصرف بها طبقا لانظمة
الجمارك.
٤. تعفى المطبوعات المكتبية والسلع والادوات الدعائية المخصصة للتوزيع بالمجان والتي تـدخلها مؤسـسة النقل الجوي
المعينة من قبل اي من الطرفين المتعاقدين الى اقليم الطرف المتعاقد الاخر من الرسوم الجمركية.

المادة ٧

يجب ان لا يخضع ركاب الترانزيت العابرين لاقليم اي من الطرفين المتعاقدين لاكثر من اجراءات الاشراف العادية كما يعفى عفش الركاب في العبور المباشر من الضرائب الجمركية واي فرائض اخر مشابهة.

المادة ٧ مكررة :

امن الطيران :

١. يؤكد الطرفان المتعاقدان ، تمشيا مع حقوقهما والتزاماتهما بموجب القانون الدولي ، ان التزام كل منهمـا نحو الاخر
بحماية امن الطيران المدني من افعال التدخل غير المشروع ، يشكل جزءا لا يتجزا من هذا الاتفاق ، وبدون تقييد
لعمومية حقوقهما والتزاماتهما بموجب القانون الدولي ، فان على الطرفين المتعاقدين ان يتصرفا على وجـه الخصوص
وفقا لاحكام الاتفاقية بشان الجرائم وبعض الافعال الاخرى التي ترتكب على متن الطائرات ، الموقعـة في طوكيو في ١٤
سبتمبر ١٩٦٣ م ، واتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات ، الموقعة في لاهاي في ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ ،
واتفاقية قمع الافعال غير المشروعة التي ترتكب ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في مونتريال في ٢٣ سبتمبر
١٩٧١ م، والبروتوكول المكمل له بشان قمع الافعال غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني

، الموقع
في مونتريال في ٢٤ فبراير ١٩٨٨ م ، واية اتفاقيات دولية اخرى تتعلق بامن الطيران ينضم اليها الطرفان
المتعاقدان .
٢. يقدم الطرفان المتعاقدان عند الطلب كل المساعدة الضرورية الى كل منهما لمنع افعال الاستيلاء غير
المشروع على
الطائرات المدنية وغير ذلك من الافعال غير المشروعة التي ترتكب ضد سلامة تلك الطائرات وركابها
وطاقمها
والمطارات وتسهيلات الملاحة الجوية واي تهديد اخر ضد امن الطيران المدني .
٣. يتصرف الطرفان المتعاقدان في العلاقات المتبادلة بينهما وفقا لاحكام امن الطيران الموضوعة من قبل
منظمة
الطيران المدني الدولي والمحددة في صورة ملاحق للمعاهدة وذلك الى الحد المطبق من احكام الامن هذه لدى
الطرفين
المتعاقدين . وعليهما ان يلزما مشغلي الطائرات المسجلة لديهما والمشغلين الذين يكون مركز اعمالهم
الرئيسي او محل
اقامتهم الرئيسي في اقليميهما وكذلك مشغلي المطارات في اقليميهما بالتصرف وفقا لهذه الاحكام .
٤. يوافق كل طرف متعاقد على انه يجوز الزام مؤسسات النقل الجوي التابعة له بمراعاة احكام الامن المشار
اليها في
الفقرة (٣) من هذه المادة ، والتي يشترطها الطرف المتعاقد الاخر للدخول الى اقليمه او مغادرته او اثناء
التواجد فيه
وعلى كل طرف متعاقد ان يضمن اتخاذ اجراءات كافية ومطبقة بشكل فعال داخل اقليمه من اجل حماية
الطائرات وتفتيش
الركاب والاطقم والاغراض الشخصية التي يحملونها والامتعة والشحنات ومستودعات الطائرات قبل واثناء
صعود الركاب
او تحميل الشحنات وعلى كل طرف متعاقد ان ينظر بعين الرعاية لاي طلب من الطرف المتعاقد الاخر
باتخاذ اجراءات
امنية خاصة معقولة لمواجهة تهديد معين .
٥. عند حدوث واقعة او تهديد بواقعة من وقائع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات المدنية او اية افعال
اخر غير
مشروعة ترتكب ضد سلامة تلك الطائرات وركابها وطواقمها او المطارات وتسهيلات الملاحة الجوية فان
على
الطرفين المتعاقدين مساعدة بعضها البعض عن طريق تسهيل الاتصالات وغير ذلك من التدابير الملائمة التي
تهدف
لانهاء هذه الواقعة او التهديد باسرع مدة ممكنة لتقليل احتمال تعريض الارواح للخطر .

تعديلات المادة :

- هكذا اصبحت هذه المادة بعد اضافة (المادة ٧ مكررة) بالنص الحالي اليها بموجب الاتفاقية المعدلة لسنة ٢٠٠٤ .

المادة ٨
١. يجب ان تتوفر فرص عادلة ومتكافئة لمؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل كل من الطرفين المتعاقدين
لتشغيل خدمات
جوية على اي من الطرق المعينة طبقا للفقرة (الاولى) من المادة الثانية من هذا الاتفاق.
٢. على مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل اي من الطرفين المتعاقدين عن تشغيلها الخدمات الجوية المتفق
عليها على
الطرق المعينة طبقا للفقرة الاولى من المادة الثانية من الاتفاق الحالي، ان تاخذ بعين الاعتبار مصالح مؤسسة

النقل
الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر بحيث لا تؤثر تاثيرا ضارا بالخدمات الجوية التي تقوم بتشغيلها المؤسسة
الاخرى على كل الطرق او جزء منها.
٣. يجب ان يظل الهدف الرئيسي للخدمات الجوية المتفق عليها التي تقدمها مؤسسة نقل جوي معينة، توفير حمولة بمعامل
معقول يتناسب مع الاحتياجات القائمة والمتوقعة منطقيا لنقل ركاب وبريد وبضائع من والى اقل يم الطرف المتعاقد الذي
عين المؤسسة، كما يجب ان يكون من حق مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل اي من الطرفين المتعاقدين في اخذ او
انزال حركة نقل دولية في نقطة في اقليم الطرف المتعاقد الاخر من او الى طرف ثالث وفقا لمبدا ان تكون مثل هذه
الحركة ذات اعتبار ثانوي ويجب ان تكون الحمولة متناسبة مع :
أ . احتياجات الحركة بين اقليم الطرف المتعاقد الذي عين المؤسسة والنقاط على الطرق المعينة.
ب. احتياجات الحركة في المناطق التي تعبرها المؤسسة على ان تؤخذ بعين الاعتبار خدمات النقل القائمة بواسطة
مؤسسة النقل الجوي التابعة للدول التي تشملها المنطقة.
ج. احتياجات عمليات النقل العابرة التي تقوم بها المؤسسة.

المادة ٨ مكرر :

السلامة الجوية :

١. يجوز لكل طرف متعاقد ان يطلب في أي وقت اجراء مشاورات حول معايير السلامة في أي مجال يتعلق بالطائرة
وملاحيها او عملياتهم المعمول بها من قبل الطرف المتعاقد الاخر ، ويتوجب عقد هذه المشاورات خلال مدة ثلاثين (٣٠)
يوما من تاريخ تقديم الطلب اعلاه .
٢. اذا تبين لاحد الطرفين المتعاقدين بعد اجراء مثل هذه المشاورات بان الطرف المتعاقد الاخر لا يطبق ولا ينفذ بفاعلية الحد
الادنى لمعايير السلامة الجوية المعمول بها في حينه وفق المعاهدة ، فعلى الطرف المتعاقد الاول اخطار الطرف المتعاقد
الاخر بالنتائج التي توصل اليها ، والخطوات الضرورية التي يلزم اتخاذها لتتماثل مع تلك المعايير ، وعلى الطرف
المتعاقد الاخر اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة ، ان فشل الطرف المتعاقد الاخر في اتخاذ الخطوات التصحيحية
المناسبة خلال فترة (١٥) يوما او أي فترة اطول يتفق عليها ، يعد سببا لتطبيق المادة (٤) من هذه الاتفاقية .
٣. بالرغم من الشروط الواردة في المادة (٣٣) من المعاهدة ، فانه من المتفق عليه ان اية طائرة يتم تشغيلها بواسطة
مؤسسات النقل الجوي المعينة من قبل احد الطرفين المتعاقدين يمكن ان تخضع للتفتيش الداخلي والخارجي بواسطة
المندوبين المفوضين من قبل الطرف المتعاقد الاخر اثناء تواجدها في اقليم هذا الطرف للتاكد من صلاحية الشهادات
والتراخيص الخاصة بها وبملاحيها ، وكذلك للتاكد من حالة الطائرة العامة ومعداتها وادلتها (والتي يشار اليها من خلال

هذه المادة (بالتفتيش الميداني) شريطة ان لا يتسبب ذلك في حدوث تاخير غير مبرر لاقلاع الطائرة .
٤. اذا ادت أي من عمليات التفتيش الميداني الى الاستنتاجات التالية :
أ . ان الطائرة ، او تشغيلها لا يتفقان مع مستوى الحد الادنى للسلامة الجوية المنصوص عليه في المعا هدة
وذلك بشكل
يدعو للقلق ، او
ب. افتقار التنفيذ الفعال لمستويات الصيانة المقررة بموجب مقاييس السلامة الجوية المعمول بها في حينه وفق
المعاهدة
وذلك بشكل يدعو للقلق .
ج. ان أي من شهادات او ادلة الطائرة غير ساري المفعول .

تعديلات المادة :
– هكذا اصبحت هذه المادة بعد اضافة (المادة ٨ مكررة) بالنص الحالي اليها بموجب الاتفاقية المعدلة لسنة ٢٠٠٤ .

المادة ٩
١. على مؤسسات النقل الجوي المعينة اعلام سلطات الطيران المدني لدى الطرفين المتعاقدين قبل البدء في
تشغيل الخدمات
الجوية على الطرق المعينة طبقا للفقرة الاولى من المادة الثانية من هذا الاتفاق بمدة لا تقل عن ثلاثين يوما
عن طبيعة
الخدمة ونوع الطائرات المستخدمة وجدول مواعيد الرحلات وتتبع نفس القاعدة في حالة اي تغييرات لاحقة.
٢. على سلطات الطيران لدى اي من الطرفين المتعاقدين ان تزود عند الطلب سلطات الطيران لدى الطرف
المتعاقد الاخر
بالاحصائيات الدولية او البيانات الاحصائية التي قد تحتاج اليها بصورة معقولة لغرض مراجعة الحمولة التي
تقدمها
مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاول على الطرق المعينة طبقا للفقرة الاولى من المادة
الثانية من
هذا الاتفاق ويجب ان تشمل هذه الاحصاءات كافة البيانات المطلوبة لتوضيح حجم الحركة المنقولة.

المادة ٩ مكررة :

التمثيل الفني والتجاري :

١. يحق لمؤسسة (مؤسسات) النقل الجوي المعينة من قبل احد الطرفين المتعاقدين ان يكون لها تمثيل في
اقليم الطرف
المتعاقد الاخر .
٢. طبقا للقوانين واللوائح التي تتعلق بالدخول والاقامة والتوظيف لدى الطرف المتعاقد الاخر فا نه يحق
لمؤسسة (
مؤسسات) النقل الجوي المعينة من قبل احد الطرفين المتعاقدين ان تستقدم وتستبقي في اقليم الطرف المتعاقد
الاخر
موظفين اداريين وموظفي مبيعات وفنيين وموظفي عمليات وغيرهم من الكوادر المتخصصة اللازمة لتقديم
الخدمة
الجوية .
٣. في حالة ترشيح وكيل عام او وكيل مبيعات عام ، فان هذا الوكيل يجب ان يتم تعيينه طبقا للقوانين
والانظمة ذات الصلة

المطبقة لدى كل طرف متعاقد .
٤. طبقا للقوانين واللوائح الوطنية المطبقة لدى كل طرف متعاقد يحق لكل مؤسسة نقل جوي معينة ان تمارس مبيعات
خدمات النقل الجوي في اقليم الطرف المتعاقد الاخر مباشرة او من خلال وكلائها ويحق لاي شخص شراء هذه الخدمات .

فيحق للطرف المتعاقد الذي يجري التفتيش الميداني وفقا للاغراض التي نصت عليها المادة (٣٣) من المعاهدة الاستنتاج
بان المتطلبات التي بموجبها اصدرت الشهادات او التراخيص المتعلقة بالطائرة او بملاحيها او تلك التي بموجبها
اعتبرت انها سارية او ان المتطلبات التي تم بموجبها تشغيل الطائرة لا تطابق او ترقى الى المعايير الدنيا المعمول بها
وفق المعاهدة . عندها يتم تطبيق الفقرة (٦) من هذه المادة .
٥. في حالة رفض ممثل مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل طرف متعاقد لاسباب غير مبررة اجراء التفتيش الميداني
لطائرة تشغلها تلك المؤسسة او منح الاذن باجراء التفتيش من قبل مندوب مفوض من الطرف المتعاقد الاخر طبقا للفقرة
(٣) من هذه المادة فانه يجوز للطرف المتعاقد الاخر ان يستنتج ان القلق المشار اليه في الفقرة (٤) من هذه المادة قد
تحقق وهو الامر الذي يؤدي الى الاستنتاجات المشار اليها في تلك الفقرة .
٦. يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحقه في ايقاف او تعديل ترخيص التشغيل لمؤسسة او مؤسسات النقل الجوي التابعة
للطرف المتعاقد الاخر فورا في حالة استنتاج الطرف المتعاقد الاول بان اتخاذ اجراءات فورية ضروري لسلامة عمليات
مؤسسة النقل الجوي ، سواء كان ذلك نتيجة التفتيش الميداني او جراء رفض اجراء التفتيش الميداني او بسبب رفض
عقد المشاورات او غير ذلك .
٧. يجب ايقاف أي اجراء يتخذ من قبل احد الطرفين المتعاقدين طبقا للفقرتين (٢) او (٦) اعلاه في حالة انتهاء الاسباب
التي ادت الى اتخاذه .

تعديلات المادة :
- هكذا اصبحت هذه المادة بعد اضافة (المادة ٩ مكررة) بالنص الحالي اليها بموجب الاتفاقية المعدلة لسنة ٢٠٠٤ .

المادة ١٠
١. توضع اجور النقل لاي من الخدمات المتفق عليها على اسس معقولة مع مراعاة جميع العوامل التي تؤثر فيها بما في ذلك
تكاليف التشغيل والربح المعقول ومميزات الخدمات على الطرق (مثل مستويات السرعة ووسائل الراحة) والاجور
المعمول بها لدى المؤسسات الاخرى لاي جزء من الطرق المعينة ويجري تحديد هذه الاجور طبقا للاحكام التالية في هذه
المعاهدة.
٢. تتفق المؤسسات المختصة المعينة من كلا الطرفين المتعاقدين كلما امكن على الاجور التي تخصص لكل من الطرق

المعينة كما هو مشار اليه في الفقرة الاولى من هذه المادة وبالتشاور عند الضرورة مع مؤسسات النقل الجوي الاخرى
العاملة على نفس هذه الطرق او جزء منها ويتم الاتفاق عليها لموافقة سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين
على ان تعرض عليها قبل ستين يوما على الاقل من التاريخ المقترح للعمل بها.
٣. اذا لم يتم الاتفاق بين المؤسسات المعينة على اي من هذه الاجور او لاسباب ما لم يتم الاتفاق طبقا لاحكام الفقرة الثانية
من هذه المادة تحاول سلطات الطيران لدى الطرفين المتعاقدين الاتفاق فيما بينها لتحديد هذه الاجور.
٤. اذا لم توافق سلطات الطيران على اي من الاجور التي تم الاتفاق عليها والمقدمة اليها بموجب الفقرة الثانية من هذه
المادة او اذا لم تتفق على تحديد اي من الاجور طبقا للفقرة الثالثة يحال الامر الى الطرفين المتعاقدين لتسويته طبقا
لاحكام المادة الثالثة عشرة من الاتفاق الحالي.
٥. تظل الاجور القائمة والمعمول بها سارية المفعول وذلك حتى يتم تحديد الاجور طبقا لاحكام هذه المادة على ان لا يمتد
العمل باية اجور بمقتضى هذه الفقرة لاكثر من اثني عشر شهرا بعد التاريخ الذي كان من المفروض ان ينتهي العمل بها
فيه.

المادة ١١

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ان يمنح الطرف المتعاقد الاخر حرية فائض عائدات الاستثمار الذي وقع في اقليمه من حصيلة نقل الركاب والعفش والبريد والشحن بواسطة مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبل الطرف المتعاقد الاخر، وذلك باسعار التحويل الرسمية وفي حالة ما اذا كان هناك اتفاق خاص يحكم نظام الدفع بين الطرفين المتعاقدين يطبق هذا الاتفاق.

المادة ١٢

١. تحقيقا للتعاون الوثيق والاتفاق على كل الامور المتعلقة بتطبيق هذا الاتفاق تقوم سلطات الطيران لدى الطرفين
المتعاقدين بتبادل وجهات النظر فيما بينها عند الحاجة.
٢. يجوز لاي من الطرفين المتعاقدين في اي وقت ان يطلب اجراء مشاورات مع الطرف المتعاقد الاخر بقصد تعديل الاتفاق
الحالي على ان تبدا هذه المشاورات خلال ستين يوما من تاريخ استلام مثل هذا الطلب واي تعديلات للاتفاق الحالي يتم
الاتفاق عليها نتيجة لهذه المشاورات يجب الموافقة عليها من قبل كل من الطرفين المتعاقد طبقا للاجراءات الدستورية
الخاصة به وتصبح سارية المفعول من تاريخ تبادل المذكرات الدبلوماسية التي توضح هذه الموافقة.
٣. تجري المشاورات فيما بين سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين اذا ما كانت تتعلق بالجدول فقط وعندما تتفق
هذه السلطات على جدول جديد او معدل فان التعديلات المتفق عليها تصبح سارية المفعول حالما يتم تبادل مذكرات
دبلوماسية تثبت ذلك.

المادة ١٣

١. اذا ما نشا خلاف بين الطرفين المتعاقدين فيما يختص بتفسير او تطبيق الاتفاق الحالي فعلى الطرفين المتعاقدين ان يبذلا
جهدهما اولا لانهائه بالمفاوضات فيما بينهما.
٢. اذا تعذر على الطرفين المتعاقدين التوصل الى انهاء الخلافات بالمفاوضات خلال ستين يوم وجب عليهما احالة موضوع
الخلاف الى هيئة تحكيم للفصل فيه ويجري تشكيل هيئة التحكيم على النحو التالي :
أ. يقوم كل طرف متعاقد بتعيين احد المحكمين فاذا فشل احد الطرفين في تعيين المحكم الخاص به وجب على رئيس
مجلس الطيران المدني للدول العربية تعيينه بناء على طلب الطرف المتعاقد الاخر.
ب. المحكم الثالث الذي يجب ان يكون من مواطني دولة ثالثة وسوف يتولى رئاسة هيئة التحكيم يجري تعيينه باحدى
الطريقتين :
١. بالاتفاق ما بين الطرفين المتعاقدين او
٢. اذا لم يتم الاتفاق على تعيينه خلال ستين يوما يجري تعيينه بواسطة رئيس مجلس الطيران المدني للدول العربية
بناء على طلب اي من الطرفين المتعاقدين.
٣. تتخذ هيئة التحكيم قراراتها بناء على اغلبية الاصوات وتكون هذه القرارات ملزمة لكلا الطرفين المتعاقدين، ويتحمل
كل طرف متعاقد مصاريف العضو التابع له وكذلك تكاليف تمثيله في اجراءات التحكيم اما مصاريف رئيس هيئة
التحكيم واية تكاليف اخرى فانه يجري تحميلها لكلا الطرفين المتعاقدين بالتساوي وفيما يتعلق بكافة الاشياء الاخرى
فان هيئة التحكيم سوف تحدد المنهج الذي تتبعه.

المادة ١٤
في حالة تصديق الطرفين المتعاقدين على معاهدة او اتفاقية نقل جوي متعددة الاطراف سارية المفعول فان
احكام هذه المعاهدة او الاتفاقية تكون السائدة، ويجب ان تتم اي مناقشات بغرض انهاء هذا الاتفاق او استبداله
او تعديله هو ادخال اضافات عليه من احكام المعاهدة او الاتفاقية المتعددة الاطراف طبقا للفقرة الثانية من
المادة الثانية عشرة من هذا الاتفاق.

المادة ١٥
لاي من الطرفين المتعاقدين الحق في ان يبلغ الطرف المتعاقد الاخر في اي وقت رغبته في انهاء هذا الاتفاق
على ان ترسل نسخة من هذا التبليغ في نفس الوقت الى المنظمة العالمية للطيران المدني وفي هذه الحالة
ينتهي العمل بالاتفاق الحالي بعد انقضاء اثني عشر شهرا من تاريخ استلام الطرف المتعاقد الاخر للتبليغ الا
اذا جرى سحب هذا التبليغ بالاتفاق بين الطرفين المتعاقدين قبل انقضاء هذه المهلة، وفي حالة عدم اقرار
الطرف المتعاقد الاخر باستلام التبليغ يعتبر في حكم المبلغ به بعد مضي اربعة عشر يوما من تاريخ استلام
المنظمة العالمية للطيران المدني نسختها من التبليغ.

المادة ١٦
يسجل هذا الاتفاق وجدول الطرق واي تعديلات تدخل عليها لدى المنظمة العالمية للطيران المدني.

اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الاردن والكويت لسنة ١٩٨٦
المنشور على الجريدة الرسمية رقم٣٤٣٥ بتاريخ١٦/١١/١٩٨٦

ملحق رقم (3)

المـــقـــدمـــة

ملحق رقم (3)

تاكيدا للروابط القومية وتدعيما لروابط الاخوة العربية التي تجمع البلدين الشقيقين . وايمانا بالمصير المشترك . ورغبة في تعزيز وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والفني القائمة بينهما وانسجامهما مع ميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية . فان حكومتي المملكة الاردنية الهاشـمية ودولة الكويت ويشار اليهما فيما بعد ب(الطرفين المتعاقدين) قد اتفقا على ما يلي .

المادة ١

يعمل الطرفان المتعاقدان على تعزيز وتعميق الـروابط التجار ية والاقتصاديـة بينهمـا بجميـع الوسـائل والامكانيات بما في ذلك توسيع مجالات العمل في مختلف الانشطة التجارية والاقتصادية للاشخاص الطبيعيين والمعنويين في بلديهما بما ينسجم مع متطلبات التنمية في كل منهما .

المادة ٢

يتخذ الطرفان المتعاقدان كل ما من شانه زيادة وتنويع حجم التبادل التجاري بينهما وازالة كافة العوائق الـ تي تحول دون ذلك وفق الانظمة والقوانين المرعية في كلا البلدين .

المادة ٣

أ . تعفى اعفاءا كاملا من رسوم التعريفة الجمركية ورسوم الاستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية
التي منشؤها احد الطرفين المتعاقدين .
ب. تعفى من الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى المنتجات الصناعية التي يكون منشؤ ها احـد الطرفيـن المتعاقدين والتي
يستوردها الطرف المتعاقد الاخر وذلك باستثناء المنتجات المدرجة في الجداول التي يتفق عليهـا الطرفـان المتعاقدان .
ج. يتم اعفاء المنتجات الواردة ذكرها في الجداول المذكورة في الفقرة (ب) تدريجيا وبنسبة ٢٠% سـنويا وذلك خلال مدة
اقصاها خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية .

المادة ٤

يعتبر منتجا صناعيا ذا منشأ كويتي او اردني لاغراض هذا الاتفاق كل منتج صناعي لا تقـل كلفـة المـواد الاولية ذات المنشأ العربي واليد المحلية وتكاليف الانتاج الاخرى الداخلة في صنعه عن ٤٠% مـن تكالـ يف انتاجه الكلية وترفق المنتجات والمصنوعات المستوردة من والى بلد احد الطرفين المتعاقدين الى بلد الطـرف المتعاقد بشهادة منشأ صادرة عن السلطات الحكومية المختصة في البلد المصدر .

المادة ٥

يعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع اقامة المعارض الدائمة والمؤقتة والمتخصصة في كل من البلدين زيادة

لاغراض هذه الاتفاق ، تحدد اسعار الصرف وفقا للاسعار الرسمية المتفق عليها في صندوق النقد الـدولي .
او في حالة عدم توفر مثل هذه الاسعار ، وفقا لاسعار الصرف الرسمية لحقوق السحب الخاصة او أي عملة

في التعريف بمنتجاتها . وكذلك تشجيع تبادل الوفود الرسمية وغير الرسمية وتبادل المعلومات الخاصة بالتجارة الخارجية وكذلك تعزيز دور المراكز التجارية واهمية اقامتها في كلا البلدين وفقا للقوانين والانظمة المرعية فيهما .

المادة ٦
يشجع كل طرف متعاقد استثمارات الطرف المتعاقد الاخر في بلده وتقبل مثل هذه الاستثمارات في المجالات المسموح بها طبقا للانظمة والقوانين المرعية في كل من بلدي الطرفين المتعاقدين .
ويعمل الطرفان المتعاقدان على تشجيع قيام المشروعات المشتركة من خلال القطاع العام والقطاع الخاص في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وبما يخدم المصالح المشتركة للطرفين المتعاقدين والتكامل الاقتصادي العربي .

المادة ٧
أ . تمنح الاستثمارات وعائدات الاستثمارات التي يوظفها احد الطرفين المتعاقدين او الاشخاص الطبيعيين او المعنويين
التابعين له في بلد الطرف المتعاقد الاخر معاملة لا تقل افضلية عن تلك الممنوحة لاستثمارات وعائدات الاستثمارات
الموظفة من قبل أي دولة ثالثة وذلك طبقا للقوانين السارية في كل من البلدين . كما تستفيد هذه الاستثمارات من مزايا
التشجيع والحماية المقررة لراس المال الوافد طبقا لقوانين تشجيع الاستثمار السارية المفعول في كل من البلدين وطبقا
للاتفاقيات المتعلقة باستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية والمصادق عليها من قبل كل من الطرفين المتعاقدين .
ب. كما توفر لهذه الاستثمارات التسهيلات المناسبة والحوافز واشكال التشجيع الاخرى بما فيه الاعفاءات الضريبية بالحدود
والشروط التي يتم اقرارها من وقت لاخر باتفاق الطرفين المتعاقدين .
ج. على كل طرف متعاقد ان يسمح بتحويل الارباح والفوائد والعائدات الاخرى المستحقة عن الاستثمارات المبينة اعلاه
وكذلك اعادة تحويل رؤوس الاموال والاموال المستحقة عن التصفية الكلية او الجزئية لهذه الاستثمارات وذلك بنفس نوع
العملة التي ورد فيها راس المال اصلا لاغراض الاستثمار او باية عملة اخرى قابلة للتحويل وبحرية تامة وبدون تاخير .

المادة ٨
لا يجوز تاميم او نزع ملكية او اخضاع استثمارات احد الطرفين المتعاقدين او الاشخاص الطبيعيين او المعنويين التابعين لاي منهما لاجراءات تعادل في اثرها التاميم او نزع الملكية وذلك في داخل حدود الطرف المتعاقد الاخر الا بسبب المصلحة العامة لذلك الطرف المتعاقد ولقاء تعويض عادل واني ، وتقدر قيمة التعويض بقيمة الاستثمارات وقت نزع الملكية كما يتم تحويل قيمة التعويض بنفس العملة التي وردت فيها لاغراض الاستثمار او باية عملة اخرى قابلة للتحويل .

المادة ٩

لاغراض هذه الاتفاق ، تحدد اسعار الصرف وفقا للاسعار الرسمية المتفق عليها في صندوق النقد الدولي . او في حالة عدم توفر مثل هذه الاسعار ، وفقا لاسعار الصرف الرسمية لحقوق السحب الخاصة او أي عملة

قابلة للتحويل يتفق عليها بين الطرفين المتعاقدين .

المادة ١٠
يجري التعاون الكامل بين الطرفين المتعاقدين في مجال انتقال القوى العاملة وتبادلها ، بما في ذلك تبادل الخبرات في مجال التدريب المهني والتأمينات الاجتماعية والصحية والسلامة العمالية وفق الانظمة والقوانين المرعية في كلا البلدين .

المادة ١١
يبذل الطرفان المتعاقدان جهودا فعالة ومشتركة في مجال تطوير القطاعات الانتاجية المختلفة والاستفادة القصوى من كافة الخبرات المتوفرة في كلا البلدين من خلال تبادل الدراسات والبحوث العلمية والفنية والتشريعات والمعلومات الضرورية الاخرى ، وتشجيع تبادل الزيارات لهذه الاغراض واستقبال المتدربين وارسال الخبراء الاختصاصيين والفنيين ، وذلك وفقا للبرامج التي تعد ويتم الاتفاق عليها بين المؤسسات المعنية في بلدي الطرفين المتعاقدين كما ويعمل الطرفان المتعاقدان على تحقيق الاستفادة من تجارب بعضهما في مختلف المجالات والعمل على الاستفادة من خدمات المعاهد والمؤسسات المختصة في اعداد الكوادر اللازمة.

المادة ١٢
يشجع كل من الطرفين المتعاقدين السياحة بين البلدين بتيسير اجراءات السفر وتشجيع الرحلات والسياحة الجماعية واتخاذ كل ما من شانه زيادة الحركة السياحية بين البلدين . كما يسعى الطرفان المتعاقدان لتحقيق التعاون في مجالات السياحة بصورة عامة في حدود الانظمة والقوانين السائدة في كلا البلدين .

المادة ١٣
يعمل الطرفان المتعاقدان على توفير كافة الامكانيات والوسائل لتسهيل حركة النقل البري والبحري والجوي وكذلك النقل بالعبور (الترانزيت) بين البلدين ، وذلك وفق القوانين والانظمة المرعية في كلا البلدين .
كما يقوم الطرفان المتعاقدان بتشجيع وتعزيز تبادل الخبرات الفنية في مجالات النقل المختلفة .
وكذلك يعمل الطرفان المتعاقدان على تطوير التعاون في مجال المواصلات والاتصالات السلكية اللاسلكية .

المادة ١٤
يسمح الطرفان المتعاقدان لوسائط نقل الركاب الخصوصية والعمومية المؤجرة وسيارات نقل الركاب الكبيرة العابرة للقارات وكذلك وسائط النقل العائدة للمؤسسات السياحية الحكومية او الخاصة في أي من بلدي الطرفين المتعاقدين بالدخول الى اراضي الطرف المتعاقد الاخر والمرور فيها وعبورها وكذلك الخروج بهم من اراضيه وفقا للقوانين والانظمة المرعية لكلا الطرفين المتعاقدين .

المادة ١٥

تشكل لجنة مشتركة من ممثلي الطرفين المتعاقدين تكون مهمتها ما يلي :
أ . متابعة تنفيذ احكام هذا الاتفاق وما ينبثق عنه من بروتوكولات مشتركة بين البلدين .
ب. معالجة اية صعوبات او نزاعات قد تنشا عن تفسير او تطبيق هذا الاتفاق .
ج. اقرار التوصيات الكفيلة بتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الطرفين المتعاقد ين وكل ما يعزز
العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما .
236

د. اعادة النظر في الجداول المشار اليها في المادة الثالثة فقرة (ب) وتعديلها بصورة دورية .
هـ. للجنة المشتركة تشكيل لجان فرعية متخصصة وحسب ما تقتضيه الضرورة تتولى دراسة الامور التي تحال اليها .
و. تجتمع اللجنة المشتركة خلال الربع الاخير من كل سنة وبصورة دورية في عمان والكويت بالتناوب وتجتمع كلما اقتضت
الحاجة وباتفاق الطرفين المتعاقدين .

المادة ١٦

أ . يخضع هذا الاتفاق للتصديق عليه من كلا الطرفين المتعاقدين كل وفق انظمته الدستورية ويوضع موضع التنفيذ اعتبارا
من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه .
ب. يسري هذا الاتفاق لمدة عشر سنوات اعتبارا من تاريخ نفاذه ويجدد تلقائيا لمدة او مدد اخرى متساوية ما لم يخطر احد
الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الاخر كتابة قبل ستة اشهر من انقضاء المدة الاولى او أي من المدد اللاحقة برغبته
في عدم تجديد الاتفاق على ان تظل احكام هذا الاتفاق نافذة بالنسبة لكافة الاتفاقيات والعقود الناجمة عنه والاستثمارات
التي نشأت خلال فترة العمل به لحين تنفيذ الالتزامات الكاملة لكلا الطرفين المتعاقدين وتصفية الحقوق المتعلقة بها
بشرط ان لا يتجاوز ذلك مدة عشرين عام من تاريخ انتهاء العمل بالاتفاق .
وقع هذا الاتفاق في دولة الكويت بتاريخ ١٥ صفر ١٤٠٧ هجرية الموافق اكتوبر ١٩٨٦ من نسختين اصليتين باللغة العربية ولكل منهما حجية كاملة .

عن حكومة دولة الكويت . عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

ملحق رقم (4)

مشروع الاتفاق الثقافي الاعلامي بين الاردن والكويت لسنة ١٩٧٠
المنشور على الجريدة الرسمية رقم٢٢٣٩ بتاريخ١/٥/١٩٧٠

المـــقـــدمـــة

ان حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة الكويت تقريرا منها بان التراث الثقافي العربي المشترك يؤلف جزءا هاما من تاريخ شعبيهما ، وحرصا منهما على ان يسهم شعباهما في اقامة صرح حضارة عربية حديثة جديرة بماضيها محققة للاهداف والمثل الواحد التي يعمل لها ابناء العروبة في مختلف ميادين الثقافة والمعرفة والابداع . فقد قررتا عقد هذا الاتفاق تنظيما لاوجه التعاون بينهما في المجالات الثقافية والعلمية والفنية .

المادة ١
يعمل الطرفان المتعاقدان على انماء التعاون بين بلديهما وتعزيزه في مختلف ميادين الثقافة والتربية والعلوم والفنون كما يعملان على تبادل المعلومات ونتائج الخبرة والتقدم في الميادين المذكورة ، ويتعهدان بتشجيع الجهود التي تستهدف التعريف بثقافة البلد الاخر .

المادة ٢
يعمل الطرفان المتعاقدان على تقريب المناهج التعليمية في بلديهما بغية الوصول الى توحيدها وعلى التوسع خاصة بتدريس تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وانظمتها والتعريف برجالات العرب في الميادين القومية والثقافية والعلمية والفنية والادبية .

المادة ٣
أ . يضع كل من الطرفين تحت تصرف الاخر منحا دراسية للاستفادة منها حسب القوانين المرعية في بلديهما في الجامعات
ومؤسسات التعليم المختلفة من علمية وفنية ورياضية ، وصحية واجتماعية وغيرها ، ويجري ذلك عن طريق الجهات
الرسمية في البلدين .
ب. يخضع مبعوثو كل من البلدين الى البلد الاخر لنظام البعثات المعمول به في بلده .

المادة ٤
يحدد الطرفان المتعاقدان المبادئ والشروط الواجب توفرها بغية عقد اتفاق خاص بمعادلة الشهادات الدراسية الرسمية بينهما.

المادة ٥
يحدد الطرفان المتعاقدان ، ضمن شروط يتفقان عليها الاساتذة والمعلمين من مختلف مراحل التعليم للتدريس والقاء المحاضرات والقيام بالدراسات ، كما يتبادلان دعوة العلماء والباحثين والمفكرين .

المادة ٦

يشجع الطرفان المتعاقدان على قيام انتاج مشترك في الميادين الثقافية والعلمية على ان تحدد شروط هذا الانتاج المشترك ومجالاته في اتفاق خاص .

المادة ٧
تتعاون الحكومتان في ميدان التعليم المهني بغية تثبيت دعائم النهضة الاقتصادية في كل منهما .

المادة ٨
يعمل الطرفان المتعاقدان على :
١. توثيق التعاون بين مؤسسات بلديهما الثقافية والعلمية والفنية وتبادل المؤلفات والمجلات والدوريات والوثائق التاريخية
والفهارس وصور المخططات والاثار ذات النسخ المتعددة والخبراء في تنظيم المتاحف وترميم الاثار .
٢. تبادل المعلومات في مجال التاليف والنشر وتنسيق العمل في ميدان الترجمة وتيسير دخول الكتب المطبوعة في احد
البلدين الى البلد الاخر .
٣. عقد دورات تدريبية وندوات ومؤتمرات للاساتذة والمعلمين ليقفوا فيها على تطور بلديهما وليتدارسوا القضايا التربوية
والتعليمية .
٤. تنظيم رحلات جماعية متبادلة للاساتذة والمعلمين والطلاب وتيسير تبادل الزيارات بين المؤسسات العاملة في المجالين
الثقافي والفني .

المادة ٩
أ . يعمل الطرفان على تسهيل وتشجيع اقامة المعارض الفنية والثقافية والمهرجانات في بلديهما كما يتبادلان دعوة الفنانين
والفرق الموسيقية والمسرحية والفنية .
ب. يتبادل الطرفان زيارات الاشخاص والوفود بهدف تبادل الخبرات والدراسات والتعرف على النواحي الاعلامية لدى الطرف
الاخر .

المادة ١٠
يتبادل الطرفان المتعاقدان الافلام السينمائية والتسجيلية والاعلامية والسياحية والثقافية والعلمية والتربوية والتوجيهية وكذلك المطبوعات والنشرات والشرائح الملونة التي تصور معالم البلد الاخر وتقدمه وحضارته . كما يتبادلان الخبرة السينمائية ويشجعان على اقامة انتاج مشترك لبعض الافلام السينمائية .

المادة ١١
يشجع الطرفان المتعاقدان على اقامة مباريات بين الفرق الرياضية في بلديهما ، وتبادل الزيارات بين المؤسسات الاجتماعية والرياضية ، ونوادي الشباب بمختلف انواعها .

المادة ١٢
١. يتعاون الطرفان المتعاقدان في مجالات الاذاعة والتلفزيون ويتبادلان البرامج الاذاعية والتلفزيونية في

مختلف المجالات
كما يتبادلان الخبرات الفنية والاشرطة الاخبارية والبرامج الخاصة للتعريف بالبلد الاخر في مختلف النواحي الاجتماعية
والثقافية والفنية .
٢- ويعتبر كل طرف مسؤول عن حقوق الملكية الادبية والفنية بالنسبة للمواد التي يزود بها الطرف الاخر .

المادة ١٣
يشجع الطرفان التعاون المباشر بين وكالات الانباء ونقابات وجمعيات الصحفيين في البلدين .

المادة ١٤
بغية تنفيذ هذا الاتفاق يعين كل من الطرفين المتعاقدين ممثلين له ، يضعون بتفويض من حكومتهم مشروعات برامج تنفيذية سنوية او دورية .

المادة ١٥
يقدم هذا الاتفاق للمصادقة عليه حسب القوانين المرعية في كل من البلدين ، ويدخل حيز التنفيذ اعتبارا من يوم تبادل التصديق عليه .
ويظل قائما ما لم يبلغ احد الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر خطيا برغبته في انهائه او تعديله ولا يكون الانهاء ساري المفعول الا بعد مرور سنة واحدة من تاريخ التبليغ .
وقع هذا الاتفاق في في اليوم الموافق من نسختين اصليتين باللغة العربية احتفظ كل طرف بايديهما ولكل منهما حجية كاملة .

عن حكومة دولة الكويت عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

ملحق رقم (5)

مذكرة التفاهم لتبادل المعلومات العلمية والفنية في المجالات الزراعة المختلفة بين الاردن والكويت لسنة ١٩٨٨

المنشور على الجريدة الرسمية رقم٣٥٥٧ بتاريخ١٩٨٨/٧/٢

المــــقـــــدمـــــة

بدعوة من معالي وزير الزراعة في المملكة الاردنية الهاشمية السيد مروان الحمود قام معالي الشيخ ابراه يم الدعيج الصباح رئيس مجلس الادارة / المدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في دولـــة الكويت بزيارة رسمية للمملكة الاردنية الهاشمية خلال الفترة ٢٠ – ٢٦ شوال ١٤٠٨ هجرية الموا فق ٤ – ١٠ حزيران سنة ١٩٨٨ ميلادية يرافقه السيد نزار ملا حسين نائب المدير العام للابحـــاث بمعهـــد الكويـــت للابحاث العلمية ووفد يمثل كافة نشاطات الهيئة . وقد تشرف معالي الشيخ ابراهيم الدعيج الصبــــاح بمقابلـــة صاحب السمو الامير الحسن ولي العهد المعظم حفظه الله كما قابل دولة رئيس الوزراء الاردني السيد ز يد الرفاعي وكذلك معالي السيد ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء / ووزير التربية والتعليم . هذا و قد عقـــد اجتماع بين معالي الشيخ ابراهيم الدعيج الصباح ومعالي السيد مروان الحمود بحضور اعضاء وفدي الجانبين الكويتي والاردني المؤلف من : – عطوفة امين عام وزارة الزراعة / الدكتور سالم اللوزي – عطوفة رئيس مجلس الادارة / المدير العام للشركة الاردنية لتسويق المنتوجات الزراعية السيد غازي ابو حسان اضافة الى كبار المسؤولين في وزارة الزراعة الاردنية وقد تم بحث جميع ما ورد في جدول الاعمال المعد لـــذلك وتـــم التوصل الى ما يلي :

المادة ١

التعاون في مجال تبادل المعلومات العلمية والفنية في المجالات الزراعية المختلفة بما في ذلك مجال البحوث الزراعية بين المركز الوطني للبحوث الزراعية ونقل التكنولوجيا الاردني والهيئة العامة لشـــؤون الزراعـــة والثروة السمكية ومعهد الكويت للابحاث العلمية وكذلك الاستفادة من الامكانيات المتوفرة في النواحي التالية :

١. البذور والاشتال الحرجية والرعوية والمثمرة والتجميلية .
٢. السلالات الحيوانية خاصة الماعز والاغنام .
٣. اللقاحات البيطرية .

المادة ٢

تبادل زيارات الخبراء والاستشاريين والفنيين بين البلدين في المجالات الزراعية التالية :

١. انتاج الحبوب وخاصة القمح .
٢. تطوير المشاتل الحرجية والرعوية والتجميلية والاشجار المثمرة .
٣. التسويق وسياسات دعم الانتاج الزراعي .
٤. القوانين والانظمة والتعليمات الخاصة بحماية الثروة النباتية بما في ذلك ما يتعلـــق بـــالمراعي الطبيعيـــة والتحريج .
٥. الحجر الزراعي والمبيدات الزراعية .
٦. القوانين والانظمة والتعليمات الخاصة بتنظيم وتنمية الثروة الحيوانية .
٧. انشاء وادارة المحميات الطبيعية .
٨. الانتاج الحيواني .
٩. التحسين الوراثي للاغنام والماعز .
١٠. تربية الخيول العربية الاصيلة .
١١. الاعلاف والتغذية .
١٢. مكافحة الامراض الوبائية وخاصة مرض البروسيللا .

١٣. التلقيح الاصطناعي .
١٤. الاستقصاء الوبائي وتشخيص الامراض الحيوانية المختلفة وفق الاساليب السيرولوجية الحديثة .
١٥. ادارة المخزون السمكي .
١٦. تطوير المحميات البحرية الطبيعية .
١٧. الاستفادة من الخبرة الاردنية في مجال الزراعة المحمية واساليب الري المختلفة .

المادة ٣
تعزز التدريب في المجالات الزراعية المختلفة التالية :
١. المراعي والتحريج .
٢. المشاتل .
٣. المحميات الطبيعية الحيوانية والنباتية .
٤. وقاية النبات .
٥. المعاهد البيطرية ومراكز انتاج اللقاحات وتشخيص الامراض الحيوانية .
٦. تطوير صناعة الدواجن .

المادة ٤
الاستثمار وتشجيع المشاريع المشتركة :
العمل على تشجيع تنفيذ المشاريع المشتركة في المملكة الاردنية الهاشمية في مجالات الزراعة المختلفة التي تدخل ضمن اهتمام المستثمرين .

المادة ٥
تشجيع وزيادة تبادل السلع والمنتجات الزراعية التالية :
١. الخضار والفواكه .
٢. منتجات الدواجن .
٣. الاغنام .
٤. اللقاحات البيطرية .
وذلك في ضوء الارتقاء في الانتاج الزراعي ليكون اكثر كفاءة وقبولا لدى المستهلكين من ناحية النوعية والتكلفة .
وفي ختام المباحثات اعرب الجانبان عن رغبتهما في متابعة جهودهما المشتركة لتعزيز وتطوير التعاون الزراعي القائم بين البلدين لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين .

حرر في ٢٦ شوال ١٤٠٨ هـ
الموافق ١٠ حزيران ١٩٨٨ م
المملكة الاردنية الهاشمية دولة الكويت

Abstract

Al-jedayeh. Krimah suliman. Jordanian- Kuwaiti Relationships (1961-1999): Historical Study. PhD DISSERTATION. Yarmouk University.2013. Supervisor: Prof. Ahmad Mohammad Al-jawarneh

The current study discusses the relationships between Jordan and Kuwait in the Period from 1961 till 1999. This period started from the date of Kuwaiti independence and ended with the end of King Hussein era. The study is divided into four sections. The first dealt with the nature of foreign policy for each country within the decision making bodies, factors affecting decision making as well as a comparison between both countries and studying the factors contributed in the mutual relationships between Kuwait and Jordan.

The second section wad devoted to the positions of both countries from the issues that had a role in strengthen the relations from one hand and weaken them from the other hand.

The third section was divided into three chapters, the first about the political relationships between both countries within the history of

relationships and its development the political representation and mutual visits.

The second chapter dealt with the economical relationships within the signed agreements, loans and aids provided by Kuwait, the volume of commercial exchange, the tourism relationships within the procedures to activate tourism between both countries and the mutual visits in the economical field.

In the third chapter, the cultural and educational relationships were discussed within the development of those relationships as well as singed agreements and working programs as well as scholarships between both countries and the mutual visits.

The fourth section investigated the position of Jordan and the position of Kuwait from the following issues: Arab summits, Arab-Israeli conflict and membership in international and regional organizations.

The study concluded that the relationships between Jordan and Kuwait didn't differ from the system of international relationships which is based on

the interest of the state in the first place as well as the positions of each country from the issues of the other country. The relationships between Jordan and Kuwait had varied as it was strong in the 1906s due to the Jordanian support against Iraqi ambitions in Kuwaiti lands and was weak in 1970s due to the Kuwaiti rejection of the Jordanian government position from the Palestinian organizations in Jordan. The relationships were strong in 1980s due to the close views between both countries from the Iraqi-Iranian war in addition to the Jordanian support for Kuwait to face any Iranian aggression against Kuwaiti lands. The relationships were lumped in the 1990s due to the neutral position of Jordan against Iraqi aggression on Kuwait as the latter considered it an approval according to the principle (if you are not with me, then you are against me)